[redacted]

مساعد وزير الدفاع: الرئيس القادم «ملزم» بتغيير الدستور 8

قائد الشرطة العسكرية: تطبيق قانون البلطجة على من يعوق التصويت 8

المصري اليوم

وحيد حامد يكتب: هل القادم هو الأسوأ؟ 6

الخميس ١٧ من مارس ٢٠١١ م - ١٢ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - ٨ من برمهات ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٦٨ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Thursday -Mar 17 th - 2011- Issue No. 2468- Vol.7

«اتحاد شباب الثورة» يدعو إلى وقف الاحتجاجات ويرسل وفوداً لإقناع العمال

مجلس الوزراء: تراجع مؤشر دخل الأسرة المصرية ٦١٪ خلال فبراير



عصام شرف

كتبت - أميرة صالح وابتسام تعلب:

أطلق اتحاد شباب الثورة دعوة لتعليق الاحتجاجات الفئوية، ابتداء من الأسبوع المقبل، بهدف عودة الإنتاج وحرصاً على الاقتصاد القومى. وتتزامن الدعوة مع تقرير أصدره مركز معلومات مجلس الوزراء، يكشف فيه تراجع مؤشر دخل الأسرة المصرية، خلال فبراير الماضى، بنسبة ٦١٪ قياساً إلى مستواه خلال ديسمبر ٢٠١٠.

وقال اتحاد شباب الثورة، فى بيان أصدره أمس، إنه سيرسل وفوداً إلى الشركات والمصانع والمصالح الحكومية لتشجيع العمال على استئناف أعمالهم لرفع معدلات الإنتاج، مع احتفاظهم بحق التظاهر من أجل مطالبهم المشروعة فى غير أوقات العمل الرسمية. وأضاف البيان أن هذه الوفود ستتحرك بالتنسيق مع القوى السياسية والمنظمات الأهلية.

من جانبه، كشف مركز معلومات مجلس الوزراء تراجع مؤشر مستوى دخل الأسرة بنسبة ٦١,٢٪ خلال فبراير الماضى، قياساً إلى مستواه خلال ديسمبر ٢٠١٠ ليصل المؤشر إلى ٢٣,٧ نقطة. وأكد تقرير المركز، الذى أصدره أمس، تزايد الشعور بالتشاؤم لدى المستهلكين تجاه الأحوال المالية، فضلاً عن تزايد الشعور بالتشاؤم تجاه الأحوال المادية للأسرة، إذ يرى ٦٧٪ من المستهلكين تدهوراً فى حالة الاقتصاد نظراً لارتفاع الأسعار، مقابل ٢٦٪ أرجعوا التدهور إلى تزايد معدل البطالة.

وحسب التقرير نفسه، فإن هناك تحسناً فى مؤشر توقعات تحسن الحالة المعيشية والاقتصادية للأسرة والمجتمع خلال شهر فبراير ليصل المؤشر إلى ١٩٢ نقطة مقابل ١٠٩,٥ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٠.

وكشف التقرير أن تحسن مؤشر «توقعات» الحالة الاقتصادية يرجع إلى أن ١٤,٧٪ من المستهلكين توقعوا زيادة فرص العمل، و٨٪ توقعوا انخفاض الأسعار، و٦,٤٪ توقعوا زيادة الاستثمارات وإقامة مشروعات جديدة.

«الإخوان» والقوى السياسية يتفقون على دراسة خوض الانتخابات بقائمة واحدة

«البدوى»: نقلنا لهم مخاوف الأقباط و«لكح»: المرشد تعهد برسالة تطمئن المسيحيين



عدد من ممثلى القوى السياسية خلال المؤتمر تصوير - أدهم خورشد

كتب - عادل الدرجلى وأسامة المهدى ومحمود جاويش وهانى الوزيرى:

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين اتفاقها مع عدد من الأحزاب والقوى السياسية على تشكيل لجنتين: إحداهما لدراسة اقتراحها بقائمة موحدة لجميع القوى والأحزاب والإخوان فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة، والأخرى لصياغة مبادرة قدمتها الجماعة خلال الحلقة الخامسة بجلسات «الحوار من أجل مصر»، التى عقدت أمس بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان فى المنيل.

وتتضمن المبادرة عدة بنود، أبرزها: «تداول السلطة، وحرية تشكيل الأحزاب بالإخطار، وحرية تكوين الجمعيات، وإلغاء الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية، واستقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وإعادة هيكلة رواتب رؤساء المؤسسات».

ووصف الدكتور محمد بديع، مرشد الإخوان، المبادرة بأنها وفاء من جانب الإخوان للشعب المصرى والشباب، وكل مسلم ومسيحى ضحى بدمائه، فيما قال الدكتور السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، لـ«المصرى اليوم» إن مسألة خوض الانتخابات البرلمانية بقائمة موحدة تم تأجيلها نظراً لضيق الوقت، وأضاف أن «الوفد» نقل إلى الجماعة قلق الأقباط من التيار الإسلامى.

وذكر رامى لكح، القيادى بحزب الوفد، أنه تحدث خلال اللقاء عن عدم رضا الشباب القبطى الثائر إزاء تزايد حضور التيار الإسلامى على الساحة السياسية، قائلاً: «إن ذلك يزيد حالات الاحتقان»، ودعا الجماعة إلى النزول للشارع القبطى، وعدم الاكتفاء بالأحاديث التليفزيونية، وقال إن المرشد أكد له أن الجماعة ستنزل الشارع وتوجه للأقباط رسالة تطمئنهم.

تحقيقات قضية التجسس: المتهم أردنى دخل البلاد أثناء الثورة وقام بتسجيل مكالمات مسؤولين مصريين ونقلها للموساد

المخابرات المصرية التقطت له صوراً أثناء جمعه معلومات عن أماكن حيوية

كتب - أحمد شلبى:

كشفت مصادر قضائية عن تفاصيل مثيرة فى قضية التجسس لصالح الموساد الإسرائيلى التى نشرتها «المصرى اليوم» أمس، إذ تبين أن المتهم الأجنبى المقبوض عليه أردنى الجنسية «٣٤ سنة»، ويمتلك شركة أقمار صناعية، ويستخدم تلك الأقمار للتجسس على مكالمات بعض الشخصيات العامة فى مصر، وتمريرها إلى الموساد فى إسرائيل.

وأوضحت أن المخابرات العامة أخطرت نيابة أمن الدولة بما توصلت إليه من تحريات حول المتهم. وأفادت التحريات بأن المتهم دخل البلاد خلال أحداث الثورة واستغل الانفلات الأمنى وجمع معلومات عن أماكن حيوية فى مصر ونقلها إلى الموساد، وتبين أن جهاز المخابرات المصرى تمكن من التقاط صور له أثناء ذلك.

انتقل المستشار طاهر الخولى، المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، بصحبة عدد من رجال الأمن إلى منزل المتهم بالقاهرة، وألقى القبض عليه، وقررت النيابة التحفظ على عدد من الأجهزة الإلكترونية التى استخدمها المتهم فى تسجيل المحادثات التليفونية للمسؤولين فى مصر، وأمرت بانتداب خبير فنى لفحص تلك الأجهزة وتفريغ ما عليها من مكالمات مسجلة.

بدأت نيابة أمن الدولة ظهر أمس جلسة التحقيقات الثالثة مع المتهم، برئاسة المستشار طاهر الخولى، وإشراف المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، وكان محاميه قد طلب تأجيل التحقيق فى الجلسة الثانية لشعور موكله بالإرهاق ونظراً لتعدى الساعة الثانية عشرة مساء وهو موعد حظر التجوال فى البلاد، مما اضطر النيابة إلى تبديل موعد التحقيق ليبدأ ظهراً بدلاً من التحقيق فى الجلسات المسائية.

محمود

وعلمت «المصرى اليوم» أن المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، قرر الإعلان عن نتائج التحقيقات التى تجريها النيابة فى تلك القضية بعد الانتهاء منها، كما تحتفظ «المصرى اليوم» باسم المتهم، بناء على طلب الأجهزة الأمنية التى بررت ذلك بأن نشر اسمه سيساعد على هروب متهمين آخرين متورطين معه ولم يتم القبض عليهم حتى الآن، وقررت النيابة حبس المتهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات التى جرت معه، وأسندت له النيابة تهمة التخابر لصالح دولة أجنبية.

٦٠ لواء من أمن الدولة يحصلون على ٢٩٥ ألف جنيه من مشيخة الأزهر

كتب - عمر حسانين:

حصلت «المصرى اليوم» على كشف بأسماء ٦٠ لواءً من قيادات جهاز أمن الدولة - الذى تم حله - يحصلون على قرابة ٣٠٠ ألف جنيه من مشيخة الأزهر، بموافقة الدكتور أحمد الطيب.

وأوضح الكشف أن كل لواء من الذين يحصلون على هذه الأموال يحصل على ٤٩٢٦ جنيهاً و٩٥ قرشا، مضافا إليها ٥٩٦ جنيهاً و١٥ قرشا، تم استقطاعها قبل الصرف، وذلك حسبما جاء فى كشف فبراير، الذى تم تحريره فى ٢٠ فبراير ٢٠١١، تحت اسم «١٠٠ يوم أمن دولة»، وقد تم صرف المبلغ من بنك مصر فرع الموسكى إلى فوزى أحمد محمد، مندوب الصرف، لتوزيعه على المستحقين.

وتم تسليم المبالغ إلى الضباط، إلا أن الاستمارة التى حملت رقم ١٣٢ «ع.ح» - كشف الرواتب - حوت ما يشبه «اللغز»، فالاستمارة توضح أن الكشف عن وزارة الأزهر، مصلحة الأزهر، أما الهيئة فمدون أمامها «١٠٠ يوم»، والإدارة «أمن الدولة»، وفى نهاية الاستمارة يوجد إقرار موقع عليه من مسؤول، جاء فيه: «أقر أن العاملين المبينة أسماؤهم بهذا الكشف، البالغ عددهم ٦٠ واردة فى سجلات العاملين وأن الماهيات والرواتب... إلخ والمدد المطلوب الصرف عنها هى جميعا صحيحة».

وورد إقرار آخر جاء فيه أنهم كانوا فعلا فى خدمة الحكومة، وأن المبالغ المستحقة لهم ٢٩٥٦١٧ جنيهاً، كما جاء فى الخطاب الرئيسى الموجه إلى شيخ الأزهر، ومبين به أنه تم إرفاق أصل الاستمارة التى تضم قيادات أمن الدولة، بالإضافة إلى أعضاء مراقبة الحسابات ومندوب وزارة العدل فى مكتب شيخ الأزهر، والحراسة الخاصة به، وعددهم ٢٦ ومستشارى الشيخ وعددهم ٦، و١٢ آخرين تم وصفهم بـ«المستعان بهم للعمل فى مكتب شيخ الأزهر».

14 مجدى الجلاد يكتب: «نعم» أو «لا».. «ثمن الحرية»

المعركة مستمرة: ١٦ حزباً وحركة سياسية تقول «لا» للتعديلات الدستورية.. و«العمل» ينضم للمؤيدين

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أمس، خريطة لتوضيح مراكز التصويت على التعديلات الدستورية فى الاستفتاء المقرر بعد غد السبت على مستوى الجمهورية.

تتضمن الخريطة تفاصيل عن مقر كل لجنة فى كل محافظة، ومراكز الاقتراع التابعة لكل قسم أو مركز شرطة، موضحة أن التصويت سيتم داخل مدارس هذه المراكز. وذكرت الخريطة أسماء هذه المدارس وعناوينها بالتفصيل. فى السياق نفسه، شدد اللواء منصور العيسوى، وزير الداخلية، على ضرورة اتخاذ أجهزة الأمن كل ما من شأنه التسهيل والتيسير على المواطنين خلال الاستفتاء وضمان التصويت فى جو آمن ومحايد.

واستمرت، أمس، الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية حول الموقف من التعديلات، وأعلن ١٦ حزبا وحركة سياسية رفضها لها، ودعت فى مؤتمر صحفى - عُقد بنقابة الصحفيين، بعنوان «نرفض الترقيع.. نريد دستوراً جديداً» - إلى إعلان دستورى يلغى دستور النظام السابق نهائيا. وجددت القوى السياسية المشاركة فى المؤتمر دعوتها للتظاهر ضد التعديلات يوم الجمعة المقبل.

لافتات مؤيدة ومعارضة للتعديلات الدستورية تنتشر فى الشوارع تصوير - السيد الباز

وجدد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، فى بيان أصدره أمس، رفضه التعديلات، مؤكداً أن قبولها سيعنى مضاعفة فرص شبكات النظام السابق فى الفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان. وطالب ائتلاف شباب الثورة المواطنين بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت بـ«لا». ودعا إلى إطلاق إعلان دستورى مؤقت. وقال خالد على، مدير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إن مؤيدى التعديلات يبررون موقفهم بزعم الاستقرار، وهو ما لن يتحقق إذا لم تكن هناك إرادة حقيقية لتحقيق العدالة. وأعلن تحالف المنظمات النسوية رفضه التعديلات، معتبراً أنها محاولة لإحياء دستور سقط بسقوط النظام السابق. وقال الدكتور عمرو حمزاوى، كبير باحثى معهد كارنيجى للسلام، إن التعديلات تمثل التفافاً على مطالب الثورة.

فى المقابل، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين وحزبا «العمل» و«الوسط» موافقتها على التعديلات الدستورية. ودعا مجدى حسين، أمين عام حزب العمل، إلى التصويت بـ«نعم» لضمان الانتقال السلمى للسلطة.

(طالع ص٩)

٢٤ ألفاً شاركوا فى الاستطلاع.. وإنعاش الاقتصاد فى المركز الثانى

الحكومة تطلب من الشعب اختيار الأولويات.. والشعب يجيب: الأمن أولاً

كتب - محمد السنهورى:

فى سابقة هى الأولى من نوعها، طلب مجلس الوزراء من المواطنين المشاركة فى تحديد وترتيب أولويات حكومة الدكتور عصام شرف فى الفترة المقبلة. وطرح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع للمجلس، على موقعه الإلكترونى سؤالاً حول «القضية التى يجب أن تضعها الحكومة على رأس أولوياتها».

جاءت نتيجة الاستطلاع لصالح قضية إعادة الأمن للشارع بنسبة ٦٢٪ من إجمالى المشاركين فى الاستطلاع، والذين وصل عددهم - حتى مثول الجريدة للطبع - إلى ٢٤ ألفاً و٢٤٨ مواطناً.

وجاءت فى المرتبة الثانية قضية استعادة عافية الاقتصاد والإسراع فى فتح البورصة بنسبة ٢١٪، وتساوت قضايا بناء الثقة فى مصداقية الإعلام الحكومى، واحتواء المطالب الفئوية، وتوفر السلع وضبط الأسعار، فى نتائج الاستفتاء بنسبة ٦٪.



محمود خليل

وتعليقاً على الاستطلاع، أبدى الدكتور عماد جاد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تحفظه على صيغة الاستفتاء وتحديد الأولويات، وتجاهل قضية التعديلات الدستورية.

وقال «جاد» إن مؤشرات نتيجة الاستطلاع تبدو منطقية، لأن الأمن «قضية حياة»، بحسب وصفه، رافضاً فى الوقت ذاته الربط بين عودة الأمن والاستقرار كمطلب جماهيرى، وتمرير التعديلات الدستورية.

من جانبه، أوضح الدكتور حسن سلامة، أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أن «دلالة الاستطلاع» تعكس الواقع، مؤكداً أن أى نظام لا يمكن أن يحيا دون أمن. ولا يرى «سلامة» أزمة فى عدم احتواء الاستطلاع على قضية التعديلات الدستورية، مبرراً ذلك بأن رجل الشارع العادى يهمه الآن تأمين قوت يومه.

فى المقابل، قال الدكتور محمود خليل، أستاذ الاتصال بكلية الإعلام فى جامعة القاهرة، إن تجاهل «القضية الدستورية» من الاستطلاع يعد مؤشراً على أن «الجهة الحاكمة» تستخدم نفس الأفكار القديمة، قائلاً: «لا يجب التعامل مع الأمور الدستورية على أنها (شؤون النخبة فقط).

سعر النسخة ■ الكويت ٣٠٠ فلس ■ السعودية ٣ ريالات ■ البحرين ٣٠٠ فلس ■ قطر ٣ ريالات ■ الإمارات ٤ دراهم ■ عمان ٣٠٠ بيزة ■ الأردن ٤٠٠ فلس ■ تونس ٥٠٠ مليم ■ المغرب ١٠ دراهم ■ سوريا ١٥ ليرة ■ فلسطين ٠,٢٥ دولار ■ لبنان ١٠٠٠ ليرة ■ الجمهورية اليمنية ٣٠ ريالاً ■ المملكة المتحدة ١ جنيه

[redacted]



يكتبها اليوم
أحمد الخطيب
el5ateb@yahoo.com

تعويضات الإسلاميين (٢)

قد أكون أخطأت فى توقيت طلبى من الدولة «مصالحة الإسلاميين» بصرف تعويضات مالية وأدبية لكل من تم اعتقاله وتعذيبه داخل السجون والمعتقلات من أبناء الحركة الإسلامية جمعاء، سواء كانوا «جماعة إسلامية» أو «جهاد» أو «جماعة الإخوان المسلمين» بعد قيام الثورة المجيدة، على اعتبار أن الوقت الحالى المباشر لما بعد قيام الثورة غير مناسب لأن الوقت وقت البناء والعودة إلى الإنتاج والعمل ومن ثم إلى الاستقرار المنشود الذى سنجنى جميعا بإذن الله ثماره.. بيد أننى أتحدث عن «مشروع حقيقى» لمصالحة هذا التيار وهذا الفصيل الذى عاش سنين «اغتراب» حقيقى داخل المجتمع وهجرة نفسية خارجية تواقة إلى إقامة العدل والإحسان.

أبناء الحركة الإسلامية جميعا كانوا يؤمنون ويعتقدون بأن مصر ليست بلدهم لما رأوه وعاشوه من حجم المظالم التى لا يستطيع أن يتحملها أحد غيرهم، لأنهم أصحاب «فكرة» نابعة من العقيدة والعقيدة تساوى «حياتهم»، ولو كان هناك أغلى من الحياة لوهبوها إياه.

الجماعات الإسلامية، الذى أخطأ منها والذى لم يخطئ، عانوا جميعاً داخل السجون والمعتقلات معاناة تعدتهم إلى أسرهم وذويهم، بل حتى معارفهم، وكان التضييق وقطع الأرزاق أحد أوجه هذه المعاناة.. فكان الاعتقال هو إحدى أكبر الجرائم التى رسخها نظام الرئيس مبارك فى التعامل الأمثل مع أبناء الحركة الإسلامية، ثم التعذيب داخل السجون الذى وصل إلى حد القتل، ويكفى أن تعلم عزيزى القارئ أن أشخاصا تم قتلهم داخل السجون جراء التعذيب وكانت السلطات الأمنية تقوم بدفنهم بعيداً عن عيون أهلهم حتى لا يطلبوا فتح تحقيق فى وفاة ذويهم ومن ثم الكشف عن مقتلهم بالتعذيب الذى سيجر العديد من المشاكل على كل من قام بقتلهم.. مثلما حدث على سبيل المثال مع المحامى عبدالحارث مدنى، كأحد الأمثلة الشهيرة فى هذه الحوادث فى هذا الأمر، وكما حدث مع شهيد الإخوان «مسعد قطب» قبل سنوات، ولكن يد الظالمين كانت فوق يد القانون والأمثلة كثيرة وعديدة.

أيضاً كان كل من له علاقة قربى بأى «إسلامى» كان محروماً من تولى أى وظيفة «موقرة»، وكل ذلك كان معلوماً ولاتزال أصداؤه حاضرة فى الأذهان لدى الكل.

إننى أطلب من الدولة إعداد مشروع مصالحة لكل من تضرر من الاعتقال والتعذيب بعيداً عن القضايا التى حكم فيها القضاء لصالح بعض المعتقلين بأحقيتهم فى تعويض مالى يمثل الفتات ولا يمثل ١٪ من تعويض لكل الأذى الذى رآه كل من تعرض لمحنة الاعتقال.

هذا المشروع سيكون بمثابة «صك العودة» لهؤلاء إلى حضن الوطن وحتى يعلموا أن وطنهم الجديد يحنو عليهم ويعتذر لهم عن آلامهم التى قضوها فى ظل «وطن سابق».. ويكفى أن يعلم القارئ أن أحد المعتقلين كان يتم تعليق رضيعه ذى الأربعة أشهر وصعقه بالكهرباء كوسيلة للضغط عليه.. وطبعاً لا أريد أن أحدثك عن جرائم التعرض لزوجات المعتقلين وكيف كانت السلطات الأمنية تتعامل معهن.. وهو موضوع مقالى القادم.



تكتبها اليوم
فريدة الشوباشى

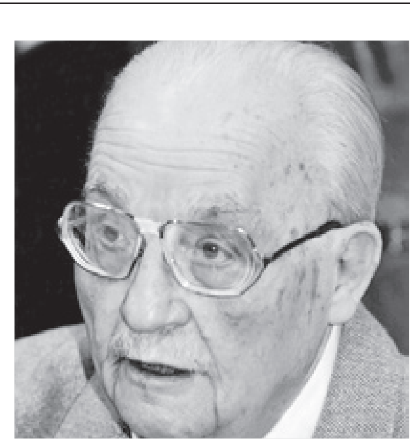
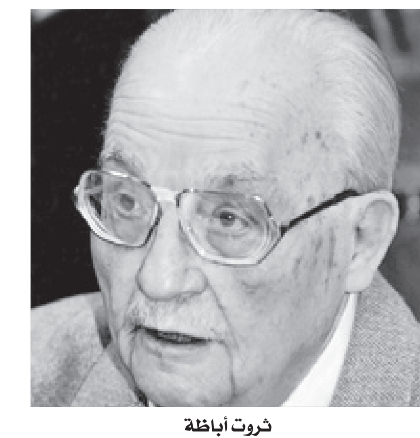
الحقوق والأحلام

سأل رجل غربى مواطناً عربياً: ما حلمك الذى تنوى تحقيقه؟ فأجاب هذا قائلاً: أن يكون لدىّ عمل وأتزوج وأبنى منزلاً.. تأمل الغربى الجواب واستطرد مستفسراً باستغراب: أنا أتحدث عن أحلامك وطموحاتك وليس عن حقوقك!!

وقد أدت نظرية التأبيد فى الحكم التى اعتنقها الحكام العرب بالفعل إلى إهدار الحقوق ومن ثم.. وبالضرورة.. إلى وأد الأحلام والطموحات.. وتمادى الحكام فى العدوان على أبسط حقوق المواطن إلى أقصى حد والتبجح فى الوقت ذاته بالديمقراطية والتشدق بالزهد والتغنى بجميع الفضائل حتى هبت رياح الثورة وكشفت الغطاء عن مستودعات فساد تفوق الخيال. ومن أكثر النكات دلالة وأبلغها تعبيراً عن رأى المواطنين فى سنوات حكم الرئيس السابق حسنى مبارك الثلاثين تلك التى تقول باختصار عبقرى: ليته ضربنا فى الطلعة الجوية الأولى وحكم إسرائيل ثلاثين سنة! هذا الشعب الفيلسوف قرر الثورة على هذا الحكم الذى يبدو أن ما ظهر من ممارساته حتى الآن ليس سوى قمة جبل الجليد وانتزاع «حقوقه» أن يكون لديه عمل يتناسب مع مؤهلاته وملكاته.. وأن يبنى بيتاً يسكنه مع زوجة، مثل كل خلق الله، تشاركه الحياة وتعاونه عليها ويكوّن أسرة وبعد استرجاع هذه الحقوق الأساسية تنطلق إلى رحاب الأحلام والطموحات.. وبينما التف الشعب فى أغلبيته الساحقة حول شعارات الثورة، ومن أهمها: العدالة الاجتماعية، عادت الأصابع الخبيثة تلعب بالورقة التى ظلت أهم أسلحتها على مدى أربعة عقود، وأعنى بها ورقة ما يسمى بـ«الفتنة الطائفية»، وبطبيعة الحال كانت هناك جهات ورجال وأفكار تساعد على إبقاء هذه الورقة «فاعلة» فتحرق كنيسة هنا أو تفجر أخرى هناك، أو تحول قصة حب بين مواطنين مختلفى العقيدة إلى ساحة حرب، والأمل بعد الثورة الملهمة التى أظهرت وحدة المصريين بما لا يقبل الشك أو التشكيك، أن تتطهر كل أجهزة الدولة ومؤسساتها من «خطة» النظام السابق، لإحكام السيطرة على كل ما يحول الأنظار عن ممارساته وإلهاء الناس فى مشاكل ترهقهم إلى حد الشلل. وفى ظنى يكون على رأسها تطهير العقول بتغيير مناهج التعليم التى تفسد العقول والقلوب وتكرس الانقسام، والغريب أن الجميع متفق على خبث نوايا النظام السابق، وعلى أنه خرب التعليم حتى بتنا فى ذيل الدول فى هذا المجال، ولكن ما أن تتحدث عن ضرورة وصول الثورة إلى التعليم حتى يصرخ البعض محذراً من «المؤامرة»!.. المؤامرة هى عدم الإسراع بإرساء مفاهيم وشعارات الثورة المجيدة والانطلاق إلى الأحلام والطموحات بعد استرجاع الحقوق، والأكيد أن النظام السابق ومعه شركاؤه فى تسهيل مهمته، لن يهدأ لهم بال إلا بالانقضاض على الثورة وسرقة مكاسبها، وهذا لن يكون، ودليلى «تجارب» الأسابيع الماضية وردود الفعل الواعية من شعب الثورة على ما يقوله البعض، ومنهم عبود الزمر الذى بدا وكأنه من أهل الكهف وهو يستخدم مفردات: الجزية والنصارى والصليبيين؟!.. إنه مثل فلول النظام السابق وأدواته لا يصدقون أن ثورة قد قامت!!

2003.3.17

وفاة ثروت أباظة صاحب رواية «شىء من الخوف»

ثروت أباظة

يظل فيلم «شىء من الخوف» المأخوذ عن رواية بنفس الاسم للروائى ثروت أباظة محطة مهمة فى مسيرة السينما المصرية، ويتجدد حضور هذا الفيلم الذى وقف أهل القرية فيه وقفة رجل واحد فى مواجهة «عتريس» الطاغية وعصابته، واضعين حدا لطغيانه وهم يهتفون قائلين: «باطل باطل»، وحين عرض هذا الفيلم أوعز البعض للرئيس عبدالناصر بأن قصة الفيلم وموضوعه إنما تنطوى على تلميح لمجموعة الضباط الأحرار، فشاهد عبدالناصر الفيلم، وقال: «والله إذا كنّا مثل عتريس وعصابته يبقى نستاهل الحرق» وأجاز عرضه، والفيلم إخراج حسين كمال، وسيناريو صبرى عزت، وحوار وأغانى عبدالرحمن الأبنودى وبطولة محمود مرسى وشادية ويحيى شاهين وموسيقى وألحان بليغ حمدى، وتدور قصته عن عتريس الذى يفرض سلطته على أهالى القرية بالحديد والنار كما يفرض عليهم الإتاوات وكان عتريس يحب فؤادة منذ نعومة أظافره، ولكن «فؤادة» تتحدى «عتريس» بقهره لأهل القرية وتفتح الهويس الذى أغلقه عقاباً لأهل القرية، ولأن «عتريس» يحب «فؤادة» لا يستطيع قتلها فيقرر أن يتزوجها ولا يستطيع أبوفؤادة الرفض فيزوجها له بشهادة باطلة، وبسبب هذا الزواج الباطل يتصدى الشيخ إبراهيم (يحيى شاهين) لعتريس، فيقتل عتريس محمود ابن الشيخ إبراهيم، ويأتى مشهد النهاية بمشهد جنازة محمود، وفيها يردد الشيخ إبراهيم جملته الشهيرة «جواز عتريس من فؤادة باطل»، ويردد كل أهل القرية وراء الشيخ إبراهيم «باطل باطل» ويتوجهون لمنزل عتريس ويحرقون منزله، واضعين نهاية لعهده وحياته، ولم يكن هذا هو العمل الفنى الوحيد المأخوذ عن عمل لثروت أباظة بل هناك أعمال أخرى مثل هارب من الأيام. وتقول سيرة أباظة إنه مولود فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ بمحافظة الشرقية، لأسرة أدبية قدمت للأدب العربى أسماء بارزة منهم والده الأديب دسوقى أباظة وعمه الشاعر عزيز أباظة وعمه الآخر فكرى أباظة. وأباظة حاصل على ليسانس حقوق جامعة القاهرة فى ١٩٥٠، وبدأ حياته الأدبية فى سن مبكرة بكتابة القصة والتمثيلية الإذاعية، وحصل على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٥٩، وشغل رئاسة اتحاد الكتاب، واختير عضوا بمجلس الشورى ثم وكيلا له، وقد حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، ووسام الاستحقاق من الطبقة الأولى، وجائزة الدولة التقديرية عام ١٩٨٣ إلى أن لقى ربه فى مثل هذا اليوم ١٧ مارس ٢٠٠٣.

ماهر حسن

تذكرة سينما

أفلام عربية

■ **٣٦٥ يوم سعادة**
داندى مول – جامعة مصر – جراند حياة – سموحة – رويال – سموحة وسيتى سنتر وديب مول وأمير ومترو بالإسكندرية – مترو القاهرة – وندر لاند – طيبة – فاميلى كايرو – فاميلى نورماندى – الترجمان – مصر بلازا بالزقازيق – الجزيرة بلازا بالمنصورة – مودرن شبرا – جولف سيتى بالعبور – نايل سيتى – ٦ أكتوبر – جنينة – بندر المعادى – داون تاون وسط البلد – مترو القاهرة – كايرو مول – سان ستيفانو – رويال – الترجمان – سيتى سنتر بمكرم عبيد.

■ **فاصل ونعود**
روكسى – بيجال – الأمير – دنيا بدمياط – ريوى الشتوى – فريال – أوبرا بسوهاج – دنيا بالإسماعيلية – جالاكسى – التحرير – أوديون – كوزموس وسط البلد – السراج مول – السراى مول بالحدائق – جولدن ستارز – فندق السلام كونكورد – هليوبوليس مصر الجديدة – ستارز سينما – الحرية بالإسماعيلية.

■ **زهايمر**
دوللى – سفنكس – جولف سيتى بالعبور – سيتى سنتر ومترو بالإسكندرية – نايل سيتى – جنينة مول – وندرلاند – مترو القاهرة – رينسانس داون تاون – أكتوبر – العاشر من رمضان – فاتن حمامة – شيراتون – طيبة – سيتى سنتر – كارفور – سان ستيفانو – بندر المعادى.

■ **الشوق**
جولف سيتى بالعبور – كارفور ومترو بالإسكندرية – نايل سيتى – رينسانس – مترو القاهرة المعادى – طيبة – جنينة مول – كايرو مول – ريفولى.

■ **الوتر**
دريم لاند (٢) – ريجنسى بالعباسية – فاميلى وأمير بالإسكندرية – كوزموس وسط البلد – السراج مول مكرم عبيد – السراى مول بالحدائق – ستارز سينما – شيراتون – أوسكار – أوديون – سيتى ستارز – فاميلى المعادى – ريفولى – سينما كريم – الحرية بالإسماعيلية.

■ **ميكروفون**
دريم لاند (٣) – أمير بالإسكندرية – جالاكسى – كوزموس وسط البلد – السراج مول – السراى مول بالحدائق – فندق السلام كونكورد – ستارز سينما.

■ **بون سواريه**
جولف سيتى بالعبور – داون تاون وسط البلد – كايرو مول – سموحة ومترو بالإسكندرية – فاتن حمامة – شيراتون – ريفولى – رينسانس ٦ أكتوبر.

■ **ابن القنصل**
أمير بالإسكندرية – كوزموس وسط البلد – السراج مول – السراى مول بالحدائق – ستارز سينما – الحرية بالإسماعيلية.

■ **بلبل حيران**
سيتى ستارز – ريفولى – جراند حياة – جالاكسى – أوديون – ميامى – دريم لاند – كوزموس – سينما كايرو – فاميلى بالإسكندرية.

■ **(٦٧٨)**
وندر لاند – كايرو مول – سموحة – جولف سيتى بالعبور – مودرن شبرا – الأمير – دنيا بدمياط.

أفلام أجنبية

■ **Drive Angry**
جنينة – ٦ أكتوبر – نايل سيتى – بندر المعادى – داون تاون وسط البلد – مترو القاهرة – سموحة وسان ستيفانو وسيتى سنتر بالإسكندرية – رويال.

■ **The Fighter**
طيبة – داون تاون بوسط البلد – جنينة – سان ستيفانو وسيتى سنتر ومترو وسموحة بالإسكندرية – كايرو مول – رويال – ٦ أكتوبر – نايل سيتى.

■ **Green Hornet**
داون تاون – جنينة – بندر المعادى – ٦ أكتوبر – نايل سيتى – وندر لاند – سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ **The Mechanic**
جولف سيتى بالعبور – رينسانس بأسيوط – عرابى بالزقازيق – نانسى بالمنصورة.

■ **Sanctum**
سيتى بلكس وجرين بلازا وأمير بالإسكندرية – أوديون – جالاكسى – ستارز سينما – فندق كونكورد السلام.

■ **Little Fockers**
سموحة – سيتى سنتر – كايرو مول – جنينة مول – بندر المعادى – نايل سيتى.

■ **Just Go With It**
بندر المعادى – ٦ أكتوبر – سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ **True Grit**
مترو القاهرة – وندر لاند – نايل سيتى.



مسرح

■ «**آخر حكايات الدنيا**»
على مسرح الطليعة.
تأليف: وإخراج محمد الدرة.
بطولة: كريم الحسينى وأحمد الحلوانى.
أسعار التذاكر: ٢٠ و١٠ و٥ جنيهات.

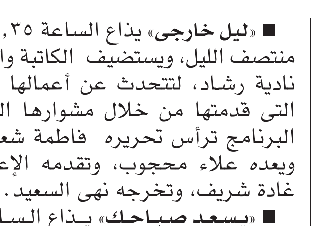
■ «**ترالم لم**»
على مسرح: ليسيه الحرية بالقاهرة.
تأليف: أحمد عوض.
إخراج: هانى مطاوع.
بطولة: سمير غانم، ندى بسيونى.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.

■ «**تمانية فى تنزانيا**»
على المسرح: العائم بالمنيل.
تأليف: محمد عبدالرشيد.
إخراج: أشرف فاروق.
بطولة: ميمى جمال ومنة فضالى.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠ جنيهاً.

■ «**ابنتى الجميلة**»
على مسرح: السلام بقصر العينى.
تأليف: هدى شعراوى.
إخراج: حسن عبدالسلام.
بطولة: شيرين وأحمد راتب.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠، ٧٥ جنيهاً.

■ «**سكر هانم**»
على مسرح: الريحانى.
تأليف: أبوالسعود الإبيارى.
إخراج: أشرف زكى.
بطولة: لبنى عبدالعزيز، طلعت زكريا، أحمد رزق، روجينا.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.

الشاشة


■ «**ليل خارجى**» يذاع الساعة ٢,٣٥ بعد منتصف الليل، ويستضيف الكاتبة والفنانة نادية رشاد، لتتحدث عن أعمالها الفنية التى قدمتها من خلال مشوارها الفنى.. البرنامج ترأس تحريره فاطمة شعراوى، ويعده علاء محجوب، وتقدمه الإعلامية غادة شريف، وتخرجه نهى السعيد.

■ «**يسعد صباحك**» يذاع الساعة ٨ صباحاً على القناة الثانية، وفقرة «كورة كورة» مع الكابتن كريم حسن شحاتة، ثم لقاء مع الكاتب الصحفى جلال عامر، وفقرة عن شباب الثورة والتعديلات الدستورية.. البرنامج يخرجه أحمد مصطفى.

■ «**سيدتى**» يذاع الساعة ٢,٣٠ ظهراً على القناة الفضائية المصرية، ويستضيف السفير حسين العريبى، نائب وزير الخارجية الأسبق، ليتحدث حول الجدل الدائر بين الحقوقيين والثقافيين والقانونيين فى مصر، وبين أحزاب المعارضة حول الاستفتاء على التعديلات الدستورية.. البرنامج يعده عبدالناصر البنا، ويخرجه محمود عبدالسلام.

■ «**الحياة إف إم**» يذاع الساعة ٢، ويناقش المشاركة السياسية للشباب ودورهم فى الحياة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير، وأهمية احترام وجهات النظر المختلفة.. البرنامج يرأس تحريره علاء رجب، وتقدمه داليا أبوعمر وحسام عصام.

■ «**أوراق مصرية**» يذاع الساعة ٨ مساءً على قناة لايف ستايل، ويستضيف الأنبا بسنتى، أسقف المعصرة وحلوان، ليتحدث عن الأحداث الأخيرة بكنيسة صول بأطفيح، ومظاهرات الأقباط أمام ماسبيرو، وما حدث بمنشية ناصر، ومطالب الأقباط فى هذه الفترة، ومن المستفيد من إشعال نيران الفتنة الطائفية من جديد فى مصر.. البرنامج يرأس تحريره محمد شرف، وإعداد محمود كمال وتامر شاكر، وتقدمه بسمة إبراهيم، ويخرجه علاء طه.

■ «**الدين للحياة**» يذاع الساعة ٧ مساء على القناة الفضائية المصرية، ويستضيف الدكتور محمود عاشور، وكيل الأزهر الأسبق، والدكتور سالم عبدالجليل، وكيل الأزهر، ليتحدثا عن مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تحت عنوان «مشروع قومى للأخلاق» وعودة القدوة للشعب المصرى، وأيضًا الخطاب الدينى الذى يخدم الخدمة الوطنية.. البرنامج يعده عاطف مصطفى، وتقدمه منى خليل وتامر عز الدين، ويخرجه محمد خليل.

■ «**سهارى**» يذاع الساعة ٤,٢٥ عصراً على القناة الأولى، وحلقة خاصة من دار المسنين، حول مظاهر عيد الأم من داخل الدار ولقاءات مع مجموعة من المسنين.. البرنامج تعده هيام حسين، ويقدمه محمود نصار، وتخرجه رانيا الزيدى.



الطقس: مائل للحرارة

يتوقع خبراء الأرصاد مزيداً من الارتفاع فى درجات الحرارة ليسود طقس مائل للحرارة نهاراً شديد البرودة ليلا على جميع الأنحاء، وفيما يلى بيان بدرجات الحرارة المتوقعة اليوم:

درجات الحرارة

المدينة	عظمى	صغرى	المدينة	عظمى	صغرى
القاهرة	٢٩	١١	رفح	٢٤	٩
الإسكندرية	٢٤	١٠	كاترين	٢٠	٥
مطروح	٢٤	٩	سيوة	٢٨	١٠
بورسعيد	٢٤	١٤	المنيا	٣٠	٨
دمياط	٢٣	١٣	الفيوم	٢٩	١٠
بلطيم	٢٤	١٤	رأس سدر	٢٩	١٢
الإسماعيلية	٢٩	١٠	أبوسمبل	٣٢	١٨
السويس	٢٩	١٢	توشكي	٢٨	١٢
العريش	٢٥	٩	أسيوط	٣٠	٨
نخل	٢٥	٤	سوهاج	٣١	١٠
طابا	٢٤	٨	الأقصر	٣٢	١١
الطور	٢٥	١٣	أسوان	٣٣	١٤
الغردقة	٢٨	١٥	الوادي	٢٩	١٦
شرم الشيخ	٢٨	١٦	حلايب وشلاتين	٢٨	١٧

القاهرة خلال أسبوع

الجمعة ١٨ مارس
٢٧
١٥

السبت ١٩ مارس
٢٨
١٧

الأحد ٢٠ مارس
٢٩
١٧

الاثنين ٢١ مارس
٢٩
١٨

الثلاثاء ٢٢ مارس
٢٨
١٧

الأربعاء ٢٣ مارس
٢٧
١٧

الخميس ٢٤ مارس
٢٦
١٧

الأبراج

هالة عمر
www.horoscopeus.com

الحمل: ٣/٢١ إلى ٤/٢٠
ربما تتعاطف مع شخص يواجه ظروفاً صعبة، لابد أن تساعده فى تسيير الأمور، لا تتورط فى أمور لا تفهمها، ولا تتردد فى السؤال فى الأمور التى لا تعرفها.

الثور: ٤/٢١ إلى ٥/٢٠
الأجواء لا تساعدك فى الاعتماد على الزملاء أو الأصدقاء أو حتى تستطيع أن تقنعهم بآرائك، لابد أن تفكر فى السبب الذى هو عدم الثقة الكاملة فى نفسك أو فيما تفعل كلما ظهرت واثقاً من نفسك، حققت نجاحاً.

الجوزاء: ٥/٢١ إلى ٦/٢٠
ذهنك حاضر وحاد وكذلك لسانك حاد، وقد تحدث مشاكل مع الأصدقاء والأقارب، راقب ما تقول.

السرطان: ٦/٢١ إلى ٧/٢٠
تكمن قوتك اليوم فى قدرتك على التحليل واستخدام النتائج فى حل مشاكل كثيرة ربما تحقق نجاحاً شخصياً.

الأسد: ٧/٢١ إلى ٨/٢٠
القمر مرتفع ولا شك فى قدراتك، وهذا الوقت مناسب لأخذ الطرق الصحيحة والمربحة، هناك أفكار جيدة للمكاسب المادية.

العذراء: ٨/٢١ إلى ٩/٢٠
لا شك أنك تتمنى أن تكون مرتاحاً مادياً ولكن عليك ألا تنسى أن الحياة السعيدة بها أشياء كثيرة أهم من الثراء؟ ويكفى الستر والصحة حتى تكمل سعادتك.

الميزان: ٩/٢١ إلى ١٠/٢٠
تستطيع أن تقوم بأعمالك بتناغم، وهذا ما يهمك الآن وليس لك أغراض أخرى غير أن تحسن صورتك أمام الجميع.

العقرب: ١٠/٢١ إلى ١١/٢٠
تحاول أن تستحوذ على إعجاب الآخرين وفى الوقت نفسه قد لا ترى الأخطاء التى تقوم بها أو لا ترى الوجه الآخر من العملة.

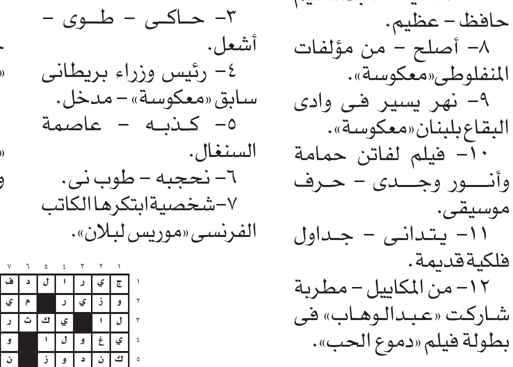
القوس: ١١/٢١ إلى ١٢/٢٠
حاول أن تتقوقع وتتمركز حول نفسك وتشاهد وتنتظر، مكان القمر يساعدك على الانطلاق واكتشاف الحيل، وهذا ما يغنى روحك لاستعادة طاقتك وحماسك.

الجدى: ١٢/٢١ إلى ١/٢٠
توجه انتباهك واهتمامك للأمور المالية وتستطيع أن تحقق الكثير دون إرهاق شديد، إبحث عن الصحبة المسلية والمغذية للروح والعقل.

الدلو: ١/٢١ إلى ٢/٢٠
حاول أن تحقق بعض النظام أو التنظيم ولكن ببطء وحذر، ويقين ولا تتوقع أن تدور الأمور كما تشاء ولكن ربما بشكل متواضع، لا تضغط بقوة حتى لا تتقلب عليك الأمور.

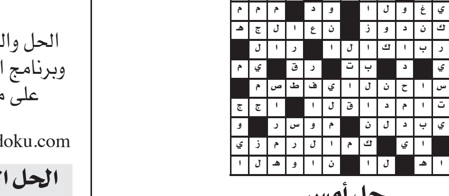
الحوت: ٢/٢١ إلى ٣/٢٠
تفكر فى الأمور الخاصة أكثر من أمورك العملية والمهنية، هناك أحداث قد تشتتك لابد من أن تسأل وتطلب توضيحاً لكل شىء لا تفهمه حتى لا تندفع فى انفعالات ليس لها داعٍ.

كلمات متقاطعة



أفقيًا:
١- مأدبة «الله» فى أرضه.
٢- ولاية أمريكية.
٣- زعيم كوبى.
٤- حيوان أليف - يخيف «معكوسة» - أنبك «معكوسة».
٥- يسترجع «معكوسة» - يطلب -ثلثا «عاد».
٦- حرف أبجدى - جهاز تعين به الجهات «معكوسة».
٧- أغنية لعبدالحليم حافظ - عظيم.
٨- أصلح - من مؤلفات المنفلوطى«معكوسة».
٩- نهر يسير فى وادى البقاع بلبنان «معكوسة».
١٠- فيلم لفاتن حمامة وأنور وجدى - حرف موسيقى.
١١- يتدانى - جداول فلكية قديمة.
١٢- من المكاييل - مطربة شاركت «عبدالوهاب» فى بطولة فيلم «دموع الحب».

رأسياً:
١- عبس - مصيف مصرى.
٢- أكبر مدن كندا «معكوسة» - مقياس للسوائل.
٣- حاكى - طوى - أشعل.
٤- رئيس وزراء بريطانى سابق «معكوسة» - مدخل.
٥- كذبه - عاصمة السنغال.
٦- نحجبه - طوب نى.
٧- شخصية ابتكرها الكاتب الفرنسى «موريس لبلان».
٨- تجدها فى «برلنت» - حرفان متتاليان - لا أوافق «معكوسة».
٩- ممثل أمريكى.
١٠- صوت الثور «معكوسة» - قصر الحاكم وحاشيته - ثلثا «وزع».
١١- رث - يجنح.
١٢- ممثل مصرى راحل.



حل أمس

قاعدة اللعبة

su|do|ku
puzzel by pappocom

السودوكو لعبة يابانية سهلة، من دون عمليات حسابية، تتألف شبكتها من ٨١ خانة صغيرة، أو من ٩ مربعات كبيرة يحتوى كل منها على ٩ خانات صغيرة، على اللاعب إكمال الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩، شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط، فى كل خط أفقى وفى كل خط عمودى وفى كل مربع من المربعات التسعة.

		3	7	2	9		6	
	2		8		6	7	3	
6								
		8			7	5		6
		5				1		
7		6	9			2		
								7
	7	4	2		5		9	
	6		1	7	8	4		



8	6	7	4	2	5	3	9	1
2	1	9	7	6	3	4	5	8
4	5	3	1	8	9	7	6	2
9	3	6	5	1	2	8	4	7
1	2	8	6	4	7	5	3	9
7	4	5	9	3	8	2	1	6
5	9	4	2	7	1	6	8	3
6	8	2	3	9	4	1	7	5
3	7	1	8	5	6	9	2	4

الحل السابق

الحل والتعليمات وبرنامج الكمبيوتر على موقع:
www.sudoku.com

المصري اليوم
جريدة مصرية يومية مستقلة
تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ش.م.م
أسسها: صلاح دياب
صدرت فى عام ٢٠٠٤
رئيس مجلس الإدارة
كامل توفيق دياب
رئيس التحرير
مجدى الجلاد
المدير الفنى
د.أحمد محمود
مديرو التحرير
على السيسى
محمد رضوان
محمد سمير
محمد السيد صالح
محمود مسلم
إيهاب الزلاقى
نائب رئيس التحرير
عبدالحكيم الأسوانى
مساعدا رئيس التحرير
محمود الكردوسى
حسام دياب
مدير التحرير التنفيذى
شارل فؤاد المصرى
مديرا تحرير الموقع الإلكترونى
نورا يونس
فتحى أبوحطب
سكرتيرا التحرير
ثروت محمد
أحمد الصاوى
التحقيقات
علاء الغطريفى
الملاحق
جمال الجمل
مى عزام
مدير الإنتاج
حسين أبوطالب
المقر الرئيسى: 49 شارع المبتديان من قصر العينى - عمارة البنك التجارى الدولى C.I.B- الدور الرابع
ت: 27980100 - ف: 27926331
البريد الإلكترونى: الإدارة:
admin@almasry-alyoum.com
التحرير:
editorial@almasry-alyoum.com
مدير عام الطباعة والتوزيع
مجدى الحفناوى
التوزيع والاشتراكات
11 جمال الدين أبوالمحاسن جاردن سيتى
ت: 27926440/27926441
circulation@almasry-alyoum.com
للامتياز الإعلانى برجاء الاتصال ب:
شركة برومو ميديا للإعلان والإنتاج
ت: 22907039 - 22907038 - 22907037
فاكس: 22907036
شركة «آد لاين»
ت: 33450481 فاكس: 33450489

مواقيت الصلاة

المدينة	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
القاهرة	٠٤:٣٧	٠٦:٠٣	١٢:٠٣	٠٣:٢٩	٠٦:٠٤	٠٧:٢١
الإسكندرية	٠٤:٤١	٠٦:٠٨	١٢:٠٩	٠٣:٣٤	٠٦:٠٩	٠٧:٢٨
أسوان	٠٤:٣٤	٠٥:٥٦	١١:٥٧	٠٣:٢٢	٠٥:٥٨	٠٧:١١

[redacted]

د. ليلى تكلا: من إدارة الثورة إلى إدارة الدولة 11

بلال فضل يكتب: أنقذوا كلية الإعلام 12

د. عمرو الشوبكى يكتب عن تخوفات المصريين 13

اليوم ■ حركة الاحتجاج تتسع فى اليمن ■ الرئيس الفلسطينى يعلن استعداده للذهاب لغزة لإنهاء الانقسام مع قادة حماس ■ حراس أمن يغلقون الطريق المؤدى لمطار مسقط للمطالبة بزيادة الأجور

حكم قضائى دولى ينهى قضية مطار «رأس سدر» لصالح مصر

«مناع»: الحكم نهائى.. ويعد شهادة دولية بنزاهة القاهرة فى مجال رعاية الاستثمارات الأجنبية

كتب ـ يوسف العومى:

أسدل المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار بواشنطن «ICSID» التابع للبنك الدولى الستار على قضية شركة «ماليكورب ليمتد» الإنجليزية، وأصدر حكما برفض دعوى الشركة بطلب تعويضها عن مصادرة استثماراتها بمصر فى مشروع إنشاء مطار بمدينة رأس سدر، وبتحملها نصيبها من أتعاب هيئة التحكيم ومصاريف المركز والمصاريف القانونية وأتعاب الممثلين.

وقال المهندس إبراهيم مناع، وزير الطيران المدنى، إن هذا الحكم يعتبر نهائياً وبمثابة حكم صادر من أعلى محكمة موضوعية داخل أى من الدول المتعاقدة فى الاتفاق. وأضاف مناع لـ«المصرى اليوم»: كما يعد الحكم شهادة من المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار بشفافية ونزاهة وأداء مصر فى مجال رعاية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وحسن تنفيذ القاهرة لاتفاقيات الاستثمار الثنائية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار ومعاملة المستثمرين معاملة متساوية وعادلة».

صدر الحكم ضد «ماليكورب» بواشنطن بعد أن فشلت الشركة أمام القضاء الفرنسى فى استصدار حكم بتنفيذ حكم التحكيم الصادر لصالحها فى الدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠٠٤ والذى أوقف القضاء المصرى تنفيذه.

كانت محكمة أول درجة الفرنسية أصدرت بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٨ حكما ببطلان الأمر الصادر من محكمة التنفيذ الفرنسية بإقرار حكم التحكيم المشار إليه، وعدم جواز تنفيذه بفرنسا مع إلزام شركة ماليكورب بأن تدفع للحكومة المصرية مائة ألف يورو لإساءتها استخدام حق التقاضى، ورفض أى طلبات أخرى لها، مع إلزامها بسداد أتعاب المحاماة، كما أيدت محكمة استئناف باريس هذا الحكم فضلا عن محكمة النقض الفرنسية.

«واشنطن» ترفض الاستجابة لطلب «المصرى اليوم» الإفصاح عن المتورط فى رشوة «مرسيدس»

إدارة أمريكية: الكشف عن «الأسماء» يعد تدخلاً فى خصوصية الأشخاص ويعرض حياتهم لـ«الخطر»

واشنطن ـ هبة القدسى:

كررت الوزارات الأمريكية والهيئات المالية، على مدى أكثر من عام، رفضها الكشف عن اسم المسؤول المصرى المتورط فى رشوة مرسيدس، وأرسلت لجنة الأمن والتبادل التجارى رسالة وصفتها بـ«النهائية» على طلب «المصرى اليوم» الكشف عن المسؤول المصرى، بمقتضى قانون حرية تداول المعلومات الأمريكى. وقالت السلطات الأمريكية، فى رسالتها، إن أسباب الرفض ترتكز على أن الكشف عن تلك المعلومات يعد تدخلاً فى خصوصية الأشخاص المصان حقهم، وفقاً للدستور، وأن الكشف عن هذه المعلومات قد يعرض حياة الشخص المصرى المعنى فى هذه القضية للخطر.

كانت «المصرى اليوم» قدمت طلباً رسمياً إلى إدارة الأمن والتبادل التجارى، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٠، وآخر إلى وزارة العدل، بالكشف عن أسماء المسؤولين المصريين المتورطين فى رشوة مرسيدس فى مارس الماضى. واستجابت وزارة العدل بإرسال نسخة من أوراق القضية، التى يشار فيها إلى تورط شركة مرسيدس فى قضايا رشوة لمسؤولين فى ٢٢ دولة مختلفة، وأشارت أوراق القضية إلى أسماء المسؤولين فى بعض الدول، لكنها لم تشر إلى اسم المسؤول أو المسؤولين المصريين.

فى المقابل، رفضت إدارة الأمن والتبادل التجارى، التى يرأسها ديفيد هانشال، الكشف عن ملابسات القضية، إلا بعد مرور ٦ أشهر، ثم جددت التأجيل لمدة ٤ أشهر، ثم لمدة شهر، ثم رفضت بشكل نهائى الكشف عن اسم المسؤول المصرى.

وأشار نص الاتهام، الذى نظر أمام محكمة كولومبيا فى العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى أن شركة «دايملر مرسيدس بنز» أقرت بدفع رشوة إلى مسؤول حكومى مصرى كبير، مرتين، بين عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٤ الأولى بمبلغ ١,١ مليون مارك ألمانى، ثم رشوة أخرى بمبلغ ٣٢٢ ألف يورو (٢,٥ مليون جنيه مصرى)، بغرض تسهيل أعمال وشراء سيارات ومحركات وزيادة مبيعات الشركة فى مصر، وأشارت أوراق القضية إلى أن المبالغ تم دفعها من خلال شركة باسم «كونسالتنج إيجيب» كغطاء لعملية الرشوة. وسبق أن كشف الدكتور أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، عن وجود تعاون مصرى - أمريكى للكشف عن ملابسات القضية. وأعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن فتح تحقيقات فى هذا الملف، وتقدم عدد من المحامين إلى النائب العام بطلب التحقيق فى القضية والكشف عن المسؤول المصرى، كما تم رفع دعوى أمام القضاء الإدارى ضد أحمد نظيف، والممثل القانونى لشركة مرسيدس فى مارس ٢٠١٠ وأجلت المحكمة نظرها إلى جلسة ١ ديسمبر ٢٠١٠.

باراك أوباما

من جانبها نفت لورا سوينى، المسؤولة الإعلامية بوزارة العدل الأمريكية، وجود أى تعاون مصرى - أمريكى للكشف عن اسم المسؤول المصرى المتورط فى الصفقة، وقالت سوينى فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» فى مايو ٢٠١٠ إنه لن يتم الإفصاح عن الأسماء، مادامت القضية مفتوحة ومنظورة أمام القضاء الأمريكى، وانتهت القضية بتسوية قامت بمقتضاها «مرسيدس» بدفع ١٨٥ مليون دولار إلى الحكومة الأمريكية.

وأكد السفير المصرى بواشنطن سامح شكرى، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» فى مايو الماضى، عدم ورود أى طلب قضائى من الخارجية المصرية يتعلق بطلب مصرى للتعاون مع الجانب الأمريكى فى الكشف عن التحقيقات المتعلقة برشوة «مرسيدس».

التحفظ على أموال ٥٢ ضابط شرطة ومنعهم من السفر بتهمة التربح وسوء استخدام السلطة

«الاستئناف» توافق على الكشف عن الحسابات السرية لحسين سالم.. ومصادر: النيابة تستدعى يوسف والى للتحقيق

كتب - أحمد الخطيب وأحمد شلبى:

قرر النائب العام التحفظ على أموال ٥٢ ضابط شرطة، وإدراج أسمائهم على قوائم الممنوعين من السفر، بتهمة التربح وسوء استخدام السلطة ولإدانتهم فى قضايا تعذيب، فيما وافقت محكمة استئناف القاهرة على الكشف عن الحسابات السرية لرجل الأعمال حسين سالم وأفراد أسرته.

كانت النيابة العامة تلقت بلاغات من مواطنين وضباط شرطة، ضد الضباط تتهمهم بالتربح وسوء استخدام السلطة، وتقدم أصحاب البلاغات بصور دعاوى انتهت بإدانتهم فى قضايا تعذيب.

من جانبها، وافقت محكمة استئناف القاهرة، أمس، على الكشف عن الحسابات السرية لرجل الأعمال حسين سالم وزوجته نظيمة عبدالحميد، ونجله خالد وزوجته عين الحياة عباس، وابنته ماجدة وأحفاده، حسين ودينا ونورا وعمر ونور، وسمحت المحكمة للمستشار عبدالمجيد محمود بالاطلاع والحصول على أى معلومات تتعلق بحسابات «سالم» والودائع المتعلقة به وبأفراد أسرته، لاستكمال تحقيقات النيابة معه بشأن المخالفات المالية المتعلقة بأنشطته.





حسين سالم

وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة قررت استدعاء يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، لاتهامه بالفساد والتربح والاستيلاء على أراضى الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء عليها، وأصدرت نيابة الأموال العامة قراراً بضبط هشام الحاذق، رجل الأعمال، واستدعاء زهير جرانة، وزير السياحة السابق، من السجن لاتهامهما بالاستيلاء على أراضى الدولة، ووضع اسم «الحاذق» على قوائم الترقب والوصول.

فى سياق آخر، أرسل مدير المتحف المصرى بيانا إلى النائب العام بعدد القطع الأثرية المسروقة من المتحف المصرى، وعددها ٥٤ قطعة.

(طالع ص٥)

النيابة تستدعى مأمور «أطفيح» ورئيس المباحث للتحقيق فى قضية «كنيسة الشهيدين»

أقباط «صول» يتهمون ١٠٠ شخص بهدم الكنيسة

كتب ـ أحمد شلبى وعيد عبدالجواد وعماد خليل:

استدعت النيابة العامة، أمس الأول، مأمور قسم أطفيح، ورئيس المباحث، للاستماع لأقوالهما فى التحقيقات التى تجريها فى قضية التعدى على كنيسة «الشهيدين» بقرية صول فى أطفيح وحرقها، فيما استمعت النيابة لأقوال ٣٠ شخصاً من أهالى القرية، ما بين مسيحيين ومسلمين، وأدلوا بمعلومات عما حدث للكنيسة. وقال رئيس المباحث إنه تلقى إخطاراً بالحادث، وانتقل إلى المكان، ووقعت مشادات ومشاجرات بين الأقباط والمسلمين الموجودين فى القرية، وإنه حاول التدخل لإنهاء المشاجرة إلا أن عدد أفراد الشرطة كان قليلاً جداً، نظراً لما تمر به البلاد من أحداث. وطلب المستشار مجاهد على مجاهد، المحامى العام لنيابات جنوب الجيزة، من أجهزة الأمن تحديد هوية الأشخاص الذين تعدوا على الكنيسة وأحرقوها، تمهيداً لإصدار قرار بضبطهم وإحضارهم للتحقيق معهم.

من جهة أخرى، تباشر نيابة الصف تحقيقاتها فى الحادث ذاته مع ١٠٠ من مواطنى القرية، وأحد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة. وقال إيهاب رمزى، محامى أقباط قرية صول، إن النيابة استمعت لأقوال شهود العيان من الأقباط على مدار اليومين الماضيين، موضحا أن محمد فؤاد، مدير نيابة الصف، تسلم «C.D» يوضح بالصوت والصورة وقائع هدم الكنيسة. وأضاف رمزى: «إن المحضر الذى تقدم به الأقباط للنيابة اتهم ١٠٠ شخص شاركوا فى الاعتداءات، حدد الشهود ٢٠ منهم، كما استطاع خادم الكنيسة التعرف على ٥٠ آخرين»، مؤكداً وجود «ضغوط» تمارس على شهود العيان الأقباط لعدم الإدلاء بشهاداتهم.

من جانبه، أكد اللواء محسن النعمانى، وزير التنمية المحلية، أنه سيتم الانتهاء من إعادة بناء كنيسة الشهيدين قبل عيد القيامة المجيد، لتكون «هدية للإخوة المسيحيين».

تصريحات حكومية متضاربة حول استئناف ضخ الغاز إلى إسرائيل



محطة تصدير الغاز فى العريش

كتبت ـ لبنى صلاح الدين، شمال سيناء ـ أحمد أبودراع، ورويترز:

أعلنت الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) استمرار التشغيل التجريبى لخط غاز العريش، المسؤول عن تصدير الغاز لكل من الأردن وإسرائيل، فيما أكد اللواء عبدالوهاب مبروك، محافظ شمال سيناء، أن محطة الضخ الرئيسية الواقعة شمال المحافظة لاتزال متوقفة عن العمل حتى الآن. وقال المهندس حسن أحمد المهدى، رئيس الشركة، لـ«المصرى اليوم»، إنه أعيد ضخ الغاز فى الخط منذ الاثنين الماضى ضمن عمليات التشغيل التجريبى، موضحا أن الخط لم يتوقف عن العمل منذ ذلك الحين. وأوضح المهدى أن مهندسى الشركة اكتشفوا تسربا جديدا قبل عدة أيام خلال عمليات الإصلاح، كما انتهت الشركة من اختبارات الضغط العالى للخط والوصلة الفرعية للتأكد من سلامته قبل بداية التشغيل التجريبى، مشيراً إلى أن الدفع التجريبى للغاز مستمر حتى الآن دون توقف.

من جانبه، نفى محافظ شمال سيناء عودة ضخ الغاز المصرى إلى إسرائيل، مؤكداً أن محطة الضخ الرئيسية الواقعة شمال العريش لم تعد للعمل حتى الآن، وشدد على أن أعمال الإصلاح مازالت متوقفة. وقالت مصادر بمحافظة شمال سيناء إن عمليات إصلاح الخط متوقفة منذ أكثر من ثلاثة أسابيع بعد أن غادرت شركات البترول المكلفة بإصلاح المحطة ولم تعد حتى الآن. وقالت شركة «إمبال أمريكان» - الشريك الإسرائيلى فى كونسورتيوم غاز شرق المتوسط المسؤولة عن عمليات تصدير الغاز لإسرائيل -: «إنه يجرى حالياً استئناف ضخ الغاز الطبيعى من مصر إلى إسرائيل بعد تأجيله عدة مرات».

«الزراعة» تحيل مخالفات «السليمانية» إلى «الكسب غير المشروع» و«قضايا الدولة» ترصد ٨ مخالفات «صارخة» للمنتجعات

تورط «التنمية الزراعية» فى منح الشركة الأرض بـ٢٠٠ جنيه للفدان

كتب - متولى سالم:

قرر الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، أمس، إحالة ملف مخالفات شركة أميكو مصر المالكة لـ«منتجعات السليمانية» بطريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى، إلى جهاز الكسب غير المشروع لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد حقوق الدولة.

يأتى قرار أبوحديد بعد التقرير الذى أعدته لجنة فنية من هيئة قضايا الدولة، وتم عرضه على وزير الزراعة، ورصد ٨ مخالفات «صارخة» للشركة طبقا لما أكدته مصادر قضائية لـ«المصرى اليوم».

وأوضح التقرير، الذى تلقت «المصرى اليوم» نسخة منه، أن شركة «أميكو مصر» حصلت على الأرض، طبقا للعقود المبرمة مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بأسعار تتراوح ما بين ١٠٠ – ٢٠٠ جنيه للفدان، بالمخالفة لأحكام المادة ١٥ من قانون الأراضى الصحراوية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١، الذى أوجب أن يتم تحديد السعر طبقا لتقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة.

وأشار التقرير إلى تورط هيئة التعمير والتنمية الزراعية فى تحرير العقود للشركة، رغم وجود مخالفات تمثلت فى تبوير الأراضى المخصصة لها وقيامها بتنفيذ تقسيم مساحات من هذه الأراضى لإقامة فيلات وملاعب جولف وبحيرات صناعية بالمخالفة لأحكام القانون والغرض المخصصة من أجله الأرض، بينما تورطت الهيئة فى الموافقة على تسجيل العقدين رقمى ٢٧٥، ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٣ - توثيق الأهرام - دون سداد الشركة كامل الثمن وتغييرها للنشاط من الزراعى لإقامة منتجعات سياحية، وتقاعست الهيئة عن تنفيذ قرار مجلس إدارتها الصادر بتاريخ ١ /٨/ ٢٠٠٥ بفسخ العقدين ٢٧٥، ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٣ بسبب تغيير النشاط وتحويلها إلى إسكان.

أبوحديد

ورصد التقرير موافقة اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار على تحصيل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه عن الفدان مقابل التغاضى عن مخالفات «أميكو مصر» وتغيير وجه استغلال الأرض إلى النشاط السكنى السياحى، وذلك بواقع ٤٨ قرشا للمتر الواحد دون أن يتم ذلك بتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة، وعدم صدور قرار جمهورى بتغيير النشاط طبقا للمادة ٥ من القانون ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن التصرف فى أملاك الدولة الخاصة.

«الأعلى للقوات المسلحة» يكلف الحكومة بتقديم تسهيلات للاستثمار فى دول حوض النيل

كتب - متولى سالم:

علمت «المصرى اليوم» أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كلف الحكومة بتقديم تسهيلات كبيرة للاستثمار فى دول حوض النيل، وتفعيل التعاون معها فى مجالات: الزراعة، والمياه، والكهرباء، والنقل، بما يحقق استفادة شعوب دول الحوض من إقامة مشروعات مشتركة، من شأنها تحقيق أعلى عائد لها. وأعلن الدكتور حسين العطفى، وزير الموارد المائية والرى، أن هناك تنسيقا مشتركا ودائما مع عدد من الوزارات والجهات المعنية لإدارة ملف النيل، منوها بأن التحرك المستقبلى المصرى يعتمد بالدرجة الأولى على توسيع مجالات التعاون مع دول حوض النيل، وإقامة مشروعات مشتركة فى جميع المجالات، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية، وتأمين نصيب دول الحوض من مياه النيل.

وكشف العطفى، فى تصريحات صحفية أمس، عن أنه يجرى حاليا الإعداد لإجراء أول حوار وطنى واسع يشارك فيه قادة الفكر والرأى، والقانونيون، وممثلو المجتمع المدنى، والخبراء، ومن بينهم الدكتور محمود أبوزيد، وزير الموارد المائية والرى الأسبق، لبلورة رؤية مشتركة تجاه ملف النيل، والتوصل لآلية تنفيذية لحل المشاكل المعلقة بين مصر ودول حوض النيل.

العطفى

تأتى تصريحات وزير الرى بعد يوم من انعقاد اجتماع اللجنة العليا لمياه النيل، أمس الأول الثلاثاء، برئاسة الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، وتم التأكيد خلاله على أن مصر تعتبر الحوار والتفاوض هما السبيل الأوحد للتوصل إلى صيغة متوازنة للاتفاقية الإطارية بين دول حوض النيل.

وفى سياق متصل، أكد الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أن أولوية السياسة الزراعية المصرية هى التعاون المشترك مع دول حوض النيل.

لجنة أثرية تعلن فقد ٢٧ قطعة أثرية من مخزن «تل الفراعين»

كتبت - فتحية الدخاخنى:

أعلن الدكتور محمد عبدالمقصود، رئيس الإدارة المركزية لآثار مصر العليا والوجه البحرى، أن عمليات الجرد بمخزن آثار «تل الفراعين» بمدينة كفر الشيخ بالشرقية، أسفرت عن اكتشاف فقد ٢٧ قطعة أثرية نتيجة اقتحامه من قبل مسلحين مؤخرا.

وقال عبدالمقصود، إن اللجنة الأثرية التى تم تشكيلها لجرد المخزن أكدت أن القطع الأثرية المفقودة تتضمن ٢٠ عملة برونزية من العصرين الرومانى والإسلامى، وأوانى فخارية وقطعاً من الحجر الجيرى عليها نقش باليونانى، وتمثالاً من «الشرت» عليه بقايا كتابات مصرية قديمة . وكان مخزن «تل الفراعين» الأثرى بمحافظة كفر الشيخ قد تعرض لهجوم نتيجة اقتحام ٤٠ مسلحاً له، وعلى الرغم من تصدى أفراد الحراسة لهم، إلا أنهم قاموا بإطلاق النار على الحراس، مما أدى إلى إصابة عدد منهم.

مفاوضات حكومية لاستعادة الدولة ملكية «عمر أفندى».. و«القنبيط» يوافق «مبدئياً»

مصادر: المفاوضات الرسمية لم تبدأ.. والحكومة تحاول تحقيق «مكاسب»

كتب ـ محمد عزوز:

علمت «المصرى اليوم» أن هناك مفاوضات حكومية مع رجل الأعمال السعودى جميل القنبيط، لاستعادة الدولة ملكية شركة «عمر أفندى»، وذلك بعد فشل جميع مفاوضات بيعها مؤخرا، سواء لرجل الأعمال المصرى ياسين عجلان أو غيره.

قالت مصادر مطلعة لـ«المصرى اليوم» إن أحد أجهزة الدولة الرقابية عرض على رجل الأعمال السعودى، المالك لنسبة ٨٥٪ من أسهم الشركة، البحث عن آليات والاتفاق مع مسؤولى الشركة القومية للتشييد، من أجل إعادة «عمر أفندى» لملكية الدولة، خاصة أن الدولة تملك نسبة ١٠٪ من أسهمها، بينما يملك البنك الدولى نسبة ٥٪.

وأضافت المصادر أن اتجاه الدولة لإعادة ملكية شركة «عمر أفندى» يستهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب للحكومة الجديدة، فى مقدمتها اكتساب ثقة الشارع والحفاظ على نحو ٣٠٠٠ عامل بالشركة، إلى جانب الحفاظ على استمرار الاستثمارات الأجنبية فى مصر دون الدخول فى قضايا تحكيم دولى قد تضر بجذب الاستثمارات الأجنبية فى الوقت الراهن، خاصة العربية منها.

وأكدت المصادر أن جميل القنبيط وافق من حيث المبدأ على رد الشركة للحكومة، والتنازل عن جزء من المستحقات المالية التى دفعها بالشركة، خاصة أنه كبدها خلال فترة توليه إدارتها مديونيات تراوحت بين ٢٥٠ و٣٠٠ مليون جنيه مصرى، بجانب المديونيات السابقة على الشركة وقت بيعها، التى تقدر بـ ٢٥٠ مليون جنيه.

وشددت على أن المفاوضات الرسمية لإتمام عملية البيع لم تبدأ بعد، منوهة بأن العرض الذى قدم لـ«القنبيط» غير مكتمل حتى الآن.

القنبيط

يذكر أن شركة عمر أفندى تم بيعها فى نوفمبر ٢٠٠٦ فى عهد الدكتور محمود محيى الدين، وزير الاستثمار السابق، وكانت الصفقة الأكثر جدلا خلال السنوات الأخيرة، حيث تم بيعها بمبلغ ٥٩٠ مليون جنيه، فى حين كان هناك عرض لرجل الأعمال المصرى المقيم فى السعودية سيد الحنش مقابل مليارى جنيه، لكن الدولة قررت البيع لشركة أنوال السعودية التى يملكها «القنبيط»، والتى قامت بضخ استثمارات بها بلغت ١٢ مليون دولار لتنفيذ برنامج التطوير وخروج العاملين للمعاش المبكر، ودخلت بعدها فى صدام مع الحكومة انتهى بالتحكيم الدولى عقب تكبيد الشركة خسائر متعمدة، طالبت الدولة بسببها بفسخ عقد البيع.

رفض «الضرائب التصاعدية».. وتوقع تزايد عجز الموازنة إلى ١٠٪ فى ٢٠١٢

«رضوان»: كنت مرعوباً عند دخول «المالية».. وأرقام الأموال «المنهوبة» مبالغ فيها

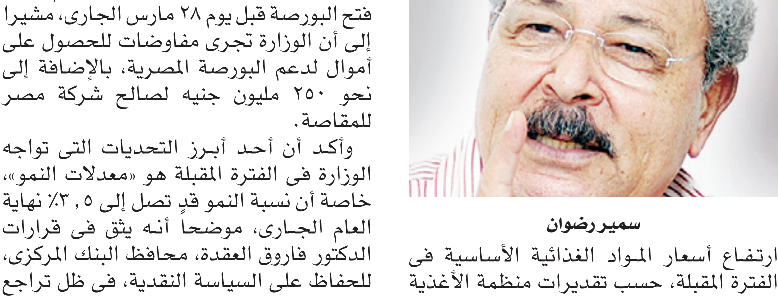
كتبت ـ بسنت زين الدين:

«كنت مرعوبا عند دخولى الوزارة لأول مرة».. بهذه الكلمات استهل الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، كلمته خلال الندوة التى عقدتها الغرفة التجارية الأمريكية، مساء أمس الأول، موضحاً أنه اطمأن حينما اكتشف أن العاملين بالوزارة «على درجة عالية من الكفاءة، وأنهم يعملون وكأننا مستمرون للأبد، ولسنا فى حكومة انتقالية».

قال رضوان رداً على سؤال حول الأموال المنهوبة من وزارة المالية: «إن ميزانية الوزارة تتميز بالشفافية المطلقة، وإذا كان هناك أى شكوك حولها فهناك جهات مختصة بالتحقيق فيها، لكن بمنتهى الأمانة فإن الأرقام التى تتداولها وسائل الإعلام حول حجم هذه الأموال مبالغ فيها». وتوقع وزير المالية وصول نسبة عجز الموازنة العامة إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٢، مشيراً إلى أن مسألة الدعم تعتبر «غير مطروحة» فى الوقت الحالى، إلا أنه يجب إخضاعها لنقاش مجتمعى عاجلا أم آجلا.

وقال: «إن اقتصاد مصر يعتمد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص»، محذراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية فى الفترة المقبلة، حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة «الفاو».





سمير رضوان

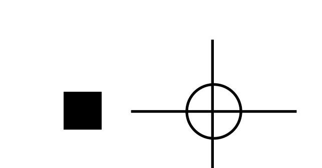
ولفت الوزير إلى أن الوزارة تعمل حالياً على ضخ الأموال، لتمويل شراء وتدفق السلع الأساسية مثل الزيت والسكر.

وأعلن «رضوان» عن إنشاء برنامج قومى للعمالة والأجور يتيح فرص عمل «فى القريب العاجل» للأفراد لإنهاء المشروعات غير الكاملة فى مختلف المجالات، معربا عن معارضته الضرائب التصاعدية نظراً لما توصلت إليه تلك التجربة فى الدول الأخرى.

وأشار «رضوان» إلى أنه يتمنى أن تتم إعادة فتح البورصة قبل يوم ٢٨ مارس الجارى، مشيرا إلى أن الوزارة تجرى مفاوضات للحصول على أموال لدعم البورصة المصرية، بالإضافة إلى نحو ٢٥٠ مليون جنيه لصالح شركة مصر للمقاصة.

وأكد أن أحد أبرز التحديات التى تواجه الوزارة فى الفترة المقبلة هو «معدلات النمو»، خاصة أن نسبة النمو قد تصل إلى ٣,٥٪ نهاية العام الجارى، موضحاً أنه يثق فى قرارات الدكتور فاروق العقدة، محافظ البنك المركزى، للحفاظ على السياسة النقدية، فى ظل تراجع الاحتياطى النقدى.

وفى كلمته أكد جمال محرم، رئيس الغرفة التجارية الأمريكية، أن ثورة ٢٥ يناير شكلت مصر من جديد، وأن البلاد لن تعود كما كانت من قبل، موضحاً أن مصر تحتاج إلى تحول ديمقراطى فى جميع الاتجاهات، كما منح محرم عضوية الغرفة التجارية الأمريكية إلى «رضوان» فى ختام الندوة.



السفارة الإسرائيلية بالقاهرة تبحث عن ضابط يجيد العربية لمتابعة الصحف المصرية

كتب - محمد عبود:

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس، عن أن السفارة الإسرائيلية بالقاهرة تبحث عن ضابط إسرائيلى يجيد اللغة العربية واللهجة المصرية، تحديدا، ليتولى مهمة متابعة وفحص الصحافة المصرية يومياً، ورفع تقرير يومى عن كل ما تنشره الصحف المصرية المحلية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، ويتواصل مع كبار الإعلاميين المصريين، ويوضح وجهة النظر الإسرائيلية فى مستقبل اتفاقية السلام. وقالت مصادر بوزارة الخارجية الإسرائيلية لـ«يديعوت أحرونوت» إن «السفارة الإسرائيلية بالقاهرة تعمل بلا عيون أو آذان منذ فترة طويلة، وعلى الرغم من سقوط مبارك، ونجاح الثورة المصرية، فإن منصب ضابط الصحافة ومسؤول الاتصال بالسفارة لايزال شاغرا منذ أكثر من عام، وبات من الضرورى تعيين شخصية إسرائيلية لتشغله فى أسرع وقت».

[redacted]

الجامعات تواصل انتفاضاتها المطالبة بـ«رحيل القيادات».. والطلاب يرفضون اقتراح مسيرة مليونية من «القاهرة» إلى مجلس الوزراء

اشتباكات بجامعة النهضة بين الطلاب والأمن.. و«قسم الصحافة» يرفض قبول «التعليم المفتوح» من «الثانوية»

واصل أعضاء هيئات التدريس والطلاب فى الجامعات، أمس، انتفاضاتهم المطالبة برحيل رؤساء الجامعات وعمداء ووكلاء الكليات ورؤساء الأقسام، وإعادة تشكيل هذه المناصب بالانتخابات، فيما اتخذ أساتذة قسم الصحافة بكلية الإعلام فى جامعة القاهرة اتفاقا برفض قبول طلاب الثانوية العامة بنظام التعليم المفتوح اعتبارا من العام الجامعى المقبل.

وشهدت جامعة القاهرة، أمس، تصعيدا جديدا من الطلاب للمطالبة برحيل القيادات، خاصة فى كلية الإعلام، حيث نظم الطلاب خلال اعتصامهم لليوم الرابع عشر على التوالى وقفة صامتة واضعين «كمامات على أفواههم» من «البلاستير» للمطالبة برحيل الدكتور سامى عبدالعزيز، عميد الكلية، وقال الدكتور أشرف صالح، رئيس قسم الصحافة بالكلية، إن أساتذة القسم اتفقوا فيما بينهم على رفض قبول طلاب الثانوية العام فى التعليم المفتوح، واقتصار القبول على من مر على تخرجهم ٥ سنوات، فيما واصل طلاب وأساتذة دار العلوم مظاهراتهم الغاضبة للمطالبة برحيل الدكتور محمد صالح، عميد الكلية.

وناقش الطلاب اتخاذ خطوة تصعيدية جديدة من خلال تنظيم مسيرة مليونية من جميع طلاب الجامعات تخرج من جامعة القاهرة إلى مجلس الوزراء للمطالبة بإقالة القيادات الجامعية، إلا إن الخطوة لاقت رفض عدد من الطلاب، واتفقوا على تشكيل وفد طلابى لمقابلة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء.

وأعلنت الجامعة الكشوف المبدئية للطلاب المرشحين لخوض الانتخابات الطلابية وبلغ عددهم ألفين و٥٨ طالباً وطالبة فى جميع الكليات، على أن يتم إعلان الكشوف النهائية يوم الأحد المقبل بعد فحص الطعون.

فيما تقدم مجموعة من أطباء الأسنان الحاصلين على الماجستير بشكوى إلى المجلس الأعلى للجامعات ضد جامعة القاهرة بعد رفع المصروفات الدراسية إلى ٧ آلاف و٧٠٠ جنيه بدلا من ٥ آلاف و٩٠٠ جنيه، مطالبين المجلس بالتدخل لتخفيض هذه المصروفات التى تفوق طاقتهم -حسب شكواهم. وفى القاهرة تظاهر نحو ١٠٠٠ طالبة بكلية طب «بنات» بجامعة الأزهر للمطالبة بإقالة عميدة الكلية والمسؤولين بها ورفع الظلم الواقع عليهن — حسب قولهن، كما تظاهر نحو ٢٠٠٠ من طلاب وأساتذة جامعة الأزهر بأسيوط وقاموا بنقل اعتصامهم من فرع الجامعة إلى مبنى ديوان عام المحافظة للمطالبة بإقالة نائب رئيس جامعة الأزهر بالفرع واتهموا الإدارة بالقاهرة بتجاهل مطالبهم.

وفى جامعة عين شمس واصل عدد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب اعتصامهم أمام مبنى قصر الزعفران بالجامعة للمطالبة برحيل الدكتور ماجد الديب، رئيس الجامعة، وعمداء الكليات، وقرر الأساتذة عقد اجتماع موسع لأعضاء هيئات التدريس بالجامعة لبحث كيفية التصعيد خلال الفترة المقبلة.

فيما شهدت جامعة النهضة الخاصة ببنى سويف اشتباكات بين أمن الجامعة والطلاب المتظاهرين المحتجين على سوء العملية التعليمية وارتفاع المصروفات الدراسية وأسعار الكتب، بالإضافة إلى المعاملة السيئة من إدارة الجامعة، وهو ما أسفر عن وقوع إصابات بين الطلاب وحرس الجامعة وتحطيم زجاج واجهة المبنى الهرمى للإدارة الجامعية، وذلك بعد قيام إدارة الجامعة بقطع شبكة الإنترنت وتوجيه نجل رئيس الجامعة السباب إلى الطلاب، وإصدار تعليمات للأمن بالتصدى للطلاب، وقررت إدارة الجامعة فصل ٢٥ طالبا من اتحاد الجامعة.

وفى جامعة سوهاج تظاهر الطلاب للمطالبة بإقالة الدكتور محمد سيد إبراهيم، رئيس الجامعة، باعتباره أحد رموز النظام السابق، متهمين إياه بتكريس ظاهرة الواسطة والمحسوبية فى إدارته لشؤون الجامعة وقيامه ببناء «فيلا» كاستراحة له داخل نادى أعضاء هيئة التدريس تكلفت ملايين الجنيهات فى ظل حاجة الجامعة للأموال من أجل إتمام منشآت الجامعة الجديدة بـ«الكوامل».

وفى جامعة المنيا بدأ الأساتذة والطلاب حمله توقيعات تستهدف الحصول على توقيعات ٥٠٪ من أعضاء هيئه التدريس بالجامعة لإقالة الدكتور ماهر جابر، رئيس الجامعة، وتعيين رئيس مؤقت لمده ٣ شهور، وذلك بعد طلب المستشار العسكرى أمس الأول فض المظاهرات من أمام مكتب رئيس الجامعة واستبدال حملة توقيعات بها.

فيما دعا طلاب الجامعة إلى إنشاء صندوق لدعم البورصة المصرية بالتعاون مع إدارة الجامعة لمواجهة الصدمات التى يمكن أن تواجهها البورصة بعد استئناف التداول لحماية الاقتصاد القومى.

وفى جامعة الإسكندرية واصل الطلاب تظاهرهم لليوم الخامس على التوالى بمختلف كليات الجامعة، للمطالبة برحيل الدكتورة هند حنفى، رئيس الجامعة، والنواب وعمداء ووكلاء الكليات المختلفة وشهدت ساحة المجمع النظرى بالشاطبى، الذى يضم كليات «التجارة والآداب والحقوق والتربية والسياحة والفنادق» الاحتجاجات الأكبر المطالبة برحيل القيادات الجامعية، فيما نظم نحو ٢٥٠ طالباً من كلية الهندسة قسم «البحرية لوجيستك» بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بمنطقة أبوقير وقفة احتجاجية للمطالبة برحيل الدكتور محمد فرغلى، رئيس الأكاديمية، كما واصل طلاب جامعة فاروس الخاصة وقفاتهم الاحتجاجية للمطالبة بإلغاء زيادة المصروفات وعمل لائحة طلابية تحكم النشاط الطلابى.

وتظاهر نحو ١٠٠٠ طالب بجامعة الأزهر بفرع طنطا بمنطقة سبرباى للمطالبة بإنشاء مدينة جامعية للطلاب المغتربين أسوة بباقى الجامعات.

واعتصم طلاب كلية الطب البيطرى بمدينة السادات للمطالبة بإقالة الدكتور «صلاح البلال»، عميد الكلية، فيما واصل طلاب كلية الطب بشبين الكوم جامعة المنوفية اعتصامهم للمطالبة بحل مجلس إدارة الكلية، وإقالة الدكتور عبدالخالق السعدنى، عميد الكلية، وتظاهر نحو ٤٠٠ طالب وطالبة من طلاب كلية الهندسة الإلكترونية بمنوف جامعة المنوفية للمطالبة بإقالة عميد الكلية وعزل بعض الأساتذة بالكلية، وأن يكون مجلس الكلية الجديد بالانتخاب.

اعتصم نحو ٣٠٠ من طلاب كلية طب الأزهر بدمياط الجديدة داخل مبنى الكلية احتجاجاً على عدم مساواتهم بالكليات الأخرى وتأجيل الامتحانات وحذف بعض المواد وغياب العميد عن سماع مطالبهم المشروعة - على حد قول أحد الطلاب - وهددوا بالاعتصام داخل الكلية حتى تتحقق مطالبهم.

واحتشد أكثر من ٥٠٠٠ طالب من كليات جامعة الأزهر فرع أسيوط لليوم الثانى على التوالى فى اعتصام مفتوح حيث قاموا بإنشاء مخيمات داخل الجامعة احتجاجا على سوء معاملة عمداء الكليات، مطالبين بفصل ميزانية فرع جامعة أسيوط عن جامعة الأزهر وتوفير مسكن لجميع الطلاب المغتربين.


انتفاضة الطلاب بالجامعات المصرية لا تزال مستمرة — تصوير- السيد الباز

كتب - محمد كامل وهشام يس وطارق صلاح وسارة جميل، والمحافظات: عمر الشيخ وحنفى الفقى والسيد أبوعلى وسعيد نافع ومحمد مجلى ومحمد فايد وخالد الشامى وناصر الكاشف وعماد الشاذلى وهند إبراهيم وسحر الحمدانى:

«محمد حبيب» يستقيل من «شورى الإخوان» ويستبعد الانضمام إلى حزب الجماعة

كتب ـ هانى الوزيرى:

أعلن الدكتور محمد حبيب استقالته من مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين، وأرجع قراره إلى رغبته فى توسيع المجال للشباب فى التدرج وتحمل مسؤولية صناعة القرار داخل الجماعة.

قال حبيب لـ«المصرى اليوم»: «أعلنت استقالتى ولم أتقدم بها لأحد، لأن الظروف التى تمر بها الجماعة الآن بعد ثورة ٢٥ يناير من أفضل الظروف على الإطلاق منذ ٦٠ عاماً، ولا شك أن أجواء الحرية تتيح للجماعة القيام بمهامها التنظيمية والتربوية والدعوية والسياسية على أكمل وجه، وأسأل الله للقائمين عليها التوفيق والسداد».

وأضاف: «أردت من إعلان استقالتى أولاً أن أبعث رسالة للجميع بأن يفسحوا المجال للشباب للتدرج فى تحمل المسؤولية والمشاركة فى صناعة القرار، والشباب بطبيعة الحال هم ورثة هذه الدعوة. ثانيا، أنا لم أخرج من الجماعة ومازلت موجوداً ولا أتأخر مطلقا عن تقديم أى عون يطلب منى».

وحول انضمامه لحزب الحرية والعدالة أو الترشح فى هيئته العليا، قال: «لكل حادث حديث، ولم يتكلم معى أحد فى هذه المسألة، ونحن ننتظر ثم نرى، وأنا من ناحيتى لا أفكر فى الانضمام له».

وقال الدكتور رشاد بيومى، نائب مرشد الإخوان: «لم تصلنا استقالة حبيب، والمفترض أنه يرسل استقالته للمرشد ويوضح أسبابه، لكن فى النهاية هذه وجهة نظره».





يعتذر الكاتب أحمد الصاوى عن عدم كتابة مقاله اليوم ويواصل لاحقاً

استمرار الاحتجاجات الفئوية: وقفة احتجاجية للأطباء أمام مجلس الوزراء وتظاهر أمناء شرطة بالدقهلية احتجاجاً على توزيعهم بعيداً عن محال إقامتهم

تواصلت المظاهرات الفئوية فى عدد من المحافظات أمس، وتصاعدت أزمة أطباء معهد بحوث أمراض العيون بالجيزة بعد تجاهل المحافظ طلب وزير البحث العلمى له بتواجد قوات من الشرطة العسكرية والمدنية داخل المعهد لضمان سلامة حوالى ٣٠٠ طبيب يعملون داخله، ونظم عشرات المعلمين من حركة «معلمى حركة شباب ٢٥ يناير» ومعلمى الحصة ومدارس خاصة من مديريات تعليمية مختلفة على مستوى الجمهورية، وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية والتعليم، احتجاجاً على أوضاعهم، التى وصفوها بـ«المهينة».

وطالب المئات من ائتلاف أطباء الشباب ـ خلال وقفتهم الاحتجاجية أمس أمام مجلس الوزراء ـ الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، بإقالة الدكتور أشرف حاتم، وزير الصحة، والنظر فى الزيادة العاجلة لراتب الطبيب باعتماد كادر خاص للأطباء لا يقل عن ٥ آلاف جنيه.

ونقل المئات من العاملين بفندق «جراند حياة» القاهرة وقفتهم الاحتجاجية إلى مقر السفارة السعودية، أمس، احتجاجا على عدم تنفيذ الشركة المالكة (السعودية المصرية للتنمية السياحة) وعودها بتعيين من أمضى ٣ سنوات فى العمل، وطالب المحتجون بتدخل وزارة الخارجية لأن المستثمر الشيخ عبدالعزيز الإبراهيمى يحمل الجنسية السعودية.

وفى القليوبية تظاهر العشرات من المواطنين أمام مكتب تأمينات قليوب، مطالبين بتنفيذ قرار وزير المالية بإلغاء الغرامات والفوائد المتراكمة على المديونيات ودفع أصول المبالغ المستحقة فقط، فيما شهدت مجالس المدن حالة من الارتباك بعد التظاهرات التى طالبت بإقالة رؤساء المدن، ومنع المتظاهرين نجوى العشيرى، رئيسة حى شبرا، من دخوله، كما شهدت مجالس مدن قليوب والقناطر تظاهرات ضد رؤسائها.

وفى بنها تجمهر العشرات من العاملين بإدارات التشجير بمديرية الزراعة مطالبين بالتثبيت أسوة بباقى العاملين بوزاة الزراعة، وأكد العمال أنهم يعملون بالتشجير منذ أكثر من ١٥ عاما ولا يحصلون على راتب منذ ٣ سنوات، ومع ذلك تحملوا على أمل التثبيت.

وفى الدقهلية واصل العشرات من أمناء الشرطة التابعين للحرس الجامعى، أمس، اعتصامهم لليوم الخامس على التوالى أمام مكتب مساعد وزير الداخلية بالمنصورة، احتجاجا على توزيعهم على أماكن بعيدة عن محل إقاماتهم وتجمهر العشرات من العاملين بإدارات التشجير بمديرية الزراعة للمطالبة بالتثبيت أسوة بباقى العاملين بوزارة الزراعة.

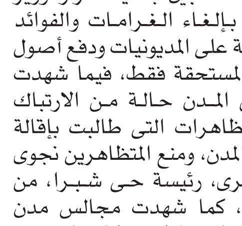
واعتصم أكثر من ٨٠ طبيبا وموظفا بمستشفى طب الأسرة بطناح التابعة لمركز المنصورة أمام مكتب وكيل وزارة الصحة احتجاجا على قرار صادر بتولى الدكتور محمد البدوى مديرا للمستشفى بدلا من الدكتور محمد فوزى المدير الحالى الذى يجد قبولا كبيرا بين العاملين بالمستشفى، حسب قولهم. وواصل المئات من أسر المعتقلين فى قضية جهاد المنصورة، أمس، اعتصامهم وقطعهم طريق المنصورة ـ دمياط وطريق الخيارية ـ قولنجيل لليوم الثانى على التوالى للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين على ذمة قضية (جهاد المنصورة) منذ أكثر من ١٨ شهرا دون تقديمهم للمحاكمة، ورغم صدور قرارات عديدة بالإفراج النهائى عنهم ولم تنفذ.

وفى المنيا تظاهر نحو ٢٥٠ موظفا من العاملين بجهاز مدينة المنيا الجديدة احتجاجا على قيام عميد سابق بالقوات المسلحة ونجله بالتعدى على أحد الموظفين بالجهاز أثناء إنهاء إجراءات تسلم قطعه أرض، مما أدى إلى استدعاء المستشار العسكرى بالمحافظة، وتحرير محضر شرطة.

وفى بورسعيد تظاهر العاملين بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وقالوا إن ٤٤٪ من الإيرادات التى يحصلها العاملون بالهيئة تذهب لصندوق دعم الصادرات، التى تذهب بدورها إلى رجال أعمال مكافأة على أعمال تصدير وهمية، وطالب العاملون بتسوية لوائح الأجور الخاصة بهم.

وفى المنوفية يواصل عمال غزل شبين الكوم اعتصامهم لليوم الحادى عشر على التوالى للمطالبة برحيل المستثمر الهندى والمديرين المصريين الفاسدين، على حد تعبيرهم، وعودة الشركة للقطاع العام كسابق عهدها قبل بيعها للهنود، إضافة إلى المطالبة بحل اللجنة النقابية بالشركة وإجراء انتخابات جديدة.




جانب من مظاهرة أسر المعتقلين فى قضية «الجهاد» — تصوير- السيد الباز

متابعة ـ هشام شوقى ومنار خاطر ووليد مجدى وهيثم الشرقاوى وغادة محمد الشريف وخلف على حسن، والمحافظات ـ غادة عبدالحافظ وحمدى جمعة ومحمد محمود خليل وعبدالحكم الجندى وممدوح عرفة وسعيد نافع وجمال نوفل وهند إبراهيم وسحر الحمدانى

استخدام العصىّ الكهربائية وقنابل الصوت لتفريق مظاهرة جديدة للأقباط أمام «ماسبيرو».. وقيادى كنسى يطالب بمنح المجلس العسكرى فرصة لتحقيق الوعود

كتب - عماد خليل:

فرقت قوة من الجيش مظاهرة قبطية خرجت للتنديد باستخدام القوة ضد المعتصمين الأقباط أمام مبنى ماسبيرو فجر الإثنين الماضى باستخدام العصى الكهربائية وقنابل الصوت. فيما اتهم قيادى كنسى عددا من الأقباط بتحريض المتظاهرين على التظاهر، مطالبا بمنح المجلس العسكرى فرصة لتحقيق وعوده. يأتى هذا فى الوقت الذى تستكمل فيه النيابة العامة تحقيقاتها مع ١٠٠ من المشتبه بهم فى قضية كنيسة صول بأطفيح.

وخرج مئات الأقباط، مساء أمس الأول، فى مسيرة من دوران شبرا فى السابعة والنصف وتحركت فى الشوارع حتى وصلت إلى مبنى ماسبيرو. وردد المتظاهرون شعارات ضد استخدام الجيش للقوة مطالبين بتقديم الجناة فى حادثى أطفيح والمقطم للمحاكمة العاجلة، حتى وصلت المظاهرة إلى ماسبيرو، وقامت قوات الجيش بتفريقها باستخدام العصى الكهربائية والقنابل الصوتية ومطاردتهم فى الشوارع الجانبية.

وقال مينا عاطف، أحد المتظاهرين، كانت مظاهرتنا سلمية وهتفنا بذلك، وبمجرد وصولنا إلى مبنى التليفزيون استخدمت قوات من الجيش القوة لتفريق المظاهرة، ما أسفر عن عدد من الإصابات البسيطة.

من جانبه، اتهم قيادى كنسى أحد المحامين الأقباط وراهبا مشلوحا وقناة قبطية فضائية تبث من الولايات المتحدة الامريكية بتحريض الأقباط على التظاهر.

وأضاف: بدأ الجيش بالفعل فى بناء كنيسة صول بأطفيح وتعهد محافظ المنيا ببناء مطرانية مغاغة وفتح الكنائس المغلقة، والإفراج عن القس متاؤس وهبة، ولذلك فإنه على الأقباط منح المجلس العسكرى فرصة لتحقيق وعوده، معتبرا المظاهرات مجرد مزايدات.

من جهة أخرى، تباشر نيابة الصف التحقيق فى حرق وهدم كنيسة أطفيح مع ١٠٠ من مواطنى القرية وأحد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة.

«المجتمع المدنى» لـ«كلينتون»: ترتيب البيت المصرى «شأن داخلى»

كتبت - فتحية الدخاخنى وداليا عثمان ومنصور كامل وهدى رشوان ووائل على:

أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون استمرار مساعدات إدارة أوباما لمصر، باعتبارها شريكاً استراتيجياً فى المنطقة، وأعلنت عن تقديم الولايات المتحدة دعما اقتصاديا طارئا لمصر يبلغ ٩٠ مليون دولار، لدعم مشروعات تعمل على خلق فرص عمل وتشجيع النمو الاقتصادى.

وأعربت «كلينتون»، خلال لقائها المشير حسين طنطاوى، القائد العام للقوات المسلحة، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مساء أمس الأول، عن رغبة واشنطن فى دعم التحول الديمقراطى فى مصر.

وتناول اللقاء، الذى حضره نبيل العربى، وزير الخارجية، وعدد من أعضاء المجلس الأعلى، المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين المحلية والإقليمية، وسبل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمصر فى ظل المرحلة الانتقالية، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين فى العديد من المجالات.

كما عقدت «كلينتون»، التى تزور مصر حالياً، لقاءات منفصلة مع الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، وعدد من ممثلى المجتمع المدنى، وعدد من أعضاء لجنة الحكماء ورموز المعارضة باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وزارت ميدان التحرير، صباح أمس.

وأكد «شرف»، خلال لقائه «كلينتون»، أن الاقتصاد المصرى يواجه تحديات اقتصادية كبيرة خلال المرحلة الراهنة. من جانبها قالت «كلينتون» إن الولايات المتحدة تنظر إلى ما يحدث فى مصر كونه حدثا مصريا يمكن لجميع المصريين أن يفخروا به. وأعربت عن قناعتها بأن ثورة ٢٥ يناير كانت ثورة مصرية خالصة.

وأضافت أن الدول الصديقة لمصر، ومنها الولايات المتحدة، يمكنها تقديم مساعدات خلال المرحلة المقبلة.

وعقدت «كلينتون» لقاءً مغلقاً، مساء أمس الأول، عدد من ممثلى المجتمع المدنى، من بينهم حافظ أبوسعدة وبهى الدين حسن، وجميلة إسماعيل، وعلمت «المصرى اليوم» أن اللقاء شهد هجوما من بعض المشاركين ضد «كلينتون»، ومواقف الإدارة الأمريكية، خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير. مشددين على أن ترتيب البيت المصرى هو شأن داخلى.








كلينتون خلال زيارتها ميدان التحرير أمس «رويترز»

وقفة احتجاجية لأسر الشهداء أمام مكتب النائب العام للمطالبة بـ«القصاص» من العادلى

كتبت ـ غادة محمد الشريف:

نظم العشرت من أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير، وقفة احتجاجية، أمس، أمام مكتب النائب العام، للمطالبة بما سموه «القصاص» من اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، ومحاكمة المتسببين فى مقتل أبنائهم وسرعة صرف معاشات وتعويضات لهم، مؤكدين أنهم لم يتلقوا أى تعويضات حتى الآن، رغم تصريحات الفريق أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء السابق قبل إقالته.

رفع المتظاهرون صور الشهداء وهتفوا: «لا إله إلا الله.. الشهيد حبيب الله»، و«القصاص القصاص.. من اللى ضربوا ولادنا بالرصاص»، و«واحد اتنين.. إعدام العادلى فين».

وطالبت أم الشهيد أحمد هلال أثناء الوقفة، بالقصاص من العادلى واللواء إسماعيل الشاعر، مدير أمن القاهرة السابق، واللواء ثروت المحلاوى، مأمور قسم المعادى، وطاهر خاطر، معاون قسم المعادى، مؤكدة أنهم أطلقوا الرصاص على ابنها أحمد يوم جمعة الغضب أثناء المظاهرات السلمية، وظلت تسأل عن قاتل ابنها حتى توصلت لأسمائهم وتأكدت أنهم هم المسؤولون عن مقتله. وتابعت: «لن أتنازل عن حق ابنى الوحيد الذى كان يعولنى أنا وإخوته البنات من عمله كسائق فى مدينة ٦ أكتوبر ولم أحصل على أى تعويضات حتى الآن».

قال تامر سليمان، شقيق الشهيد محمد سليمان: «محمد قتل على أيدى محمد أبوشوشة وأمجد إبراهيم وهانى فؤاد، ضباط قسم المرج، ورغم أننى حررت محضراً بذلك بعد علمى بأسمائهم، فإن الشرطة لم تتخذ أى إجراء ضدهم»، وطالب بالقصاص منهم مع حبيب العادلى فى ميدان عام. وأشار إلى عدم حصولهم على أى تعويضات.

«مصر للطيران» تعيد الطيار «على مراد» للعمل

كتب ـ يوسف العومى:

رحب المهندس حسين مسعود، رئيس القابضة لمصر للطيران، بعودة الطيار على مراد كقائد طراز ثقيل عقب إجراء فرقة تنشيطية لتجديد إجازة الطيران، والموقوف عن العمل منذ عام ٢٠٠٣ لرفضه السماح لسلطات الأمن الإسرائيلى بتفتيش الطائرة المصرية فى مطار تل أبيب، مؤكداً أن مراد أحد أبنائها، وأنه سيتم دراسة الموقف المالى لمستحقاته المالية خلال الفترة الماضية بالشؤون القانونية.

وقال الطيار على مراد إنه يرفع القبعة لشعب مصر العظيم، الذى أعاده للعمل، لما قدمه من تضحيات وأرواح الشهداء فى أرض ميدان التحرير، لتخليص الوطن من الرئيس المخلوع حسنى مبارك، الذى كان سبباً فى إيقافه عن العمل لأنه لم يكن يرضيه موقفه الوطنى برفضه تفتيش طائرة مصرية فى تل أبيب تمثل سيادة مصر وشعبها.

وكان مراد قد تقدم بطلب إلى حسين مسعود، لتنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى، الصادر بمجلس الدولة بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٠٣ بعودته للعمل كقائد طراز ثقيل عقب إجراء فرقة تنشيطية لتجديد إجازة الطيران.

[redacted]

«الاستئناف» توافق على إطلاع «النيابة» على الحسابات السرية لـ«حسين سالم».. و«أمن الدولة» تحقق مع «يوسف والى»

النائب العام يطالب بسرعة التحقيق فى اختفاء قطع آثار المتحف المصرى.. وتشديدات فى المطار لمنع تهريبها

كتب ـ أحمد شلبى:

أيدت محكمة استئناف القاهرة، الدائرة ٦٥ مدنى، برئاسة المستشار فوزى طه قرار النائب العام، بالكشف عن سرية الحسابات البنكية لرجل الأعمال حسين سالم فى جميع البنوك العاملة فى مصر، والكشف عن سرية حسابات زوجته نظيمة عبدالحميد، ونجله خالد حسين، وزوجته عين الحياة عباس، وماجدة حسين، وحسين خالد، ودينا خالد، ونورا خالد، وعمرو حاتم ونور حاتم.

وسمحت المحكمة للمستشار عبدالمجيد محمود، بالاطلاع والحصول على أى بيانات أو معلومات تتعلق بحسابات حسين سالم والودائع والأمانات والمعاملات المتعلقة به، فى ضوء ما تضمنه قرار النائب العام، من وجود تحقيقات تجريها النيابة العامة، مع رجل الأعمال بشأن مخالفات مالية تتعلق بأنشطته فى قطاع البترول وعملية تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل، وشبهة الإضرار بالمال العام وتحقيق مكاسب مالية لنفسه، بلغت ٤ مليارات دولار، بعد حصول شركته على إسناد مباشر من مجلس الوزراء، تم التعاقد بموجبه على شراء الغاز الطبيعى من الهيئة المصرية العامة للبترول وتصديره إلى إسرائيل.

وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة قررت استدعاء يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، للتحقيق معه فى عدد من القضايا، التى تتعلق باتهامه بالفساد والتربح والاستيلاء على أراضى الدولة، والتسهيل للغير، للاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة، وقال شاهد عيان إن «والى» حضر إلى النيابة ظهر أمس، واستمرت التحقيقات معه، حتى مثول الجريدة للطبع، ولم يصدر قرار بشأنه.

سالم

كما أمرت نيابة الأموال العامة بإصدار قرار بضبط وإحضار هشام الحاذق، رجل الأعمال، وزهير جرانة، وزير السياحة السابق، المتهمين بالاستيلاء على أراضى الدولة، وطلبت النيابة وضع اسم «الحاذق» على قوائم الترقب والوصول نظراً لوجوده خارج البلاد.

وقال مصدر قضائى إن نيابة الأموال العامة، لم تخاطب مجلس الوزراء، بشأن الطلبات التى تقدم بها بعض رجال الأعمال لتعديل عقود الأراضى، التى حصلوا عليها أو تسديد فارق الأسعار، وأضاف المصدر أن النيابة، هى صاحبة القرار فى تلك الطلبات ولم تفصل فيها بعد.

من جهة أخرى، أرسل مدير المتحف المصرى الدكتور طارق العوضى بيانا، أمس، إلى النائب العام، بالقطع الأثرية المفقودة من المتحف المصرى، ويبلغ عددها ٥٤ قطعة، وفقا للتقرير الفنى، الذى أعدته لجنة الجرد بالمتحف، التى بدأت عملها فور سرقة المتحف ٢٩ يناير الماضى.

وذكر بيان صادر عن المتحف المصرى، أنه تم إبلاغ النائب العام بعدد القطع الأثرية المفقودة وتفاصيلها بالكامل، مع مراعاة استبعاد القطع، التى تم العثور عليها بعد السرقة، وعددها ٤، مما يعنى أن إجمالى القطع المسروقة كان ٥٨ قطعة، تم العثور على ٤ منها.

وأضاف البيان: أنه من بين القطع المفقودة ٤ تماثيل لـ«الملك الذهبى» توت عنخ آمون، وتماثيل برونز أحدها للإله حابى، وتتنوع باقى القطع المفقودة، بين تماثيل الآلهة والملوك، وبعض الأدوات، التى كانت تستخدم مثل «بوق خشبى، وسرير، وزهرية».

من جانبه، قال الدكتور العوضى: إن هناك بعض القطع الأثرية المدرجة بالبيان وبعض أجزاء مفقودة، وتم تسجيلها بالبيان، لحين العثور عليها، وأكد أن إدارة المتحف، لم تعلن عن عدد القطع المسروقة من قبل، لأن لجنة الجرد لم تكن انتهت من عملها.

من جانبه، طالب النائب العام بسرعة فتح التحقيقات فى الواقعة، وشددت وزارة الداخلية الإجراءات الأمنية فى المطار والموانئ لمنع تهريب القطع الأثرية المسروقة من المتحف.

النيابة تحبس يوسف خطاب عضو «الشورى» السابق على ذمة التحقيقات فى «موقعة الجمل»

كتب ـ أحمد شلبى ووائل على وأحمد عبداللطيف:

قررت النيابة العامة حبس يوسف هنداوى خطاب، عضو مجلس الشورى المنحل، ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، التى تجريها فى موقعة «الجمل»، وجهت له النيابة تهمة التحريض على قتل المتظاهرين والتعدى عليهم، والتسبب فى إصابة المئات منهم.

وأنكر المتهم خلال التحقيقات، التى استمرت لأكثر من ٦ ساعات، التهم الموجهة إليه، وقال إنه خرج ضمن المظاهرة المؤيدة لـ«حسنى مبارك»، الرئيس المخلوع، ونفى دفعه أى أموال لأى من أنصاره، مقابل تعديهم بالضرب على المتظاهرين فى ميدان التحرير، وأضاف «هنداوى» أن عدداً من أقاربه وأبناء شقيقته، كانوا ضمن المتظاهرين فى ميدان التحرير، وقال: «ليس من المعقول أن أحرض أحدا للتعدى عليهم بالضرب»، وواجهته النيابة ببعض التحريات، التى ذكرتها لجنة تقصى الحقائق، التى أشارت إلى أن صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المنحل، وزكريا عزمى، رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وأحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى، وجمال مبارك، نجل الرئيس السابق، كانوا وراء التخطيط لهذا الهجوم، ورد «هنداوى» بأنه كان هناك حديث مع هؤلاء الأشخاص، لكنهم لم يأمرونى بشىء.

كانت أجهزة الأمن فى الجيزة ألقت القبض على يوسف هنداوى خطاب، عضو مجلس الشورى السابق، عن دائرة الهرم، وأفادت التحريات الأولية بأن النائب السابق، استأجر شقة مفروشة باسم مستعار فى منطقة منشية البكرى للاختباء بها، بعد أن أمر الدكتور المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، بضبطه وإحضاره.

وكانت وردت معلومات إلى اللواء فاروق لاشين، مساعد الوزير لأمن الجيزة، تفيد بتردد أحد أقارب النائب، يوسف هنداوى، على إحدى الشقق المفروشة فى «منشأة البكرى» وتم تشكيل فريق من رجال المباحث قاده العميد جمعة توفيق، رئيس فرع البحث، وأكدت تحرياته أن النائب المطلوب القبض عليه، يستأجر الشقة للاختباء فيها، تحت اسم مستعار، وبمداهمة الشقة، ألقى القبض عليه، وتمت إحالته إلى مكتب النائب العام للتحقيق.

خطاب

ومن جهة أخرى، بدأت لجنة التحقيق وتقصى الحقائق، أمس، تحقيقاتها فى التجاوزات والانتهاكات التى شهدتها محافظة الإسكندرية، خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، التى تمثلت فى استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين فى المحافظة من قبل عناصر الشرطة.

ودعا المستشار عمر مروان، أمين عام اللجنة، كل من لديه شهادة عن أحداث الثورة فى الإسكندرية، التوجه إلى نادى القضاة فى الإسكندرية، اليوم، من الساعة ١٠ صباحا وحتى ٦ مساءً، ولفت إلى أن فريق المحققين سيواصل عمله، على مدار يومين متتاليين، لجمع المعلومات حول الأحداث التى واكبت الثورة من إطلاق النار والانفلات الأمنى.

ودعا «مروان» كل من لديه معلومات أو وثائق تتعلق بما حدث أثناء الثورة سرعة التجاوب مع اللجنة لتسهيل مهمتها فى وضع التقرير النهائى حول الأحداث.

يذكر أن تقصى الحقائق فى أحداث العنف، التى تعرض لها المشاركون أثناء الثورة، أرسلت مذكرة إلى النيابة العامة، الأحد الماضى، تفيد بتورط بعض من رموز وقيادات «الوطنى»، وبعض أعضاء مجلسى الشعب والشورى المنحلين، وضباط شرطة، فى جمع البلطجية، الذين هاجموا المعتصمين السلميين فى ميدان التحرير، يوم الأربعاء ٢ فبراير، فى الموقعة المعروفة إعلاميا باسم «موقعة الجمل».

وأكدت المذكرة أن قيادات فى الحزب الوطنى وضباط شرطة وبرلمانيين، جمعوا أعداداً غفيرة من البلطجية، من أماكن مختلفة، لمهاجمة المتظاهرين سلمياً فى «التحرير» والاعتداء عليهم بالعصى والطوب وقطع الحجارة والرخام والأسلحة البيضاء، فضلاً عن إرهابهم برتل من الجمال والجياد، أتوا بها من منطقة نزلة السمان، واستدعت النيابة إثر تلك المذكرة عدداً من المتورطين فى وقائع الاعتداءات على المتظاهرين.

وجهة نظر

د.حسن نافعة

hnafaa47@yahoo.com

تعقيب.. وملاحظة

كنت أظن أن ما نشر فى هذه الزاوية على مدى الأيام الثلاثة السابقة حول موضوع «الفساد والأجهزة الرقابية» يكفى لإغلاق هذا الملف، مؤقتا على الأقل. غير أننى أصبحت مقتنعا الآن بأن أوراقا أخرى كثيرة تستحق، بل يجب أن تضاف إلى هذا الملف، لنكون على بينة من أبعاده المختلفة. ولأننى نشرت فى هذا المكان تعليقات مختلفة، تضمن بعضها انتقادات حادة إلى رابطة «رقابيون ضد الفساد» وصلت إلى حد توجيه الاتهام، فمن حق المتحدثين باسمها أن ننشر تعقيبا وصلنى منهم، نصه كالتالى:

«تقدم رابطة (رقابيون ضد الفساد) لسيادتكم خالص الشكر على جهودكم المخلصة لتطهير مصر من المخلفات القذرة التى تركها النظام السابق فى كل المجالات. وبمناسبة الجدل الدائر الآن بشأن الجهاز المركزى للمحاسبات، نود توضيح الواضحات وإثبات المسلمات، وذلك على النحو التالى:

١- رابطة (رقابيون ضد الفساد) هى رابطة تكونت من بعض أعضاء جهاز المحاسبات الذين يعشقون مصر وترابها، وهى رابطة تهدف إلى محاربة الفساد والفاسدين وسد الثغرات القانونية والعملية التى أدت إلى نهب ثروات مصر وإهلاك حرثها ونسلها.

٢- لم يتهم أحد من الرابطة المستشار الملط بأنه تربح من منصبه، ولكنه سعى إلى الحفاظ على هذا المنصب بما ساهم فى هذا الفساد الذى يزكم الأنوف السليمة.

٣- لم نطلب من أحد أن يثبت أن المستشار الملط قد نجح فى رئاسته للجهاز طوال ١٢ عاما، بخلاف النجاح الإعلامى، لأن هذا مستحيل ولا تكليف بمستحيل.. فالمليارات التى نهبت فى عهده فاقت كل ما نهب فى كل العصور. هذا فضلا عن أن الأمراض الفتاكة التى استشرت فى أجساد المصريين من المبيدات المسرطنة والأغذية السابقة لا تحتاج إلى دليل، وإن كانت أدلتها كثيرة، وآخرها تقرير المبيدات المسرطنة الذى أعده أعضاء الجهاز عام ٢٠٠٠ ولم يرسل للنيابة إلا فى ٢٠١١/٣/٢.

٤- منذ أكثر من ٣٠ عاما وأعضاء يعدون الدراسات ويقدمون الاقتراحات بعلاج أوجه الخلل فى الدستور والقوانين واللوائح المالية التى أدت إلى نهب الأموال العامة، ولكن لم يلتفت إليها أحد. ورغم أن ذلك أحد اختصاصات الجهاز، وفقا للمادة ٨ من قانونه، فإن المستشار الملط وكبار مساعديه خرجوا للرأى العام ليصفوا من يطالبون بهذه الإصلاحات بأنهم «قلة مندسة» ومن أنصار النظام السابق، وكأن بيننا من عينه النظام السابق بعد أن أحيل للمعاش واستمر يجدد له لمدة ١٢ عاما رغم بلوغه ٧٦ عاما.

٥- حتى الآن لم يرسل المستشار الملط التقارير التى أعدها أعضاء الجهاز عن كبار الفاسدين للنيابة العامة، وأخطرها تقرير القمح الفاسد، وغيره من الموضوعات التى ذكرناها فى مذكرتنا للمجلس العسكرى فى ٢٠١١/٢/٢٣، ولم يرسل منها سوى تقرير واحد فقط، وعن أشخاص هم فى السجن أصلا، على الرغم من أن تلك التقارير معدة منذ سنوات، وإرسالها لا يستغرق أكثر من يوم واحد. وكل يوم يمر دون إرسالها يتيح الفرصة للصوص بالهروب بأنفسهم وأموال الشعب خارج البلاد.

٦- لقد طالبنا بتشكيل لجنة على مستوى عال لبحث أسباب فشل الجهاز فى القيام بدوره، ووضع الاقتراحات لعلاج ذلك ومنع تكراره فى المستقبل، ومن ذلك تشكيل محكمة محاسبات كما هو معمول به فى دول كثيرة منها فرنسا. فإن كان من يطالب بذلك من فلول النظام السابق فهو شرف لنا، ونحن سعداء به. والله من وراء القصد وهو يهدى إلى سواء السبيل».

بقيت ملاحظة، وهى تتعلق بى شخصيا. ففى حديثه التليفزيونى الذى عقب فيه على مقالى، بدا المستشار جودت الملط وكأنه يطالبنى بالتعامل مع الجهاز المركزى للمحاسبات باعتباره قدس الأقداس. فقد حمل السيد المستشار بشدة على «أستاذ جامعى» لأنه جرؤ على مجرد طرح احتمال تستر الجهاز على الفساد الذى تفشى فى عهده. ولأنه لا توجد بينى وبين المستشار الملط أى مشكلة شخصية، فمن المفيد تنحية الأمور الشخصية جانبا وتركيز النقاش حول متطلبات الوظيفة العامة وواجبات القائمين عليها، وهو ما ننوى أن نخصص له أحد مقالاتنا الأسبوعية لاحقا.

خط أحمر

سليمان جودة

الزلزال تحت أقدامنا

كل واحد فينا يتفرج على حجم الدمار الذى ألحقه الزلزال باليابان، دون أن ننتبه جميعاً إلى أننا يمكن أن نواجه زلزالا بالقوة نفسها، ولكن على مستوى مختلف، إذا لم نتعامل مع المرحلة التى نمر بها، الآن، بجدية، ورجولة، ومسؤولية!

ذلك أن أول خبر جاء من ناحية اليابان، بعد الزلزال الذى لم تواجه مثيله، منذ الحرب العالمية الثانية، هو أن هناك حظراً جرى فرضه على استيراد السلع الغذائية من الدول المحيطة باليابان، وليس من اليابان ذاتها، بما يعنى بشكل مباشر، أن كل سلعة كانت تأتينا من تلك المنطقة، خصوصا القمح، سوف يتوقف استيرادها، لأن هناك تخوفاً من أن تكون إشعاعات المفاعلات النووية المتضررة بالزلزال قد تسربت إليها!

فما معنى هذا؟!.. معناه شيئان، أولهما أنك سوف تلجأ إلى استيراد السلع نفسها من منطقة أخرى فى العالم، سواء كانت هذه المنطقة هى أوروبا، أو أمريكا، والشىء الثانى أن ما سوف نستورده، من المناطق الجديدة، سوف يرتفع سعره تلقائيا، وهو ما حدث بالفعل، ويعرفه جيداً المتابعون لبورصات الأسعار فى أرجاء الدنيا!

وفى الوقت نفسه، نواجه نحن على مستوانا مشكلة أكبر فى ناحيتين: الأولى أن الإنتاج عندنا شبه متوقف، بل هو متوقف تماما، والثانية أن الاحتياطى لدينا من الدولار يتناقص، يوماً بعد يوم، لأنه لا يمر يوم، إلا ونلجأ إليه ونأخذ منه، تعويضا عن غياب موارد كانت تأتينا، ولم تعد تأتى، سواء فى الداخل أو فى الخارج!

من أين، إذن، سوف نأتى بالقمح، على سبيل المثال، إذا تبين لنا، بعد فترة، أنه محظور استيراده من الدول المجاورة لليابان، وأن المتاح منه، فى غير هذه الدول، ارتفعت أسعاره بما يفوق طاقتنا، بينما لا نملك نحن، فى المقابل، الوفاء بهذه الأسعار؟!.. من أين بالضبط؟!

إننا، فى أجواء عصيبة من هذا النوع، مشغولون بتنظيم احتجاجات، وإضرابات، واعتصامات، ومشغولون بالإبلاغ عن بعضنا البعض، ومشغولون بالانتقام من بعضنا البعض، لدرجة أننى سمعت من المستشار عبدالمجيد محمود أنه يتلقى، يومياً، عشرة آلاف بلاغ يتقدم بها أشخاص، ضد آخرين، دون أن يكون أغلبها مصحوباً بأى دليل اتهام!!.. ولكنه مجرد الإبلاغ، ومجرد الرغبة فى الانتقام، دون أن ندرى أننا فى مرحلة انتقال، لا انتقام بأى معنى!

ما نتابعه، حالياً، فى البلد، ليس له اسم، إلا أنه تهريج، سوف يؤدى بنا إلى كارثة محققة.. وإلا.. فإن لك أن تتصور بلداً هذا حاله، لايزال إعلامه مشغولا، إلى هذه اللحظة، بتقديم «قاتل» للناس على أنه بطل!

بيننا وبين زلزال اليابان ١٥ ساعة بالطائرة، ولكنه، لأسباب تخصنا كما ترى، يتسرب تحت أقدامنا، ونحن فى غفلة كاملة!

القضاء ينظر دعوى جديدة لحل «الحزب الوطنى» وفرض الحراسة على ممتلكاته ٢٩ مارس

كتب ـ فاروق الدسوقى ومحمد أبوالسعود:

حددت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة جلسة ٢٩ مارس المقبل لبدء نظر الشق المستعجل فى دعوى جديدة لفرض الحراسة على الحزب الوطنى الديمقراطى وجميع ممتلكاته وأمواله، ووقف جميع أنشطته لحين الفصل فى موضوع الدعوى، التى تطلب حل الحزب ومصادرة جميع أمواله وممتلكاته.

وقالت الدعوى، التى أقامها رضا شعبان البراجيلى، المحامى، ضد محمد حسنى مبارك، الرئيس السابق للحزب الوطنى الديمقراطى، والدكتور محمد رجب، أمين عام الحزب، بصفتيهما، إن الحزب الوطنى خرق قانون الأحزاب السياسية وخالفه فى أغلب نصوصه، ومنها المادة الأولى التى تنص على أنه «للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى طبقا لأحكام القانون»، ووضع العراقيل أمام العديد من التجمعات والجماعات حتى لا يستطيع أحد تكوين حزب سياسى إلا بموافقته، ومن هذه العراقيل أن يكون رئيس لجنة الأحزاب وأغلب أعضائها من الحزب الوطنى. وأضافت الدعوى أن الحزب الوطنى ساعد على تأخر مصر من الناحية السياسية تأخراً يلحظه كل متأمل لموقفنا السياسى الخارجى، بحيث أصبحت دول لا يزيد عمرها على ٢٠٠ سنة لها موقع سياسى وثقل سياسى أكبر من مصر صاحبة الحضارات والكفاءات منذ ٧ آلاف سنة، بل إنه لم يقم بأى عمل يدلل على التقدم السياسى، وقد ساعد أيضاً فى القضاء على أى قيمة أو معنى أو مبدأ اجتماعى فى مصر، وساعد على السلبية والاستهتار، وأصبح ٤٠٪ من شعب مصر يعيش تحت خط الفقر وأكثر من ٢٥٪ من الشعب أمى لا يجيد القراءة والكتابة.

رجب

وجاء فى الدعوى: الحزب الوطنى لم يمسك دفاتر صحيحة أو يخضع للمراقبة المالية منذ إنشائه، ولم يصرح بإيراداته التى اكتسبها عبر نهب أموال الدولة وأفراد الشعب دون مراقب فعلى عليه، لذلك تحق لنا المطالبة بمصادرة كل أمواله وإعادتها إلى الدولة التى تمثل الشعب، وأصدر تعليمات إلى الشرطة بالاعتداء على المواطنين وإرهابهم وقتلهم يوم الجمعة ٢٨ يناير الماضى وتسبب فى أحداث الانفلات الأمنى ثم الاعتداء على المتظاهرين يوم الأربعاء فى موقعة «الجمل».

«القضاء الإدارى»: محاكم مجلس الدولة غير مختصة بنظر الطعون على «استفتاء التعديلات الدستورية»

كتبت ـ شيماء القرنشاوى:

قضت محكمة القضاء الإدارى فى جلستها الخاصة، أمس، بعدم اختصاصها ومحاكم مجلس الدولة، بنظر الطعون المقامة لإلغاء قرار الدعوة إلى إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة، والمزمع إجراؤه بعد غد السبت، وقالت المحكمة إن «القرار» سيادى لا يجوز الطعن عليه أمام المحاكم.

صدر الحكم برئاسة المستشار كمال اللمعى، رئيس محاكم القضاء الإدارى، بأمانة سر سامى عبدالله.

قالت المحكمة فى أسباب حكمها، إن المحكمة الإدارية العليا خلصت إلى أن إجراءات الدساتير أو تعديلها، وما انطوت عليه من أحكام، هى من المسائل التى يجاوز نظرها والتعقيب عليها، الاختصاص الولائى للقضاء الإدارى.

وأوضحت أن قرار الدعوة لإجراء الاستفتاء صدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتباره المسؤول عن إدارة شؤون البلاد، بقرار وتأييد صريح من ثورة «٢٥ يناير»، وجموع الشعب المصرى، وبالتالى يكون القرار سياديا لا يختص قضاء مجلس الدولة بنظر الطعن عليه. وبدأت المحكمة، أمس الأول، نظر ١١ طعناً، أقامها بعض المحامين وممثلى منظمات المجتمع المدنى، وطالبوا من خلالها بوقف إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة، وأجلت المحكمة نظر الطعون إلى جلسة خاصة، أمس، لتقديم باقى المذكرات والمستندات. وقال المدعون فى طعونهم إن نصوص التعديلات الدستورية المقترحة، ما هى إلا نوع من ترقيع دستور سقطت شرعيته بسقوط النظام السابق، ووصفوها بـ«المهزلة».

مصادر قضائية: جاسوس إسرائيل المقبوض عليه «أردنى الجنسية» ونقل معلومات عن أماكن حيوية فى مصر إلى «الموساد»

التحقيقات: المتهم دخل البلاد خلال «الثورة» وتجسس على مكالمات شخصيات عامة بـ«الأقمار الصناعية»

النيابة تتحفظ على أجهزة إلكترونية استخدمها المتهم فى تسجيل المكالمات وخبير فنى يعمل على تفريغها

كتب ـ أحمد شلبى:

كشفت مصادر قضائية عن تفاصيل مثيرة فى قضية التجسس لصالح جهاز الموساد الإسرائيلى، والتى نشرتها «المصرى اليوم» أمس، حيث تبين أن المتهم الأجنبى المقبوض عليه حاليا أردنى الجنسية «٣٤ عاما»، ويمتلك شركة أقمار صناعية، وأنه استخدم تلك الأقمار للتجسس على مكالمات بعض الشخصيات العامة فى مصر، وتمريرها إلى جهاز الموساد فى إسرائيل، مما ألحق الضرر بالبلاد.

وقالت المصادر: «إن جهاز المخابرات العامة أخطر نيابة أمن الدولة بما توصل إليه من تحريات حول المتهم، والتى أفادت بأن المتهم دخل البلاد خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، وأنه استغل الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد خلال الأيام الماضية، وجمع معلومات عن أماكن حيوية فى مصر ونقلها إلى جهاز الموساد الإسرائيلى، مؤكدة أن جهاز المخابرات العامة تمكن من التقاط صور له أثناء قيامه بهذه المهام.

وانتقل المستشار طاهر الخولى، المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، بصحبة عدد من رجال الأمن المصرى إلى منزل المتهم فى القاهرة، وتم إلقاء القبض عليه، وتبين أنه استأجر هذا المسكن للإقامة به خلال الفترة المتواجد فيها بالبلاد.





المستشار عبدالمجيد محمود



المستشار هشام بدوى



المستشار طارق الخولى

محامى المتهم طلب تأجيل التحقيقات.. والنيابة تغير ميعاد التحقيق بسبب «حظر التجوال»

وقررت النيابة التحفظ على عدد من الأجهزة الإلكترونية التى استخدمها المتهم فى تسجيل المحادثات التليفونية للمسؤولين فى مصر، وأمرت النيابة بانتداب خبير فنى لفحص تلك الأجهزة وتفريغ ما عليها من مكالمات مسجلة.

وبدأت نيابة أمن الدولة، ظهر أمس، جلسة التحقيقات الثالثة مع المتهم برئاسة المستشار طاهر الخولى، وإشراف المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، وحضر المتهم فى حراسة أجهزة الأمن، ودخل إلى غرفة التحقيق بصحبة محاميه الذى اطلع على كل إجراءات النيابة، وإذن ضبط المتهم وإحضاره.

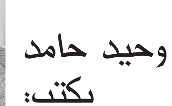
وكان المحامى طلب تأجيل التحقيق مع المتهم فى الجلسة الثانية له لشعور موكله بالإرهاق والتعب ونظراً لتعدى الساعة الثانية عشرة مساء وهو موعد حظر التجوال فى البلاد، مما اضطر النيابة إلى تبديل ميعاد التحقيق ليبدأ ظهراً بدلاً من التحقيق فى الجلسات المسائية.

وعلمت «المصرى اليوم» أن المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، قرر الإعلان عن نتائج التحقيقات التى تجريها النيابة فى تلك القضية بعد الانتهاء منها، كما تحتفظ «المصرى اليوم» باسم المتهم بناء على طلب الأجهزة الأمنية التى قالت إن نشر اسمه سيساعد على هروب متهمين آخرين متورطين معه، ولم يتم القبض عليهم، حتى الآن، وقررت النيابة حبس المتهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى جرت معه، وأسندت له تهمة التخابر لصالح دولة أجنبية.

كانت مصادر أمنية صرحت لـ«المصرى اليوم» بأن المتهم اعترف بأنه يعمل مع الموساد منذ سنوات، وأنه تقاضى منهم مبالغ طائلة، وقال إنهم طلبوا منه السفر إلى مصر وقت الثورة لجمع معلومات.

وأضافت المصادر أنه تم التقاط صور فوتوغرافية وفيديو له أثناء جمع معلومات والتواجد فى أماكن غير مصرح بالتواجد فيها للأشخاص العاديين.

[redacted]




يكتب:
وحيد حامد

هل القادم هو الأسوأ..؟



ما يجرى على الساحة المصرية الآن غامض ومحيّر..!!

انتهت أيام الثورة بكل زخمها وحرارتها وحيويتها، انتهت الأيام القصيرة والرائعة التى وحّدت أهل مصر جميعاً وساقتهم إلى هدف واحد ومحدد سرعان ما تم تحقيقه، وهو الخلاص من حكم ضلّ طريقه وفقد صوابه فصار ظالماً فاسداً مستبداً.. وقيمة الثورة الفعلية ليست فى الخلاص من هذا النظام الباغى ومؤسساته وإنما فى الصحوة الإنسانية والحرارة التى بُثت من جديد فى الأجساد الرطبة والتى عاشت مع الهوان سنوات وسنوات، كنت أشاهد الحشود الهائلة فى ميدان التحرير وأهتف فى داخلى «اللّٰه أكبر.. لقد عاد أهل مصر إلى فطرتهم التى خلقهم عليها المولى عز وجل»، ولكن سرعان ما تبدلت الأحوال حيث توقف دور الثوار الأصليين قناعة منهم بأنهم قاموا بتحقيق النصر، إلا أن أصحاب الأنياب والأظافر قفزوا على الثورة قفزة بهلوانية فصارت لهم وصاروا هم الذين يحددون المسارات والاتجاهات سراً وعلانية.. واحتلوا الساحات الإعلامية الغافلة وكأنهم أصحاب الثورة وأصحاب البلد ذاته وأنهم الدولة الجديدة القادمة..! كانت الثورة المصرية بالنسبة للإعلام هى الصيد الثمين الذى تتسابق عليه الكواسر، والكل ينهش قدر ما يستطيع ودون رؤية، كانت الثورة وجبة دسمة وهى المادة الخصبة والمطلوبة لتحقيق الجماهيرية والشعبية، وكلما ظهرت على الساحة شخصية تفوح منها رائحة الأهمية التفوا حولها وطاردوها، هذا بالإضافة إلى الخبراء وعشرات المحللين الذين كانوا يتنقلون بين القنوات فى مهارة الباعة الجائلين.. وكان الواحد منهم يقول نفس الكلام دون أن يحس بالملل، ودون أن يدرك أن المشاهد قد أصابه الملل واليأس وهجم الصداع النصفى على رأسه.. كما انساق الإعلام وبتركيز شديد إلى ما نطلق عليه بالعامية «الرايجة» فعمل على دعم تيارات سياسية ودينية وشخصيات تسعى إلى الزعامة لمجرد ظهورهم على سطح الأحداث، فمثلاً جماعة الإخوان تحظى بالأفضلية منذ خطبة الشيخ القرضاوى فى ميدان التحرير، وإلى وجود الأستاذ البلتاجى ملاصقاً للدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، فى أول ظهور له بعد توليه المنصب، ولما كان الأستاذ فرحاً ومبتهجاً ومنظماً فقد زرع الانطباع بأنها حكومة إخوان أو أنهم أصحاب السيادة المؤكدة، وعليه صار الرجل وغيره من قادة الإخوان ضيوفاً على كل برنامج، ومتحدثين فى كل لقاء، وهذا أمر يحسب للإخوان لا عليهم فهى مهارة وشطارة منهم، وكان يجب على الإعلام أن يدرك حقيقة الأمر، مصر ليست الإخوان فقط، إلا أن الإعلام جعلها للإخوان دون أن يطلعنا على الأسباب، حتى إن السائد الآن والطاغى على مسامع الناس أن الإخوان هم الذين يحركون الحكومة حسب إرادتهم، وحتى المجلس العسكرى نفسه.. ولا يخفى على أحد أن حالة من القلق والخوف تسيطر على غالبية الناس من الوضع غير المفهوم والغامض والمسيطر على البلاد.. فإذا كان من فى أيديهم أمور الدولة الآن يحاولون إرضاء جميع الأطراف فعليهم أن يدركوا أن من يفعل ذلك لا يمكن أن يرضى أحداً منهم، وإنما يزرع الفرقة والانشقاق ويدعو إلى التناحر، ولا أحد ينكر أننا نعيش فى حالة الجرى فى نفس المكان «محلك سر»، نجرى دون أن نقطع أى مسافة، وتتقلص الساعات الفاصلة بين الصمود والانهيار فى ظل هذا التراخى القاتل والناتج عن حكمة مزعومة وبائسة.. وها هى الأشياء تفرض علينا دون حتى مناقشة ودون الاستماع إلى الرأى المعارض.. التعديلات الدستورية التى سيتم الاستفتاء عليها يوم السبت القادم قامت بها لجنة لا تحظى بالرضا الشعبى الكامل لأنها لا تعبر عن كل طوائف المجتمع بل إن تشكيلها به انحياز واضح لتيار الإسلام السياسى، كما أن التعديلات خرجت بما لا يرضى به كل الناس ولا يقبل به فقهاء القانون الدستورى مع السبب الأهم والأشمل وهو سقوط الدستور مع سقوط النظام، أما وقد صار أمر الاستفتاء حتمياً فقد صار لعبة انتخابية يفوز بها من لديه القدرة على الحشد إلى جانب الميل الفطرى للناخب العادى وهو القول بـ«نعم».. والقراءة الواعية للمجتمع المصرى الآن تدفعنا إلى حالة من التأمل والحذر مما هو قادم إلينا، فلم تعد جماعة الإخوان وحدها هى التى لديها القدرة على الحشد.. هناك جماعات الشباب المختلفة التى عندما توحدت وانطلقت صنعت الثورة، بعض الأحزاب المصرية لديها القدرة على الحشد.. أيضاً الشعب القبطى الذى خرج عن صمته وسكونه فجأة وانفجر غاضباً ومازال الحشد مستمراً أمام مبنى التليفزيون، وهو حشد هائل ومؤثر ويعمل له ألف حساب.. أيضاً التيار السلفى والجماعات الإسلامية إلى جانب الفرق الأخرى، والخوف كل الخوف أن يخرج كل حشد فى مواجهة الحشد الآخر، ولن يحدث هذا إلا فى حالة استسهال الدولة وارتخاء قبضتها أو انحيازها إلى تيار سياسى معين ومحاولة فرضه على الناس.. وأكرر أن هناك فريقاً من الناس يلتزم الصمت ويكتم رأيه خوفاً من التيار الذى يفرض سطوته، وهناك فريق آخر وهو الفريق الأسوأ، ذاك الذى يجارى وينافق ويرفع الراية مستسلماً، وأعتقد أن الأحداث التى جرت فى قرية «صول» قد بشرتنا بما لا نحب ولا نقبل، وأخبرتنا بأن هناك عقولاً جامدة ومتحجرة لا تريد التصدى بحسم وجدية لإنهاء المشكلة من جذورها، هذه المشكلة التى تكونت وتضخمت على مدى سنوات وسنوات مع انتشار التيارات الدينية المتشددة والجاهلة بالدين الإسلامى، والتى زرعت الكراهية بين المسلم والمسيحى، خاصة بين البسطاء من الطرفين دون أى تدخل من الدولة لحماية كيانها ومنع شعبها من الانقسام، كثر العناق وتبادل القبل والأحضان، وتنشط أجهزة الإعلام فى بث لقاءات المحبة والترابط، التى تنتهى بانتهاء بثها نظراً لهشاشتها وعدم مصداقيتها وتظل النار تحت الرماد.. حل المشكلة يكمن فى إعمال القانون وتطبيقه على أى طرف يعتدى على مقدسات الطرف الآخر بكل شدة وحزم ودون إبطاء.. والعدوان على المقدسات يشمل الفعل والقول والتحريض، أما ترك القضية شديدة الخطورة هذه للمؤتمرات المشتركة والوساطات وجلسات المصاطب فهذا هو الهزل ذاته.

وقد عجبت أشد العجب عندما رأيت الذين أشعلوا الحرائق هم الذين هبوا لإطفائها!! ألم يكن الشيخ محمد حسان وغيره من الذين لهم شرائط وتسجيلات فيها الكثير من الغلظة تجاه كل من لا يدين بالإسلام؟!.. يغيب شيخ الأزهر ويغيب مفتى الديار وكبار علماء الأزهر، وتترك الساحة للشيخ حسان لإقامة صلح إعلامى هش.. الثابت تاريخياً أن الموعظة لا تقضى على الفتنة وإنما العدالة هى التى تقضى على الفتنة.. والمهمة يتولاها القاضى وليس الواعظ مهما كانت كفاءته.

ولأن هناك من يرحب بالحلول المؤقتة فإن جذور المشاكل سرعان ما تنمو من جديد، وسرعان ما نعود إلى ما كنا عليه دون أى تعديل يذكر، لقد أصبحنا فى حالة هوس إعلامى، بحيث أصبحنا نقبل بما يفرضه علينا سواء كان حقيقياً أو زائفاً، وغالباً وفى هذه الأيام تحديداً، يفرض علينا الإعلام الوهم بكل أشكاله، تأملوا يا أهل مصر كيف تعامل الإعلام المصرى مع السيد عبود الزمر الذى أفرج عنه أخيراً.. تعامل يدل على الغفلة وعدم الإدراك، فالرجل مسؤول مسؤولية كاملة مع غيره عن مقتل أكثر من أربعمائة مواطن مصرى فى عمليات إرهابية، منهم مائة وثمانون فى مدينة أسيوط أثناء مجزرة عيد الأضحى الشهيرة، وهو ضابط الجيش الذى انسلخ عنه وانضم إلى الجماعات الإرهابية التى روعت البلاد على مدى سنوات، والتى أفرزت العديد من العناصر الإرهابية.. الرجل حُكم عليه بالمؤبد لثبوت التهمة، وهى ارتكاب جرائم قتل شملت أبرياء لا ذنب لهم ورجال شرطة، لا هو بالمناضل، ولا هو بالمظلوم.. الإعلام الغبى صنع منه بطلاً حتى إن بعض الحمقى قارن بينه وبين مانديلا، ولأن الإعلام قادر أيضاً على إصابة البعض بالهوس، فقد تم التعامل معه على أنه الزعيم القادم، والرئيس القادم، ورئيس الحزب القادم، بعد أن تسابقت برامج الـ«توك توك» فى الوصول إليه وفتحت له الجرائد صفحاتها، والسؤال الآن لهذا الإعلام المخدر والغافل: ماذا ستفعلون «بإذن اللّٰه» لو أن السيد أيمن الظواهرى عاد إلى مصر، فهل نجعل منه زعيماً وثورياً مثلما يفعل الإعلام الآن؟! أنا أعلم أن المسجون المفرج عنه يستقبل بزفة وطبل وزمر من قبل الأهل والأصدقاء والبلديات، ولكن هذه الزفة الإعلامية لرجل ثبتت عليه تهمة الإرهاب وقتل الأبرياء، أمر لا يقبل به أصحاب العقول السوية، وكأننا نرحب بالإرهاب وقتل الأبرياء، وربما ظن البعض أنه كان من خصوم حسنى مبارك، أو أنه كان ضد النظام، ولأن الإعلام أصبح «هبلة ومسّكوها طبلة»، فعلينا أن نتوقع كل شىء، نتوقع أن يصنع لنا من الأفاكين زعماء، ومن الجهلة حكماء، ومن الدجالين مشايخ ودعاة، ومن اللصوص رجال أعمال، طالما أن لديهم القدرة على الخداع والتلون، وهناك حقيقة يعلمها الجميع أن هذا الإعلام من عمل على فساده هو النظام السابق، حيث استخدمه فى الكذب والتضليل، كما تفرغ بعض الإعلاميين لتلبية رغبات وزراء ومسؤولين ورجال أعمال حتى صاروا خدماً وعبيداً لديهم، وكانت دقائق الظهور على الشاشة تُباع وتُشترى، وكذلك التحقيقات الصحفية والمقالات والشرفاء فى هذه المهنة يدركون هذا وربما يعرفون أكثر مما أعرف.. لا يمكن للإعلام أن يحول القتلة إلى زعماء، خاصة لدى الذين لم يعاصروا سنوات الجمر والنار التى عاشتها مصر، ولا يمكن تحويلهم إلى ثوار وهم مازالوا على أفكارهم الإرهابية، وعقائدهم المتشددة، ورؤيتهم الأحادية، لا يمكن للإعلام أن يسحبنا كالمواشى، وكأننا بلا عقول تفهم وتدرك وتعى.. وعلى اللّٰه قصد السبيل.

السطور الأخيرة

■ استقر الحزب الوطنى على التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية، وأيضاً استقرت جماعة الإخوان على التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية، وبالطبع كل منهما يعرف أنها لصالحه، مما يعنى أنها ليست فى صالح الشعب المصرى الذى أصابته النكبات من الحزب ومن الجماعة، وعليه فإن على المواطن الذى يسعى إلى ديمقراطية حقيقية ومستقبل أفضل لهذا البلد أن يذهب إلى لجنة الاستفتاء ويقول «لا» لهذه التعديلات التى من شأنها أن تعيدنا إلى ما كنا عليه، وإن تغيرت الوجوه.

■ يسألنى كثير من الناس نفس السؤال دون تغيير يذكر: «إنت فاهم حاجة من اللى بيحصل؟» وتكون الإجابة بأننى غير فاهم فيكون السؤال الإضافى: «طيب إحنا رايحين على فين؟» فتكون الإجابة: «اللّٰه أعلم».

■ أعلم أن الإخوة الأقباط يحيط بهم الخوف مما هو آت، وأنا لا أخشى عليهم مما هو آت رغم عدم عقلانيته، ولكنى أخاف عليهم حقاً وصدقاً من سلبيتهم المفرطة فى الحياة السياسية.

على فين؟



محمد أمين

mohamin61@yahoo.com

مرة تانية برضه.. صفقة

غلبت على نفسى الأغانى حين كنت أتابع صحوة الإخوان.. ميكروفونات فى الشوارع، ومنشورات فى المترو والأتوبيسات.. المنشورات تحث المصريين على التصويت بـ(نعم) فى الاستفتاء، بعد غد السبت، وسيدات الإخوان يستوقفن المارة من النساء، للحديث عن الموافقة على التعديلات الدستورية.. تبقى الحكاية فيها «إنّ».. وخايف أقول اللى ف قلبى، يزعل مننا الإخوان.. صفقة تانى.. مرة تانية برضه صفقة!

لا أعرف ما المصلحة فى دعوة الإخوان للتصويت بـ«نعم»؟.. ولا أعرف ما أسباب هذه الهمة التى يتحدثون بها هذه المرة؟.. إلا أنها المصلحة الخاصة للإخوان.. لا المصلحة العليا للوطن.. لقد دعا الدكتور عصام العريان الأحزاب والقوى السياسية إلى إنكار الذات، وحماية المصالح العليا للوطن، وتحقيق رغبة الجيش فى سرعة تسليم السلطة، والعودة إلى ثكناته.. بدعوى تفادى المخاطر، التى تهدد مصر.. يعنى فزاعة أخرى.. ومن عجب أن الفزاعة التقليدية هى التى تخلق فزاعة أخرى!

والغريب أن الفزاعة هى التى تخيفنا من فزاعة أخرى.. مكتوب علينا الفزع.. واللى مكتوب على الجبين لازم تشوفه العين.. ومن عجائب المصادفات أن يتم الإعلان منذ يومين عن كشف شبكة تجسس.. معناه هناك مخاطر تواجه البلاد.. ومعناه ضرورة التصويت تأييداً للتعديلات.. لأ بقى.. لا نفع النفخ فى خروج عبود الزمر، ولا فى حكاية الفزاعة الجديدة!

لا يصح أن يكون لنا فزاعة طوال الوقت.. مرة الإخوان، ومرة أخرى الأخطار التى تحدق بالبلاد.. نعمل دستور، وكل حى يروح لحاله.. ما فيهاش حاجة.. وبدلاً من تعديلات وترقيعات لا مؤاخذة، يبقى دستور جديد «بكر».. يليق بمصر الجديدة العظيمة.. الفزاعة التى يخيفنا منها الإخوان اليوم تثير الشك والريبة.. وكأن الإخوان هم الذين يحكمون!

الثورة للجميع.. وليس للجماعة.. فلم نصنع الثورة لنسلمها لفريق دون آخر.. ولا لفئة دون أخرى، ولا لحزب دون آخر.. الثورة كانت لكل المصريين.. فكيف يشارك فيها فريقان فقط: الوطنى والإخوان.. ولاحظوا كيف كان «الوطنى» قبل ٢٥ يناير يخيفنا من فزاعة الإخوان؟.. ولاحظوا أيضاً كيف يخيفنا الإخوان الآن من فزاعة فلول الوطنى؟!

سبحان اللّٰه يغير ولا يتغير.. مصر بين فزاعتين.. فزاعة الأمس وفزاعة اليوم.. زمان كانوا يتحدثون عن المخاطر.. واليوم هى النغمة نفسها.. والحل تأييد الاستفتاء.. هكذا يتصورون.. وهكذا ينشطون.. فى الإعلام وفى المنتديات والندوات، وحتى مترو الأنفاق.. الجديد أنهم يتحدثون عن مصر بعد التعديلات، ويؤكدون أنها ستكون أكثر تسامحاً، وحرية ومدنية وديمقراطية!

الكلام أن التعديلات خطوة للأمام، هذا صحيح.. لكن السؤال: لماذا نسير خطوة خطوة؟.. ولماذا نظام النقطة نقطة؟.. ولماذا نظام الجرعات؟.. تعبنا بقى من نظام الجرعات.. ولخبطنا الناس.. محدش عارف يقول إيه؟.. يروح ولّا لأ.. يقول آه، ولّا يقول لأ.. على رأى فريد الأطرش.. أخاف أقول آه يمكن تكون لأ.. طيب نقول لأ.. نمارس حقنا فى كلمة «لأ»!

الأمل الآن فى قضاء مجلس الدولة.. والأمل فى الحكم بإلغاء الاستفتاء.. وتنتهى الحكاية بالقضاء.. ونبدأ عهداً جديداً بتنفيذ أحكام القضاء.. ثم يتقرر إعلان دستورى.. ويحكم البلاد مجلس رئاسى.. تهدأ مصر خلاله وتستعد.. ولا تقع ثمار الثورة فى حجر الجماعة وحدها.. فثورة مصر للجميع.. وليس للجماعة!

تصاعد الاعتصامات فى قطاعات الكهرباء.. و«يونس» يحذر من «أزمة سيولة» نتيجة لعدم سداد «الفواتير»

زيادة تصدير الكهرباء للأردن وسوريا للحد الأقصى بالأسعار العالمية ومذكرة لـ«المجلس العسكرى» للتحقيق فى مخالفات «الطاقة الذرية»

كتب ـ هشام عمر عبدالحليم:

أعرب الدكتور حسن يونس، وزير الكهرباء، عن خشيته من حدوث أزمة سيولة بسبب عدم تحصيل فواتير الكهرباء، كما أعلن الوزير عن ارتفاع معدلات تصدير الكهرباء لسوريا والأردن للحد الأقصى، فى الوقت الذى شهد فيه عدد من القطاعات بوزارة الكهرباء اعتصامات تطالب بضرورة إقالة الكثير من قيادات الوزارة.

وعلمت «المصرى اليوم» أن «يونس» أصدر قراراً بإنهاء تعاقد المستشار القانونى لرئيس الشركة القابضة للكهرباء بعد تقدم عدد كبير من العاملين بالشركة القابضة بطلبات بضرورة إقالة عدد من قيادات الشركة القابضة.

وحذر «يونس» فى تصريحات خاصة من حدوث نقص كبير فى السيولة المادية فى الوزارة، بسبب تراجع نسبة تحصيل فواتير الكهرباء لحوالى ٥٠٪ من قيمة الفواتير، مرجعا السبب إلى تراجع نسبة المواطنين الذين يسددون قيمة الفواتير وكذلك إضراب الكثير من المحصلين عن القيام بدورهم، مشيرا إلى أن قطاع الكهرباء يعتمد على موارده الذاتية، والذى يعنى أزمة مالية بالوزارة.

وقالت مصادر بالوزارة إن «يونس» أصدر قراره بالغاء تعاقد المستشار القانونى بعد أن كان قد بلغ سن المعاش منذ عدة شهور وصدور قرار بالتعاقد معه، الأمر الذى أثار حفيظة العاملين، وهددوا بالدخول فى اعتصام مفتوح فى أكثر من إدارة.



حسن يونس

كما تلقى «يونس» تقريرا يؤكد ارتفاع صادرات الكهرباء إلى الحد الأقصى-٤٥٠ ميجاوات، وأشار التقرير إلى أن ذلك يعتبر دعما قويا للقطاع الذى استفاد من ارتفاع أسعار البترول العالمية، حيث إن البيع يتم وفقا للأسعار العالمية.

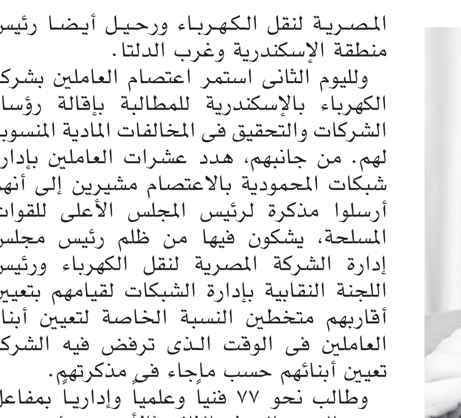


عصام شرف

ودخل اعتصام العاملين بالشركة المصرية لنقل الكهرباء بغرب الدلتا يومه الثانى بالديوان العام بزاوية غزال (دمنهور) منهم لن يذهبوا إلى بيوتهم إلا بعد رحيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء ورحيل أيضا رئيس منطقة الإسكندرية وغرب الدلتا.

ولليوم الثانى استمر اعتصام العاملين بشركة الكهرباء بالإسكندرية للمطالبة بإقالة رؤساء الشركات والتحقيق فى المخالفات المادية المنسوبة لهم. من جانبهم، هدد عشرات العاملين بإدارة شبكات المحمودية بالاعتصام مشيرين إلى أنهم أرسلوا مذكرة لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يشكون فيها من ظلم رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء ورئيس اللجنة النقابية بإدارة الشبكات لقيامهم بتعيين أقاربهم متخطين النسبة الخاصة لتعيين أبناء العاملين فى الوقت الذى ترفض فيه الشركة تعيين أبنائهم حسب ماجاء فى مذكرتهم.

وطالب نحو ٧٧ فنياً وعلمياً وإدارياً بمفاعل مصر النووى البحثى الثانى (الأرجنتينى) ومصنع الوقود النووى ووحدة إنتاج النظائر المشعة بإقالة ومحاكمة رؤساء هيئة الطاقة الذرية، مشيرين إلى أنهم قاموا بإرسال مذكرة بتوقيعاتهم إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (سلمت برقم ٦٢ فى ٢٠١١/٣/٣) وللسيد الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، والسيد المستشار النائب العام، وأوضحوا فى المذكرة وجود وقائع فساد وأهدار مال عام وتربح، مطالبين بسرعة التحرك فى اتخاذ خطوات، خاصة أنها تتعلق بمنشأة استراتيجية.



تجدد المظاهرات احتجاجاً على رسوم توصيل الغاز.. وبلاغ للنائب العام ضد «أوفر سيز»

الأهالى: الشركة ترفع سعر توصيل الغاز من ١٠٠ جنيه إلى ١٥٦٥

كتب - إيهاب الجنيدى:

تجددت المظاهرات أمام شركة غاز مصر فى حى الوراق بمحافظة الجيزة، على مدار اليومين الماضيين، بعد مرور المدة التى حددتها الشركة القابضة للغازات الطبيعية للرد على شكاوى الأهالى من ارتفاع المقابل المادى لتوصيل الغاز إلى منازلهم.

كانت الشركة قد طلبت من كل وحدة سكنية ١٥٦٥ جنيهاً، وهو ما اعترضوا عليه، خاصة أن الشركة أمدت منطقة إمبابة وشارع الوحدة وأرض الجمعية بالغاز مقابل ١٠٠ جنيه فقط، واسترداد أنبوبة الغاز القديمة.

وتقدم أحمد رجب، المحامى، أمس الأول، بشكوى إلى النائب العام، موقعة من عدد كبير من أهالى الوراق وشارع «القومية العربية» للتحقيق فى مخالفات عقد شركة «أوفر سيز» المسؤولة عن توصيل الغاز، بناء على عقد مبرم بينها وبين الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس».

وأرسل الأهالى شكوى أخرى مذيلة بأكثر من ١٠ آلاف توقيع إلى عبداللّٰه غراب، وزير البترول، وتسلم مسؤولو «غاز مصر» نسخة منها لتقديمها إلى رئيس الشركة القابضة للغازات الطبيعية.



غراب

وقال عدد كبير من الأهالى إن ما تقوم به شركة «أوفر سيز» مخالف للقانون. ولفت محمد الجندى، محاسب، إلى أن مشروع توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل مدعوم من الدولة، لكننا بهذا المبلغ ندفع ليس مقابل إدخال الغاز فقط، بل تكلفة وصول الغاز إلى الشوارع الجانبية والرئيسية، وبحسبة بسيطة فإن العمارة التى يوجد بها ١٠ شقق، ستدفع نحو ٢٠ ألف جنيه، مما يعنى أن الشارع الواحد ستجمع منه شركة «أوفر سيز» نحو ٣ ملايين جنيه على الأقل.

وكانت المظاهرات اندلعت فى «الوراق» ضد شركة الغاز الأسبوع الماضى. ووعد مسؤولو «غاز مصر» بتوجيه مطالب الأهالى إلى الشركة القابضة، والرد عليها خلال ٣ أيام، ولم يستجب لهم أحد، كما وصلت الأهالى خطابات من «أوفر سيز» تطالب من يريد توصيل الغاز بسداد «١٥٦٥ جنيها»، فضلاً عن أن الشركة عرضت تقسيط المبلغ على أن يرتفع إلى ٣ آلاف تقريباً. وعلمت «المصرى اليوم» أن أهالى الوراق بدأوا حملة توقيعات ضد وزير البترول، ورئيس الشركة القابضة للغازات، لإرسالها إلى رئيس مجلس الوزراء.

«القاهرة» تفتح باب الحجز لـ ٢٠٠٠ وحدة سكنية للمتزوجين حديثا المقدم يتراوح بين ٥ و٨ آلاف جنيه والقسط الشهرى يبدأ من ٧٠ جنيهاً

كتبت ـ منار خاطر:

أعلنت محافظة القاهرة عن فتح باب التقدم لحجز ٢٠٠٠ وحدة سكنية مخصصة للمتزوجين حديثاً. وتنقسم الوحدات إلى ١٦٠٠ شقة إسكان اقتصادى مطور بمساحة ٧٠ متراً، و٤٠٠ وحدة إسكان منخفض التكاليف نصف تشطيب بمساحة ٦٨ متراً للوحدة. وتفتح المحافظة باب الحجز للوحدات خلال شهرى أبريل ومايو من العام الجارى، ويدفع صاحب وحدة الإسكان المطور مقدم حجز ٨٠٠٠ جنيه، و٧٠ جنيهاً شهرياً ويخصم مثلها من مقدم الإيجار، بما يعادل ١٤٠ جنيهاً، وللوحدات منخفضة التكاليف يدفع المواطن مقدم حجز ٥٠٠٠ جنيه، و٣٥ جنيهاً شهرياً ويخصم مثلها من قيمة مقدم الإيجار بإجمالى ٧٠ جنيهاً.

من جانبه، أكد الدكتور عبدالعظيم وزير أنه يتم إعلان أسماء المستحقين للوحدات من خلال قرعة علنية بحضور جميع المتقدمين بطلبات للحجز، عن طريق الحاسب الآلى للحول دون حدوث أى تلاعب ضمانا للشفافية.

وأضاف: بعد إعلان الأسماء يتم التأكد من أحقية أصحابها واستيفائهم الشروط التى حددتها المحافظة، وفى حالة ثبوت عدم صحة ما أقر به مقدم الطلب تسحب منه الوحدة فوراً. وأشار «وزير» إلى أن الشروط تتلخص فى أن يكون المتقدم لحجز الوحدة من حديثى الزواج فى الفترة من أول يناير ٢٠٠٧ وحتى آخر ديسمبر ٢٠١٠، وأن يكون من أبناء محافظة القاهرة ومقيماً بها إقامة دائمة، وأن يتقدم للحى طبقاً لبطاقة الرقم القومى، وألا يكون للزوج أو الزوجة مسكن مستقل وأن يقدم إقراراً موقعاً بذلك، وألا يزيد سن الزوج أو الزوجة على ٤٠ سنة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وأشار وزير إلى أن التقدم سيكون مقصوراً على مقار الأحياء وحدها ولن تقبل أى طلبات بديوان عام المحافظة، ولن يتم قبول طلبات قبل تاريخ فتح باب التقدم. ومن جانبه أكد اللواء عبدالفتاح عبدالعزيز، السكرتير العام لمحافظة القاهرة، أنه تم توفير استمارات الحجز بجميع الأحياء بسعر ٢٠ جنيهاً للاستمارة، والتى يقوم المواطن بتقديمها للحى والاطلاع على أصل القسيمة وصورة من بطاقة الرقم القومى للزوج والزوجة.

البرادعى

«العمل الدولية»: مستعدون لمساندة مصر فى مواجهة البطالة وإقرار «الحد الأدنى للأجور»

كتب - محمد عزوز:

أكد الدكتور أحمد حسن البرعى، وزير القوى العاملة والهجرة، أن مبادرة إطلاق الحريات النقابية، والتوجه الحالى نحو التعددية النقابية، هو طريق حكومة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، للخروج من القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية، والتى دخلتها مصر بسبب مخالفتها لاتفاقيات المنظمة بشأن الحريات النقابية.

وقال «البرعى»، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، إنه أجرى مفوضات مع مدير عام منظمة العمل، خوان سومافيا، خلال زيارته للقاهرة، حول حذف اسم مصر من القائمة السوداء للمنظمة. ولفت إلى أن هذا الأمر سوف يبحث بشكل موسع مع لجنة المعايير بالمنظمة الدولية، والتى تضم ممثلى منظمات العمال، وأصحاب الأعمال الأسبوع المقبل.

من جانبه أكد «خوان سومافيا»، فى تصريحات صحفية، أمس الأول، دعم المنظمة لتوجهات الحكومة المصرية نحو الديمقراطية، وإطلاق الحرية النقابية، والإصلاحات الاقتصادية الأخرى فى مصر.

وكشف عن استعداد المنظمة لمساندة جهود الحكومة فى وضع سياسة فعالة للحد الأدنى للأجور، ووضع تصور لنظام مستديم للتأمين ضد البطالة، وذلك من خلال الاستعانة بتجارب الدول الأخرى. ولفت «خوان»، إلى أن تحقيق النمو فى مصر لابد أن يكون على أسس أكثر عدالة واستدامة وتوازنا، « ويكون خلق فرص العمل أولوية فى السياسة الاقتصادية».

[redacted]

هل القادم هو الأسوأ..؟

يكتب: وحيد حامد



ما يجرى على الساحة المصرية الآن غامض ومحيّر..!!

انتهت أيام الثورة بكل زخمها وحرارتها وحيويتها، انتهت الأيام القصيرة والرائعة التى وحّدت أهل مصر جميعاً وساقتهم إلى هدف واحد ومحدد سرعان ما تم تحقيقه، وهو الخلاص من حكم ضلّ طريقه وفقد صوابه فصار ظالماً فاسداً مستبداً.. وقيمة الثورة الفعلية ليست فى الخلاص من هذا النظام الباغى ومؤسساته وإنما فى الصحوة الإنسانية والحرارة التى بُثت من جديد فى الأجساد الرطبة والتى عاشت مع الهوان سنوات وسنوات، كنت أشاهد الحشود الهائلة فى ميدان التحرير وأهتف فى داخلى «الله أكبر.. لقد عاد أهل مصر إلى فطرتهم التى خلقهم عليها المولى عز وجل»، ولكن سرعان ما تبدلت الأحوال حيث توقف دور الثوار الأصليين قناعة منهم بأنهم قاموا بتحقيق النصر، إلا أن أصحاب الأنياب والأظافر قفزوا على الثورة قفزة بهلوانية فصارت لهم وصاروا هم الذين يحددون المسارات والاتجاهات سراً وعلانية.. واحتلوا الساحات الإعلامية الغافلة وكأنهم أصحاب الثورة وأصحاب البلد ذاته وأنهم الدولة الجديدة القادمة..! كانت الثورة المصرية بالنسبة للإعلام هى الصيد الثمين الذى تتسابق عليه الكواسر، والكل ينهش قدر ما يستطيع ودون رؤية، كانت الثورة وجبة دسمة وهى المادة الخصبة والمطلوبة لتحقيق الجماهيرية والشعبية، وكلما ظهرت على الساحة شخصية تفوح منها رائحة الأهمية التفوا حولها وطاردوها، هذا بالإضافة إلى الخبراء وعشرات المحللين الذين كانوا يتنقلون بين القنوات فى مهارة الباعة الجائلين.. وكان الواحد منهم يقول نفس الكلام دون أن يحس بالملل، ودون أن يدرك أن المشاهد قد أصابه الملل واليأس وهجم الصداع النصفى على رأسه.. كما انساق الإعلام وبتركيز شديد إلى ما نطلق عليه بالعامية «الرايجة» فعمل على دعم تيارات سياسية ودينية وشخصيات تسعى إلى الزعامة لمجرد ظهورهم على سطح الأحداث، فمثلاً جماعة الإخوان تحظى بالأفضلية منذ خطبة الشيخ القرضاوى فى ميدان التحرير، وإلى وجود الأستاذ البلتاجى ملاصقاً للدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، فى أول ظهور له بعد توليه المنصب، ولما كان الأستاذ فرحاً ومبتهجاً ومنظماً فقد زرع الانطباع بأنها حكومة إخوان أو أنهم أصحاب السيادة المؤكدة، وعليه صار الرجل وغيره من قادة الإخوان ضيوفاً على كل برنامج، ومتحدثين فى كل لقاء، وهذا أمر يحسب للإخوان لا عليهم فهى مهارة وشطارة منهم، وكان يجب على الإعلام أن يدرك حقيقة الأمر، مصر ليست الإخوان فقط، إلا أن الإعلام جعلها للإخوان دون أن يطلعنا على الأسباب، حتى إن السائد الآن والطاغى على مسامع الناس أن الإخوان هم الذين يحركون الحكومة حسب إرادتهم، وحتى المجلس العسكرى نفسه.. ولا يخفى على أحد أن حالة من القلق والخوف تسيطر على غالبية الناس من الوضع غير المفهوم والغامض والمسيطر على البلاد.. فإذا كان من فى أيديهم أمور الدولة الآن يحاولون إرضاء جميع الأطراف فعليهم أن يدركوا أن من يفعل ذلك لا يمكن أن يرضى أحداً منهم، وإنما يزرع الفرقة والانشقاق ويدعو إلى التناحر، ولا أحد ينكر أننا نعيش فى حالة الجرى فى نفس المكان «محلك سر»، نجرى دون أن نقطع أى مسافة، وتتقلص الساعات الفاصلة بين الصمود والانهيار فى ظل هذا التراخى القاتل والناتج عن حكمة مزعومة وبائسة.. وها هى الأشياء تفرض علينا دون حتى مناقشة ودون الاستماع إلى الرأى المعارض.. التعديلات الدستورية



التى سيتم الاستفتاء عليها يوم السبت القادم قامت بها لجنة لا تحظى بالرضا الشعبى الكامل لأنها لا تعبر عن كل طوائف المجتمع بل إن تشكيلها به انحياز واضح لتيار الإسلام السياسى، كما أن التعديلات خرجت بما لا يرضى به كل الناس ولا يقبل به فقهاء القانون الدستورى مع السبب الأهم والأشمل وهو سقوط الدستور مع سقوط النظام، أما وقد صار أمر الاستفتاء حتمياً فقد صار لعبة انتخابية يفوز بها من لديه القدرة على الحشد إلى جانب الميل الفطرى للناخب العادى وهو القول بـ«نعم».. والقراءة الواعية للمجتمع المصرى الآن تدفعنا إلى حالة من التأمل والحذر مما هو قادم إلينا، فلم تعد جماعة الإخوان وحدها هى التى لديها القدرة على الحشد.. هناك جماعات الشباب المختلفة التى عندما توحدت وانطلقت صنعت الثورة، بعض الأحزاب المصرية لديها القدرة على الحشد.. أيضاً الشعب القبطى الذى خرج عن صمته وسكونه فجأة وانفجر غاضباً ومازال الحشد مستمراً أمام مبنى التليفزيون، وهو حشد هائل ومؤثر ويعمل له ألف حساب.. أيضاً التيار السلفى والجماعات الإسلامية إلى جانب الفرق الأخرى، والخوف كل الخوف أن يخرج كل حشد فى مواجهة الحشد الآخر، ولن يحدث هذا إلا فى حالة استسهال الدولة وارتخاء قبضتها أو انحيازها إلى تيار سياسى معين ومحاولة فرضه على الناس.. وأكرر أن هناك فريقاً من الناس يلتزم الصمت ويكتم رأيه خوفاً من التيار الذى يفرض سطوته، وهناك فريق آخر وهو الفريق الأسوأ، ذاك الذى يجارى وينافق ويرفع الراية مستسلماً، وأعتقد أن الأحداث التى جرت فى قرية «صول» قد بشرتنا بما لا نحب ولا نقبل، وأخبرتنا بأن هناك عقولاً جامدة ومتحجرة لا تريد التصدى بحسم وجدية لإنهاء المشكلة من جذورها، هذه المشكلة التى تكونت وتضخمت على مدى سنوات وسنوات مع انتشار التيارات الدينية المتشددة والجاهلة بالدين الإسلامى، والتى زرعت الكراهية بين المسلم والمسيحى، خاصة بين البسطاء من الطرفين دون أى تدخل من الدولة لحماية كيانها ومنع شعبها من الانقسام، كثر العناق وتبادل القبل والأحضان، وتنشط أجهزة الإعلام فى بث لقاءات المحبة والترابط، التى تنتهى بانتهاء بثها نظراً لهشاشتها وعدم مصداقيتها وتظل النار تحت الرماد.. حل المشكلة يكمن فى إعمال القانون وتطبيقه على أى طرف يعتدى على مقدسات الطرف الآخر بكل شدة وحزم ودون إبطاء.. والعدوان على المقدسات يشمل الفعل والقول والتحريض، أما ترك القضية شديدة الخطورة هذه للمؤتمرات المشتركة والوساطات وجلسات المصاطب فهذا هو الهزل ذاته.

وقد عجبت أشد العجب عندما رأيت الذين أشعلوا الحرائق هم الذين هبوا لإطفائها!! ألم يكن الشيخ محمد حسان وغيره من الذين لهم شرائط وتسجيلات فيها الكثير من الغلظة تجاه كل من لا يدين بالإسلام؟!.. يغيب شيخ الأزهر ويغيب مفتى الديار وكبار علماء الأزهر، وتترك الساحة للشيخ حسان لإقامة صلح إعلامى هش.. الثابت تاريخياً أن الموعظة لا تقضى على الفتنة وإنما العدالة هى التى تقضى على الفتنة.. والمهمة يتولاها القاضى وليس الواعظ مهما كانت كفاءته.

ولأن هناك من يرحب بالحلول المؤقتة فإن جذور المشاكل سرعان ما تنمو من جديد، وسرعان ما نعود إلى ما كنا عليه دون أى تعديل يذكر، لقد أصبحنا فى حالة هوس إعلامى، بحيث أصبحنا نقبل بما يفرضه علينا سواء كان حقيقياً أو زائفاً، وغالباً وفى هذه الأيام تحديداً، يفرض علينا الإعلام الوهم بكل أشكاله، تأملوا يا أهل مصر كيف تعامل الإعلام المصرى مع السيد عبود الزمر الذى أفرج عنه أخيراً.. تعامل يدل على الغفلة وعدم الإدراك، فالرجل مسؤول مسؤولية كاملة مع غيره عن مقتل أكثر من أربعمائة مواطن مصرى فى عمليات إرهابية، منهم مائة وثمانون فى مدينة أسيوط أثناء مجزرة عيد الأضحى الشهيرة، وهو ضابط الجيش الذى انسلخ عنه وانضم إلى الجماعات الإرهابية التى روعت البلاد على مدى سنوات، والتى أفرزت العديد من العناصر الإرهابية.. الرجل حُكم عليه بالمؤبد لثبوت التهمة، وهى ارتكاب جرائم قتل شملت أبرياء لا ذنب لهم ورجال شرطة، لا هو بالمناضل، ولا هو بالمظلوم.. الإعلام الغبى صنع منه بطلاً حتى إن بعض الحمقى قارن بينه وبين مانديلا، ولأن الإعلام قادر أيضاً على إصابة البعض بالهوس، فقد تم التعامل معه على أنه الزعيم القادم، والرئيس القادم، ورئيس الحزب القادم، بعد أن تسابقت برامج الـ«توك توك» فى الوصول إليه وفتحت له الجرائد صفحاتها، والسؤال الآن لهذا الإعلام المخدر والغافل: ماذا ستفعلون «بإذن الله» لو أن السيد أيمن الظواهرى عاد إلى مصر، فهل نجعل منه زعيماً وثورياً مثلما يفعل الإعلام الآن؟! أنا أعلم أن المسجون المفرج عنه يستقبل بزفة وطبل وزمر من قبل الأهل والأصدقاء والبلديات، ولكن هذه الزفة الإعلامية لرجل ثبتت عليه تهمة الإرهاب وقتل الأبرياء، أمر لا يقبل به أصحاب العقول السوية، وكأننا نرحب بالإرهاب وقتل الأبرياء، وربما ظن البعض أنه كان من خصوم حسنى مبارك، أو أنه كان ضد النظام، ولأن الإعلام أصبح «هبلة ومسّكوها طبلة»، فعلينا أن نتوقع كل شىء، نتوقع أن يصنع لنا من الأفاكين زعماء، ومن الجهلة حكماء، ومن الدجالين مشايخ ودعاة، ومن اللصوص رجال أعمال، طالما أن لديهم القدرة على الخداع والتلون، وهناك حقيقة يعلمها الجميع أن هذا الإعلام من عمل على فساده هو النظام السابق، حيث استخدمه فى الكذب والتضليل، كما تفرغ بعض الإعلاميين لتلبية رغبات وزراء ومسؤولين ورجال أعمال حتى صاروا خدماً وعبيداً لديهم، وكانت دقائق الظهور على الشاشة تُباع وتُشترى، وكذلك التحقيقات الصحفية والمقالات والشرفاء فى هذه المهنة يدركون هذا وربما يعرفون أكثر مما أعرف.. لا يمكن للإعلام أن يحول القتلة إلى زعماء، خاصة لدى الذين لم يعاصروا سنوات الجمر والنار التى عاشتها مصر، ولا يمكن تحويلهم إلى ثوار وهم مازالوا على أفكارهم الإرهابية، وعقائدهم المتشددة، ورؤيتهم الأحادية، لا يمكن للإعلام أن يسحبنا كالمواشى، وكأننا بلا عقول تفهم وتدرك وتعى.. وعلى الله قصد السبيل.

السطور الأخيرة

■ استقر الحزب الوطنى على التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية، وأيضاً استقرت جماعة الإخوان على التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية، وبالطبع كل منهما يعرف أنها لصالحه، مما يعنى أنها ليست فى صالح الشعب المصرى الذى أصابته النكبات من الحزب ومن الجماعة، وعليه فإن على المواطن الذى يسعى إلى ديمقراطية حقيقية ومستقبل أفضل لهذا البلد أن يذهب إلى لجنة الاستفتاء ويقول «لا» لهذه التعديلات التى من شأنها أن تعيدنا إلى ما كنا عليه، وإن تغيرت الوجوه.

■ يسألنى كثير من الناس نفس السؤال دون تغيير يذكر: «إنت فاهم حاجة من اللى بيحصل؟» وتكون الإجابة بأننى غير فاهم فيكون السؤال الإضافى: «طيب إحنا رايحين على فين؟» فتكون الإجابة: «الله أعلم».

■ أعلم أن الإخوة الأقباط يحيط بهم الخوف مما هو آت، وأنا لا أخشى عليهم مما هو آت رغم عدم عقلانيته، ولكنى أخاف عليهم حقاً وصدقاً من سلبيتهم المفرطة فى الحياة السياسية.

على فين؟

محمد أمين
mohamin61@yahoo.com

مرة تانية برضه.. صفقة

غلبت على نفسى الأغانى حين كنت أتابع صحوة الإخوان.. ميكروفونات فى الشوارع، ومنشورات فى المترو والأتوبيسات.. المنشورات تحث المصريين على التصويت بـ(نعم) فى الاستفتاء، بعد غد السبت، وسيدات الإخوان يستوقفن المارة من النساء، للحديث عن الموافقة على التعديلات الدستورية.. تبقى الحكاية فيها «إنّ».. وخايف أقول اللى ف قلبى، يزعل مننا الإخوان.. صفقة تانى.. مرة تانية برضه صفقة!

لا أعرف ما المصلحة فى دعوة الإخوان للتصويت بـ«نعم»؟.. ولا أعرف ما أسباب هذه الهمة التى يتحدثون بها هذه المرة؟.. إلا أنها المصلحة الخاصة للإخوان.. لا المصلحة العليا للوطن.. لقد دعا الدكتور عصام العريان الأحزاب والقوى السياسية إلى إنكار الذات، وحماية المصالح العليا للوطن، وتحقيق رغبة الجيش فى سرعة تسليم السلطة، والعودة إلى ثكناته.. بدعوى تفادى المخاطر، التى تهدد مصر.. يعنى فزاعة أخرى.. ومن عجب أن الفزاعة التقليدية هى التى تخلق فزاعة أخرى!

والغريب أن الفزاعة هى التى تخيفنا من فزاعة أخرى.. مكتوب علينا الفزع.. واللى مكتوب على الجبين لازم تشوفه العين.. ومن عجائب المصادفات أن يتم الإعلان منذ يومين عن كشف شبكة تجسس.. معناه هناك مخاطر تواجه البلاد.. ومعناه ضرورة التصويت تأييداً للتعديلات.. لأ بقى.. لا نفع النفخ فى خروج عبود الزمر، ولا فى حكاية الفزاعة الجديدة!

لا يصح أن يكون لنا فزاعة طوال الوقت.. مرة الإخوان، ومرة أخرى الأخطار التى تحدق بالبلاد.. نعمل دستور، وكل حى يروح لحاله.. ما فيهاش حاجة.. وبدلاً من تعديلات وترقيعات لا مؤاخذة، يبقى دستور جديد «بكر».. يليق بمصر الجديدة العظيمة.. الفزاعة التى يخيفنا منها الإخوان اليوم تثير الشك والريبة.. وكأن الإخوان هم الذين يحكمون!

الثورة للجميع.. وليس للجماعة.. فلم نصنع الثورة لنسلمها لفريق دون آخر.. ولا لفئة دون أخرى، ولا لحزب دون آخر.. الثورة كانت لكل المصريين.. فكيف يشارك فيها فريقان فقط: الوطنى والإخوان.. ولاحظوا كيف كان «الوطنى» قبل ٢٥ يناير يخيفنا من فزاعة الإخوان؟.. ولاحظوا أيضاً كيف يخيفنا الإخوان الآن من فزاعة فلول الوطنى؟!

سبحان الله يغير ولا يتغير.. مصر بين فزاعتين.. فزاعة الأمس وفزاعة اليوم.. زمان كانوا يتحدثون عن المخاطر.. واليوم هى النغمة نفسها.. والحل تأييد الاستفتاء.. هكذا يتصورون.. وهكذا ينشطون.. فى الإعلام وفى المنتديات والندوات.. وحتى مترو الأنفاق.. الجديد أنهم يتحدثون عن مصر بعد التعديلات، ويؤكدون أنها ستكون أكثر تسامحاً، وحرية ومدنية وديمقراطية!

الكلام أن التعديلات خطوة للأمام، هذا صحيح.. لكن السؤال: لماذا نسير خطوة خطوة؟.. ولماذا نظام النقطة نقطة؟.. ولماذا نظام الجرعات؟.. تعبنا بقى من نظام الجرعات.. ولخبطنا الناس.. محدش عارف يقول إيه؟.. يروح ولّا لأ.. يقول آه، ولّا يقول لأ.. على رأى فريد الأطرش.. أخاف أقول آه يمكن تكون لأ.. طيب نقول لأ.. نمارس حقنا فى كلمة «لأ»!

الأمل الآن فى قضاء مجلس الدولة.. والأمل فى الحكم بإلغاء الاستفتاء.. وتنتهى الحكاية بالقضاء.. ونبدأ عهداً جديداً بتنفيذ أحكام القضاء.. ثم يتقرر إعلان دستورى.. ويحكم البلاد مجلس رئاسى.. تهدأ مصر خلاله وتستعد.. ولا تقع ثمار الثورة فى حجر الجماعة وحدها.. فثورة مصر للجميع.. وليس للجماعة!

• الإستفتاء •

«الداخلية» تدرس تسريح ضباط «أمن الدولة» المتورطين فى قتل المتظاهرين.. وتعتمد حركة تنقلات تضم ٢٠ من القيادات

مصادر: خطة لتوزيع ضباط الجهاز على المديريات والأمن المركزى.. وإعلان تشكيل «الأمن الوطنى» خلال أيام

كتب - يسرى البدرى وفاروق الدسوقى:

قالت مصادر أمنية إن وزارة الداخلية تدرس حالياً تسريح عدد كبير من قيادات جهاز أمن الدولة، الذين ارتبطت أسماؤهم بقضايا العنف وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأصحاب التقارير التى وصفتها المصادر بـ«المضللة».

وأضافت، أن اللواء منصور العيسوى، وزير الداخلية، يشرف بنفسه على اختيار وتسكين ضباط قطاع الأمن الوطنى، الذى تم إنشاؤه بديلا لجهاز «أمن الدولة» بعد حله، منوهة بوجود خطة لتوزيع ضباط الجهاز المنحل على مديريات الأمن وإدارات الحماية المدنية وقطاع الأمن المركزى.

وقرر اللواء منصور العيسوى، وزير الداخلية، مساء أمس، اعتماد حركة تنقلات ضمت ٢٠ قيادة أمنية فى مختلف قطاعات الوزارة، وقرر تعيين اللواء مجدى عبدالغفار نائبا لرئيس قطاع الأمن الوطنى، واللواء جهاد يوسف، مساعدًا للوزير لقطاع الأمن الاقتصادى، واللواء مرتضى إبراهيم، مساعدا للوزير لقطاع التخطيط والبحوث، واللواء حسن عبدالحميد، مساعدا للوزير لقطاع وسط الدلتا.

وشملت حركة التنقلات، تعيين اللواء محسن حفظى، مساعداً للوزير لقطاع الأمن، واللواء



منصور العيسوى

صلاح هاشم، مساعداً للوزير لقطاع الشؤون المالية، واللواء حمدى عبدالكريم، مساعدا للوزير لقطاع الشؤون القانونية، واللواء مبروك مهدى، مساعدا للوزير لقطاع شرق الدلتا، واللواء ماهر حافظ، مساعداً للوزير لقطاع الشؤون الفنية، واللواء يسرى الفقى، مساعداً للوزير لقطاع شؤون الضباط.

كما شملت الحركة، تعيين اللواء مصطفى شتا، مساعداً للوزير، مدير الإدارة العامة للمكتب الفنى، واللواء أحمد أبوالسعود، مديراً للإدارة العامة للمتابعة، واللواء محمد طه سالم، مساعداً للوزير لقطاع قوات الأمن، واللواء أحمد رشدى أحمد، نائباً لرئيس قطاع التخطيط والبحوث، واللواء محمد رفعت قمصان، مساعداً للوزير لقطاع الشؤون الإدارية، واللواء عاطف أبوشادى، مديراً لمصلحة أمن الموانئ، واللواء علاء حلمى، مديراً للإدارة العامة للتخطيط والبحوث، واللواء مجدى إبراهيم مصطفى، نائباً لرئيس قطاع شؤون الضباط، واللواء طارق حسين، مديراً للإدارة العامة لاتصالات الشرطة، واللواء هشام رأفت، وكيلاً للإدارة العامة لاتصالات الشرطة.

يذكر أن حركة التنقلات كان من أبرزها تعيين اللواء مجدى عبدالغفار، نائباً لرئيس قطاع الأمن الوطنى، الذى كان يشغل منصب مدير مصلحة أمن الموانئ، واللواء عاطف أبوشادى، مديراً لمصلحة أمن الموانئ، واللواء علاء حلمى، مديراً للإدارة العامة للتخطيط والبحوث، اللذين شغلا منصبى نائب رئيس قطاع أمن الدولة، ومدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة قبل إلغاء الجهاز.

وقالت مصادر أمنية لـ«المصرى اليوم» إن وزير الداخلية، فى طريقه إلى إعلان تشكيل قطاع الأمن الوطنى، الذى أصدر قراراً، أمس الأول، بإنشائه بعد قراره إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بجميع إداراته، خلال الأيام المقبلة، وأنه سيعرض على وسائل الإعلام التشكيل الخاص بالجهاز وهيكلته، وأشارت المصادر إلى أن الوزير يجرى دراسة للانتهاء من إعداد الشكل النهائى للجهاز الجديد.

كان العيسوى أصدر قراراً بإلغاء أمن الدولة بجميع إداراته وفروعه ومكاتبه فى جميع محافظات الجمهورية، وقرر إنشاء قطاع جديد فى وزارة الداخلية هو الأمن الوطنى، ويختص بالحفاظ على الأمن الوطنى والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب، وفقاً لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته.

تصاعد الاعتصامات فى قطاعات الكهرباء.. و«يونس» يحذر من «أزمة سيولة» نتيجة لعدم سداد «الفواتير»

كتب ـ هشام عمر عبدالحليم:

أعرب الدكتور حسن يونس، وزير الكهرباء، عن خشيته من حدوث أزمة سيولة بسبب عدم تحصيل فواتير الكهرباء، كما أعلن الوزير عن ارتفاع معدلات تصدير الكهرباء لسوريا والأردن للحد الأقصى، فى الوقت الذى شهد فيه عدد من القطاعات بوزارة الكهرباء اعتصامات تطالب بضرورة إقالة الكثير من قيادات الوزارة.

وعلمت «المصرى اليوم» أن «يونس» أصدر قرارا بإنهاء تعاقد المستشار القانونى لرئيس الشركة القابضة للكهرباء بعد تقدم عدد كبير من العاملين بالشركة القابضة بطلبات بضرورة إقالة عدد من قيادات الشركة القابضة.

وحذر «يونس» فى تصريحات خاصة من حدوث نقص كبير فى السيولة المادية فى الوزارة، بسبب تراجع نسبة تحصيل فواتير الكهرباء لحوالى ٥٠٪ من قيمة الفواتير، مرجعا السبب إلى تراجع نسبة المواطنين الذين يسددون قيمة الفواتير وكذلك إضراب الكثير من المحصلين عن القيام بدورهم، مشيرا إلى أن قطاع الكهرباء يعتمد على موارده الذاتية، والذى يعنى أزمة مالية بالوزارة.

وقالت مصادر بالوزارة إن «يونس» أصدر قراره بالغاء تعاقد المستشار القانونى بعد أن كان قد بلغ سن المعاش منذ عدة شهور وصدور قرار بالتعاقد معه، الأمر الذى أثار حفيظة العاملين، وهددوا بالدخول فى اعتصام مفتوح فى أكثر من إدارة.

كما تلقى «يونس» تقريرا يؤكد ارتفاع صادرات الكهرباء إلى الحد الأقصى-٤٥٠ ميجاوات، وأشار التقرير إلى أن ذلك يعتبر دعما قويا للقطاع الذى استفاد من ارتفاع أسعار البترول العالمية، حيث إن البيع يتم وفقا للأسعار العالمية.

ودخل اعتصام العاملين بالشركة المصرية لنقل الكهرباء بغرب الدلتا يومه الثانى بالديوان العام بزاوية غزال (دمنهور) منهم لن يذهبوا إلى بيوتهم إلا بعد رحيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء ورحيل أيضا رئيس منطقة الإسكندرية وغرب الدلتا.

ولليوم الثانى استمر اعتصام العاملين بشركة الكهرباء بالإسكندرية للمطالبة بإقالة رؤساء الشركات والتحقيق فى المخالفات المادية المنسوبة لهم. من جانبهم، هدد عشرات العاملين بإدارة شبكات المحمودية بالاعتصام مشيرين إلى أنهم أرسلوا مذكرة لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يشكون فيها من ظلم رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء ورئيس اللجنة النقابية بإدارة الشبكات لقيامهم بتعيين أقاربهم متخطين النسبة الخاصة لتعيين أبناء العاملين فى الوقت الذى ترفض فيه الشركة تعيين أبنائهم حسب ماجاء فى مذكرتهم.

يونس

وطالب نحو ٧٧ فنياً وعلمياً وإدارياً بمفاعل مصر النووى البحثى الثانى (الأرجنتينى) ومصنع الوقود النووى ووحدة إنتاج النظائر المشعة بإقالة ومحاكمة رؤساء هيئة الطاقة الذرية، مشيرين إلى أنهم قاموا بإرسال مذكرة بتوقيعاتهم إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (سلمت برقم ٦٢ فى ٢٠١١/٣/٣) وللسيد الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، والسيد المستشار النائب العام، وأوضحوا فى المذكرة وجود وقائع فساد وأهدار مال عام وتربح، مطالبين بسرعة التحرك فى اتخاذ خطوات، خاصة أنها تتعلق بمنشأة استراتيجية.

«القاهرة» تفتح باب الحجز لـ ٢٠٠٠ وحدة سكنية للمتزوجين حديثاً

المقدم من ٥ إلى ٨ آلاف جنيه والقسط الشهرى يبدأ من ٧٠ جنيهاً

كتبت ـ منار خاطر:

أعلنت محافظة القاهرة عن فتح باب التقدم لحجز ٢٠٠٠ وحدة سكنية مخصصة للمتزوجين حديثاً. وتنقسم الوحدات إلى ١٦٠٠ شقة إسكان اقتصادى مطور بمساحة ٧٠ متراً، و٤٠٠ وحدة إسكان منخفض التكاليف نصف تشطيب بمساحة ٦٨ متراً للوحدة. وتفتح المحافظة باب الحجز للوحدات خلال شهرى أبريل ومايو من العام الجارى، ويدفع صاحب وحدة الإسكان المطور مقدم حجز ٨٠٠٠ جنيه، و٧٠ جنيهاً شهرياً ويخصم مثلها من مقدم الإيجار، بما يعادل ١٤٠ جنيهاً، وللوحدات منخفضة التكاليف يدفع المواطن مقدم حجز ٥٠٠٠ جنيه، و٣٥ جنيهاً شهرياً ويخصم مثلها من قيمة مقدم الإيجار بإجمالى ٧٠ جنيهاً.

من جانبه، أكد الدكتور عبدالعظيم وزير أنه يتم إعلان أسماء المستحقين للوحدات من خلال قرعة علنية بحضور جميع المتقدمين بطلبات للحجز، عن طريق الحاسب الآلى للحول دون حدوث أى تلاعب ضمانا للشفافية.

وأضاف: بعد إعلان الأسماء يتم التأكد من أحقية أصحابها واستيفائهم الشروط التى حددتها المحافظة، وفى حالة ثبوت عدم صحة ما أقر به مقدم الطلب تسحب منه الوحدة فوراً.

وأشار «وزير» إلى أن الشروط تتلخص فى أن يكون المتقدم لحجز الوحدة من حديثى الزواج فى الفترة من أول يناير ٢٠٠٧ وحتى آخر ديسمبر ٢٠١٠، وأن يكون من أبناء محافظة القاهرة ومقيماً بها إقامة دائمة، وأن يتقدم للحى طبقاً لبطاقة الرقم القومى، وألا يكون للزوج أو الزوجة مسكن مستقل وأن يقدم إقراراً موقعاً بذلك، وألا يزيد سن الزوج أو الزوجة على ٤٠ سنة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وأشار وزير إلى أن التقدم سيكون مقصوراً على مقار الأحياء وحدها ولن تقبل أى طلبات بديوان عام المحافظة، ولن يتم قبول طلبات قبل تاريخ فتح باب التقدم. ومن جانبه أكد اللواء عبدالفتاح عبدالعزيز، السكرتير العام لمحافظة القاهرة، أنه تم توفير استمارات الحجز بجميع الأحياء بسعر ٢٠ جنيهاً للاستمارة، والتى يقوم المواطن بتقديمها للحى والاطلاع على أصل القسيمة وصورة من بطاقة الرقم القومى للزوج والزوجة.

البرادعى

اعتصام ٢٦ معتقلاً بـ«طرة» للمطالبة بالإفراج عنهم

كتب- عبدالله العرينى:

حاصرت قوات من الأمن المركزى سجن ليمان طرة، أمس، لفض اعتصام ٢٦ معتقلا سياسيا داخل السجن.

قال عصام حافظ، محكوم عليه بـ١٥ عاماً قضى منها ١٣ عاماً فى اتصال هاتفى مع «المصرى اليوم»: إن ٢٦ معتقلا طالبوا العميد سمير مخلوف، مدير سجن ليمان طرة، بالإفراج عنهم لانطباق شروط وزارة الداخلية عليهم، فكان رد مخلوف عليهم «إن المعتقلين السياسيين كلهم خرجوا ولم يصدر قرار بشأنهم»، مؤكداً أن مأمور السجن أخبرهم بأنه لن يخرج أحد غير الذين خرجوا، مما دفع المعتقلين إلى الاعتصام داخل مكتب المأمور الذى استدعى عدداً من القوات الأمنية التى أشهرت أسلحتها فى وضع الاستعداد، مشيراً إلى أن لواء من هذه القوات هددهم بالضرب فى المليان فى حالة عدم فض الاعتصام.

وأكد حافظ أن قوات الأمن حالياً جاهزة ومتحفزة لارتكاب «مجزرة» داخل سجن ليمان طرة، خاصة أن المعتقلين مصرون على عدم فض الاعتصام حتى يأتيهم قرار بشأنهم، مناشداً وزير الداخلية ورئيس الوزراء والقوات المسلحة التدخل لإنقاذ ليمان طرة من «كارثة مروعة».

Cyan Magenta Yellow Black

[redacted]

«الرقابة على الواردات» تبدأ الفحص «الإشعاعى» للمنتجات الواردة من اليابان.. وتؤكد أن التسرب مازال فى مراحله الأولى

كتب ـ يسرى الهوارى وياسمين كرم وأميرة صالح:

عقدت هيئة الرقابة على الصادرات والـواردات سلسلة من الاجتماعات المشتركة مع هيئة الطاقة الذرية لمتابعة آثار التسرب النووى الناجم عن الهزات الأرضية التى ضربت مناطق متفرقة فى اليابان ومدى تأثير هذا التسرب على المنتجات المستوردة من اليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا.

وقالت شركات لها تعاملات تجارية مع اليابان إنها طلبت من الموردين فى كل من اليابان وفيتنام والدول المحيطة بهما إرفاق شهادات الفحص الإشعاعى للسلع الواردة، كما كشف محمد شفيق، رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، عزمه الإعلان خلال أيام – بالتنسيق مع هيئة الطاقة الذرية – عن قائمة المنتجات التى ستجرى لها عمليات فحص بالموانئ المصرية للتأكد من خلوها من الإشعاع الذرى. وأشار إلى أنه سوف يتم الإعلان أيضا عن قائمة المنتجات الأكثر تأثرا بالإشعاع والتى سيحظر استيرادها بسبب خطورتها على الصحة.

وقال إن معامل هيئة الطاقة الذرية بدمياط والإسكندرية والقاهرة ستقوم بفحص المنتجات المستوردة، موضحا أن التسرب الإشعاعى لايزال فى مراحله الأولى، وتم تقييمه بالمستوى الرابع، وهو ما يعنى أنه منتشر فى نطاق ٣٠ كيلومترا من محيط مواقع المفاعلات التى تعرضت للحرائق والتدمير بفعل الزلزال الذى تبعته موجات مد بحرى أغرقت الأراضى اليابانية.

وأوضح الدكتور هشام فؤاد، الخبير بهيئة الطاقة الذرية، أن مستويات الإشعاع الناتجة عن انفجار المفاعلات النووية ليست ذات مستويات خطرة على صحة الإنسان، مشيراً إلى أن قرار الحكومة اليابانية نقل المواطنين من المناطق المتاخمة للمفاعلات جاء كإجراء احترازى فقط. وأوضح أن مصر تتبع نظاما للفحص الإشعاعى للأغذية منذ حادث تشيرنوبل فى ثمانينيات القرن الماضى، إذ تم تزويد جميع الموانئ المصرية بأجهزة للفحص الإشعاعى ويتم فحص جميع الشحنات الواردة، خاصة الأغذية، للتأكد من خلوها من الإشعاعات. من جانبه، قال خالد فتح الله، نائب رئيس غرفة تجارة الإسكندرية، لـ«المصرى اليوم»، إنه على الرغم من أن هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لم تطلب من المستوردين أى أوراق خاصة بالفحص الإشعاعى حتى الآن، فإن الشركات طلبت هذه الشهادات من الموردين للمحافظة على جودة وسلامة المنتجات الواردة للسوق المصرية.

وأوضح أن مصر تستورد كميات من الأسماك المجمدة من اليابان وفيتنام والصين بجانب سلع غذائية أخرى مثل الفواكه والبرتقال والثوم وبعض المعلبات، وهو ما يستدعى فحصها قبل السماح بتداولها بالأسواق. وأكد فتح الله أن الخطورة لم تصل إلى حد حظر الاستيراد من تلك الدول، خاصة أن تلك الخطوة قد يكون لها تأثير سلبى على العلاقات بين مصر والدول المعنية. وحول توقعاته بالنسبة لمعدلات الأسعار على ضوء تلك المستجدات، أكد فتح الله أنه يتوقع بعض الزيادات الطفيفة فى أسعار الأسماك المستوردة مع ارتفاع الطلب على أسواق أمريكا الجنوبية وأوروبا كبديل للسوق اليابانية. من جانبه، استبعد على شرف الدين، رئيس غرفة الحبوب، حدوث أى تأثيرات على صفقات القمح المستورد من منطقة آسيا، مشيرا إلى أن اليابان ليست من الدول التى نستورد منها الأقماح خلال تلك الفترة من الموسم.

وتابع: «الاستيراد يتم فى هذا الموسم من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وأستراليا، وهى دول بعيدة عن أى مخاطر للتسرب الإشعاعى النووى».

جانب من آثار الزلزال المدمر فى اليابان «أ.ف.ب»

..وتوقف مصانع الصلب اليابانية يربك السوق العالمية ويدفع الأسعار للصعود

حنفى: الشركات المحلية تعمل بـ٤٠٪ من طاقتها

كتب ـ محمد هارون:

تسود حالة من القلق أسواق الحديد المحلية والعالمية، خوفا من تأثير زلزال اليابان على صناعة الحديد والصلب، خاصة أن اليابان تعد ثانى منتج للصلب فى العالم بعد الصين.

وارتفعت أسعار البيليت والخردة والحديد بمتوسط ١٥ دولاراً خلال الأسبوع الجارى بعد تدمير الزلزال لعدد من مصانع الحديد الكبرى والمفاعلات النووية باليابان.

وقال محمد حنفى، مدير غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، لـ«المصرى اليوم» إن لليابان تأثيرا كبيرا على وضع السوق عالميا ومحليا، مشيرا إلى أن توقف بعض المصانع اليابانية سيتسبب فى نقص المعروض وارتفاع الأسعار عالميا بشكل حتمى.

ومن جانبه، أشار سمير نعمان، مدير المبيعات بمجموعة عز للحديد، إلى أن أزمة اليابان ستؤثر حتما على سوق الحديد العالمية، فى ظل توقف أكبر ٣ مصانع للصلب عن العمل، متوقعا أن تشهد الفترة المقبلة ارتباكا فى السوق العالمية. وأضاف نعمان أن العوامل العالمية تضيف عبئا جديدا على السوق المحلية، موضحا أن الوضع محليا غير مستقر بسبب تباطؤ الدورة المستندية فى البنوك وتأخر صرف الشيكات، وعدم المرونة فى فتح الاعتمادات البنكية للواردات، وتباطؤ التحويلات من خلال الجهاز المصرفى.

وفى هذا السياق، أكد مدير غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، أن مصانع الحديد المحلية تعمل بأقل من ٤٠٪ من طاقتها الإنتاجية، فى ظل حالة الركود وعدم قيام التجار بسحب حصصهم، خوفا من الانفلات الأمنى على الطرق السريعة، مشيرا إلى أن المصانع تنتج كميات محدودة حسب الطلب.

ومن جانبه، قال هاشم الدجوى، عضو غرفة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية، إن سوق الحديد تمر بحالة ارتباك شديدة، مشيرا إلى أن سعر الطن يتراوح بين ٤٢٠٠ و٤٣٥٠ جنيهاً تسليم المصنع و٤٣٠٠ إلى ٤٥٠٠ جنيه للمستهلك.

ولفت محمد المراكبى، عضو غرفة الصناعات المعدنية، رئيس مصنع المراكبى للصلب، إلى أن استيراد خامات الحديد من بيليت وخردة شبه متوقف، بسبب ارتفاع أسعار الخامات عالميا، بالإضافة إلى الصعوبات الأخيرة التى تواجه الشركات فى فتح الاعتمادات المستندية من أجل الاستيراد.

حنفى

اليوم ■ الذهب يرتفع مع استقرار الأسواق وترقبها لأحداث اليابان ■ «أرامكو» تختار «سامسونج» لتنفيذ مشروع الشيبة لسوائل الغاز ■ الخام الأمريكى يرتفع أكثر من دولارين بسبب الشرق الأوسط

«المركزى» يؤكد استعداده لهبوط تدريجى للجنيه وإعادة شراء أذون الخزانة لتوفير سيولة للبنوك

كتب ـ محمد أحمد السعدنى ورويترز:

أكد البنك المركزى المصرى استعداده للسماح بهبوط تدريجى للجنيه فى الشهور القادمة، إذا تراجع الطلب على العملة، لكنه أشار إلى أنه لا يستهدف سعر صرف محدداً. وقال هشام رامز، نائب محافظ البنك، إن سياسة «المركزى» لا تستهدف أسعارا محددة للعملة، مشيرا إلى رغبة البنك فى أن تعكس السوق الأسعار من خلال العرض والطلب. وردا على سؤال لـ«رويترز» بشأن ما إذا كان هذا يعنى أن البنك سيسمح للعملة بالهبوط خلال الشهور المقبلة إذا تراجع الطلب عليها أجاب رامز «نعم». وقال محللون إن قيمة الجنيه تراجعت بالفعل بعد انهيار بعض الأركان الرئيسية للطلب، بما فيها السياحة والاستثمار الأجنبى خلال أسابيع من الاحتجاجات التى أطاحت بالرئيس السابق حسنى مبارك، لافتين إلى تراجع الجنيه بنحو ١,٨٪، مقابل الدولار منذ أحداث ثورة ٢٥ يناير. وقال هشام عز العرب، العضو المنتدب للبنك التجارى الدولى، إن أسعار صرف الجنيه دائما ما تتحدد وفق العرض والطلب فى سوق الصرف منذ تعويم الجنيه فى ٢٠٠٣.

وأضاف عز العرب فى تصريح لـ«المصرى اليوم»، أن سماح البنك المركزى بالهبوط التدريجى للجنيه لا يمنع تدخله، بين الوقت والآخر، لتوفير السيولة سواء بالجنيه أو بالدولار. وفى هذا السياق، توقع محمد أبوباشا الخبير لدى المجموعة المالية «هيرميس»، أن يتراجع الجنيه إلى ٦,٣٠، مقابل العملة الأمريكية بنهاية العام الحالى ٢٠١١.

من ناحية أخرى، قال نائب محافظ البنك المركزى إنه سيتم تحديد حجم اتفاقات إعادة شراء أذون الخزانة المقرر يوم الثلاثاء القادم فى نفس يوم المعاملة، لتوفير سيولة للبنوك المحلية.



١,١ مليار جنيه مديونية المستثمرين بالبورصة لشركات السمسرة..واتجاه لاستئناف التداول الأسبوع المقبل

كتب ـ عبدالرحمن شلبى:

كشفت شركة مصر للمقاصة أن مديونية المستثمرين فى البورصة لصالح شركات السمسرة تبلغ نحو ١,١ مليار جنيه، فى الوقت الذى أكد فيه مسؤولون فى إدارة البورصة أنه ستتم إعادة التداول الأسبوع المقبل عقب الانتهاء من الاستفتاء على التعديلات الدستورية أيا كانت نتائجه.

وقال محمد عبدالسلام، رئيس مجلس إدارة «مصر للمقاصة» فى تصريح خاص لـ«المصرى اليوم»، إن قرضى وزارة المالية وصندوق ضمان المخاطر سيغطيان نحو ٤٠٪ من حجم الائتمان الممنوح للمستثمرين من قبل شركات السمسرة «الكريدت»، موضحا أن قرض وزارة المالية البالغ نحو ٢٥٠ مليون جنيه، يمثل وحده نحو ٢٥٪ من حجم هذه المديونية.

واستبعد استئناف العمل فى البورصة الأسبوع الحالى، لعدم الانتهاء من كامل إجراءات دعم سوق الأوراق المالية. وفى هذا السياق، قال مسؤول بارز بالهيئة العامة للرقابة المالية، إن هناك اتجاهاً لاستئناف العمل فى البورصة الأسبوع المقبل بعد الانتهاء من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وقبل انتهاء المهلة المحددة لشطب اسم مصر من المؤشرات العالمية والباقى عليها ٥ جلسات والتى تحددت مسبقا بـ ٤٠ جلسة عمل.

وكان الدكتور سمير رضوان، وزير المال، قد أكد فى تصريحات له مؤخرا، أن البورصة ستعاود أعمالها قبل ٢٨ مارس الجارى.

من ناحية أخرى، تلقت البورصة إخطارا من النائب العام بتجميد أسهم وحسابات رجل الأعمال الأردنى فراس زهير عبداللطيف، وكذلك رجل الأعمال المصرى محمد محمود فرج عبدالوهاب وزوجته عائشة عبدالحميد سامى.


[redacted]

مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية فى حواره لـ«المصري اليوم»

اللواء ممدوح شاهين: الرئيس القادم «ملزم» بتغيير الدستور.. والقوات المسلحة لن تترك الشعب إلا بمؤسسات تشريعية قوية

هناك ٤٥ مليون ناخب لهم حق التصويت.. ولا يمكن إعداد دستور جديد فى شهر واحد كما يردد البعض

سنجرى انتخابات ديمقراطية.. ولا توجد مخاوف لدى الجيش من «الإخوان» ومن سيختاره الشعب بحرية سيمثله فى البرلمان

المجلس العسكرى استمد شرعيته من الشعب والثورة والدستور.. والقوات المسلحة تسلمت زمام الأمور قبل تنحى الرئيس

شاهين

أجرت الحوار - داليا عثمان

دعا اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المواطنين إلى المشاركة فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر إجراؤه بعد غد السبت، رافضا دعوات البعض لتنظيم مليونية غدا بميدان التحرير لرفض الاستفتاء، وقال فى حواره مع «المصرى اليوم» إنه فى حالة الخضوع لمن سيذهب إلى ميدان التحرير، فإن الأمر سيتحول إلى «فوضى»، وأنه لابد من الاحتكام للصندوق الانتخابى.. وفيما يلى نص الحوار:

■ **ما رد سيادتكم على الأصوات التى تنادى برفض التعديلات الدستورية وتطالب بدستور جديد وترى أنه يمكن إعداده فى فترة قصيرة؟**

- لا نستطيع عمل دستور كامل جديد فى الوقت الحالى، فإعداد المادة ٩٣ وحدها استغرق ١٠ أيام، ولا يمكن الانتهاء من تغيير الدستور بالكامل فى خلال شهر كما يردد البعض، بالإضافة إلى أن الظروف التى تمر بها البلاد من تزايد الاعتصامات والمطالبات الفئوية لا تهيئ لعمل دستور جديد.

■ **ماذا سيحدث لو لم يطلب الرئيس الجديد تغيير الدستور كما تنص المادة ١٨٩؟**

- الرئيس الجديد سيحكم بدستور ١٩٧١ والمواد المعدلة فيه لمدة معينة، ووفقا للمادة ١٨٩ المضافة، يطلب رئيس الجمهورية من أعضاء مجلسى الشعب والشورى إصدار دستور جديد، وتتشكل جمعية تأسيسية تقوم بذلك خلال فترة ٦ أشهر، وإذا تم التدقيق فى نص المادة، نجد أنها تنص على لفظ «يجتمع» رئيس الجمهورية ورئيسا مجلسى الشعب والشورى لإصدار دستور جديد، فلفظ «يجتمع» معناه إلزامًا، والقوات المسلحة لن تترك الشعب إلا بمؤسسات دستورية وتشريعية قوية.

■ **ما الخطوات التى سيتخذها المجلس العسكرى إذا ما أسفرت نتيجة الاستفتاء عن رفض التعديلات؟**

- فى كلتا الحالتين سيتم إعلان دستورى، ولكن مع اختلاف الإجراءات، فإذا ما جاءت النتيجة بـ«نعم»، ستكون المواد محل الاستفتاء هى أساس العمل، وإذا ما جاءت النتيجة بـ«لا» سيتم إعلان دستورى يتضمن أحكامًا عامة خلال فترة انتقالية وليس دستورًا جديدًا، فمثلا فى عام ١٩٥٢ تم عمل إعلان دستورى أول، ثم إعلان دستورى ثان، وتم فيهما وضع بعض النقاط، والعمل بها من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦، حتى تم عمل دستور جديد، وهو ما يسمى «الفترة الانتقالية».

■ **ما الخطوة المقبلة إذا ما تمت الموافقة على التعديلات؟**

- سيتم إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية، ويعود العمل بالدستور القديم وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته هو الذى عطل الدستور، ومن حقه أن يقرر العمل بالدستور، على أن يجتمع رئيس الجمهورية ورئيسا مجلسى الشعب والشورى لصياغة دستور جديد خلال فترة محددة.

■ **البعض يدعو إلى إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية.. لماذا يصر المجلس على إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الرئاسية؟**

- إذا جاء الرئيس أولا، سيتم تخويل جميع المهام إليه، بما فيها تشكيل مؤسسات الدولة، وبالتالى نخلق ديكتاتورا جديدا، لذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة يرى الانتخابات البرلمانية أولا ثم الرئاسية، وقد حددت المادة ٧٦ شروط ترشيح الرئيس.

■ **ماذا عن مخاوف البعض من أن الأحزاب الآن غير مؤهلة لخوض الانتخابات وأن القوى الوحيدة القادرة على خوضها الإخوان المسلمين وبقايا الحزب الوطنى؟**

- مصر بها ٢٥ حزبا، منها ٢٣ كانت موجودة خلال الفترة الأخيرة، وبرغم أن جماعة الإخوان ليست حزبا، فإن لها أرضية شعبية، وبالنسبة للأحزاب، ففور إجراء الاستفتاء سيتم تعديل قانون الأحزاب، وسنسمح بتأسيس الأحزاب فور الإخطار، ومن المتوقع أن تتم الانتخابات البرلمانية فى شهر سبتمبر المقبل، وهو ما سيتيح للأحزاب الجديدة مزيدا من الوقت لإنعاش الحراك السياسى والترويج لبرامجها.


اللواء ممدوح شاهين يتحدث إلى «المصرى اليوم»

■ **هل توجد مخاوف لدى المجلس الأعلى من صعود الإخوان فى مجلسى الشعب والشورى أو وصولهم للحكم؟**

- سنجرى انتخابات ديمقراطية ومن سيختاره الشعب سيمثله، أيا كان، فذلك الأمر لن يفرق مع القوات المسلحة، والمجلس الأعلى يناشد المواطنين الذهاب للصناديق، فلدى ٤٥ مليون ناخب نطالبهم بالمشاركة السياسية والتصويت فى جميع الفعاليات المقبلة، وأولاها الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بصرف النظر أن يقولوا «نعم» أو «لا».

■ **ما رأيك فى دعوة البعض لمظاهرة مليونية يوم الجمعة لرفض الاستفتاء؟**

- لكل شخص أهدافه وأغراضه وأجنداته، والديمقراطية الحقيقية تعنى تحقيق مصالح الأغلبية، وإذا افترضنا أن هناك مليونا سيذهبون إلى التحرير أو حتى مليونين، فهناك ٤٥ مليونا لهم حق التصويت، فالاحتكام يجب أن يكون إلى الصندوق، وإلا أصبحت فوضى، فهناك مثلا من ينادى بتشكيل مجلس رئاسى، والمجلس العسكرى يقوم الآن بمهام الرئيس، فهل يجوز أن تأتى بالرئيس و«بعد شوية تقوليله امشى وعايزين مجلس رئاسى»، وميزة القوات المسلحة أن بها إدارة عمل تستطيع إصدار قرارات حتى ولو كان بها نسبة ١٠٪ من الأخطاء.

■ **وماذا عن قانون مباشرة الحقوق السياسية ووضع المصريين فى الخارج؟**

- بناء على الاستفتاء سنعدل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب ومدته ستكون خمس سنوات، وقانون مجلس الشورى وقانون الانتخابات الرئاسية، بما يضمن حياة ديمقراطية أفضل، وسيصدر قانون الأحزاب خلال الأيام المقبلة، وفيما يخص المصريين بالخارج بقدر الإمكان سنتيح للموجودين بالخارج المشاركة، ولكن القانون يقول «قاض لكل صندوق» ولا أستطيع إرسال صندوق إلى الخارج، إلا إذا وفرت قاضيا له، وبالتالى ستتم تعديلات تشريعية خلال الفترة المقبلة بما يسمح بمشاركة المصريين بالخارج.

■ **ما رأى سيادتك فى اقتراح البعض بأن يتم الاستفتاء على تعديل مواد الدستور مادة مادة؟**

- أقول لهم: هل التعديلات الدستورية التى تمت قبل ذلك تم الاستفتاء عليها مادة مادة، وهل لو تم عمل دستور جديد سوف يستفتى عليه الشعب مادة مادة.

■ **ما كواليس تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد يوم ١١ فبراير الماضى؟**

- البعض كان يعتقد أن القوات المسلحة تولت بمقتضى الشرعية الثورية، ولكن ما حدث أن القوات المسلحة نزلت إلى الشارع وفقا لقرار رئيس الجمهورية باعتباره القيادة السياسية، ولكن البيانات التى صدرت من المجلس الأعلى تؤكد أن القوات المسلحة عندما وجدت البلاد فى حالة انهيار تدخلت باعتبارها القوى الوحيدة الموجودة على الساحة القادرة على حماية البلاد، وتولت إدارة شؤون البلاد بمقتضى البيان الذى أصدرته استنادا على المادة ٨٨ من دستور البلاد التى تقول إن القوات المسلحة مسؤولة عن أمن وحماية البلاد.

والقوات المسلحة تسلمت زمام الأمور قبل تنحى الرئيس بمقتضى البيان الذى صدر وقال إن القوات المسلحة تقر المطالب المشروعة للشعب المصرى، وأصبحت القوات المسلحة موجودة، وتدير زمام أمور القيادة السياسية، وتم تتويج ذلك بتفويض الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، وقد يتبادر لذهن البعض أن الجيش استمد شرعيته من الثورة، ولكن الحقيقة أن شرعيته استمدها من الشعب والثورة والدستور.

■ **البعض يدعى أن الوضع الآن يماثل ما حدث فى عام ١٩٥٢.. فما الفرق بينهما؟**

- بالطبع هناك فرق، فما حدث فى عام ١٩٥٢ هو بالفعل شرعية ثورية، لأن حركة الضباط الأحرار فى عام ١٩٥٢ هى التى قامت بالثورة وهى التى تولت مقاليد الحكم وعندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو، أصدروا أول إعلان دستورى فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢ وتم تعطيل الدستور فيه، وفى فبراير ١٩٥٣ أصدروا الإعلان الدستورى الثانى وأسقطوا الدستور، وعملوا بعض المواد التى تحكم هذه الفترة الانتقالية والتى جلس بموجبها الضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦ لحين صدور دستور ١٩٥٦.

الآن لدينا ظروف مختلفة، فالثورة التى قامت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ليست هى التى تولت الحكم، فضلا عن أن مساحة الحرية والديمقراطية فى الوقت الحالى تختلف عن ذى قبل، وعدد السكان يختلف، فكل هذه الظروف دفعت المجلس الأعلى لإصدار الإعلان الدستورى الذى ينص على تعطيل العمل بالدستور، خاصة أن الشارع كانت له مطالب، منها تغيير المادة ٧٧ وكانت تمثل مشكلة له، والمادة ٧٦، والمادة ٨٨، فشكلنا لجنة من فقهاء الدستور، تمثل جميع طوائف المجتمع وكلفناها بتعديل مواد ٧٧ و٧٦ و٨٨ و٩٣ وإلغاء المادة ١٧٩.

قائد الشرطة العسكرية لـ«المصري اليوم»

اللواء حمدى بادين: سوف نطبق قانون البلطجة على من يعوق التصويت فى الاستفتاء


اللواء حمدى بادين أثناء حواره مع «المصرى اليوم»

تأمين ٩٢٧٣ مركزاً انتخابياً بواسطة الجيش والشرطة وإنشاء مركز عمليات للسيطرة على أى طوارئ

كتبت - داليا عثمان:

أكد اللواء حمدى بادين، قائد الشرطة العسكرية أن جميع اللجان الانتخابية على مستوى الجمهورية، التى يصل عددها إلى ٩٢٧٣ مركزا انتخابيا ستكون مؤمنة بواسطة القوات المسلحة وأفراد من الشرطة العسكرية، مشيرا إلى أن تأمين اللجان سيكون كافيا، وأنه يوجد فى كل مركز للتصويت قوة للتدخل فى حالة حدوث أى موقف يؤثر على سير الاستفتاء.

وقال بادين: «توجد فى كل لجنة استعدادات واحتياطات للتدخل فى حالة حدوث أى مواقف»، وأضاف، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: «حرية الرأى مكفولة للجميع وأى مواطن حر فى رأيه وطبقا للتعليمات الصادرة من قانون الانتخاب يدخل المواطن للإدلاء بصوته بمنتهى الحرية، فالقوات المسلحة تريد تحقيق ما يريده الشعب».

وحول ضوابط الدخول إلى مراكز التصويت والتحقق من هوية الشخص، أجاب بادين قائلا: «الشعب المصرى اليوم أصبح على قدر كبير من الوعى ووسائل الإعلام لها دور كبير فى تلك التوعية، ومن يحق له الاستفتاء عليه التوجه إلى صناديق الاقتراع، وسيكون الاستفتاء ببطاقة الرقم القومى»، مشيرا إلى أن القوات المسلحة سيكون لديها فى كل مكان مركز عمليات لمتابعة الأوضاع بهدف المتابعة والمراقبة والسيطرة على أى طوارئ.

وبالنسبة للتحذير الذى أصدرته القوات المسلحة بتطبيق قانون البلطجة على من يعوق عملية التصويت، أوضح قائد الشرطة العسكرية، أن البيان يحذر من تواجد أى أعمال بلطجة أمام اللجان، ومنع المواطنين من دخولها، وترويع المواطنين، وهو ما يعنى أنه سيتم تطبيق قانون البلطجة على من يقوم بذلك، وسيتم تحويله للقضاء العسكرى.

وأكد بادين أنه تمت السيطرة على أعمال البلطجة التى كانت منتشرة ليلا ونهارا، وأغلبها كان فى المناطق النائية، بالتعاون مع الشرطة المدنية، مشيرا إلى أن القوات المسلحة بالتعاون مع الشرطة فى سبيلها للسيطرة على حالة الانفلات الأمنى، ولكنه قال إنه من الصعب تحديد مدى زمنى لذلك، مشددا على أهمية تواجد الشرطة المدنية فى الوقت الحالى، قائلا: «الشرطة مؤسسة لها احترامها ودورها الوطنى، وإذا كان حدث خطأ من بعضهم، فلا نعمم على الشرطة كلها».

ونفى ما تردد عن قيام الشرطة العسكرية بتعذيب المواطنين يوم فض الاعتصام بميدان التحرير أو تعذيب مواطنين داخل المتحف المصرى، أو ما يثار عن استخدام الجيش للقوة، مشددا على أن القوات المسلحة أكدت فى أكثر من مناسبة أنها لم ولن تستخدم القوة ضد الشعب، منوها بأن دور الشرطة العسكرية حفظ النظام، وأن السلاح الذى فى يدها هو شخصه، أى فرد الشرطة.

وفيما يخص أحداث وزارة الداخلية بلاظوغلى، عندما حاول البعض اقتحام الوزارة، أوضح أنه تم إبلاغ الشرطة العسكرية بوجود مجموعة من الشباب تحاول دخول المبنى بالقوة، فجاءت المركبة وألقت القبض عليهم، وتم توجيههم إلى جهة التحقيق.

وعن أحداث الأوتوستراد إثر أحداث الفتنة الطائفية بقرية صول بمركز أطفيح، قال إن الشرطة العسكرية فصلت بين القوتين فقط، بوضع الوحدات العسكرية الكبيرة بينهما، مبررا ذلك بأن الوضع وقتها كان سيئًا جدا، مؤكدا أنه كان يمكن أن يقع عدد كبير من الشهداء بين صفوف الجيش فى هذا اليوم، بسبب إصرار الجيش على عدم توجيه القوة ضد الشعب.

وحول تنفيذ حظر التجول، قال بادين إن الشرطة العسكرية لا تنفذ حظر التجول وحدها، ولكنها تعمل مع المنطقة المركزية وجميع الوحدات الفرعية الصغرى المشتركة فى التأمين وفرض حظر التجول، مشيرا إلى أن هناك حالات إنسانية، يتم استثناؤها من الحظر، مثل السيارات التى تنقل مواد بترولية، أو مواد غذائية، وأيضا جميع العاملين فى شركات الطيران والمطارات الموانئ، والحالات المرضية.

بلاغ للنائب العام يتهم شركة دواء عالمية بطرح مستحضر محظور تداوله فى الأسواق

كتب - عماد السيد:

اتهم المركز المصرى للحق فى الدواء «ابن سينا» شركة جلاكسو سميث كلاين بالاستمرار فى إنتاج وطرح عقار الأفانديا للبيع فى السوق المصرية، رغم منع تداوله قبل عام لما يمثله من خطورة - حسب تقارير المنظمات الدوائية العالمية - على صحة الإنسان وتسببه فى مخاطر للقلب والكلى.

وأكد البلاغ الذى تقدم به محمود فؤاد، رئيس المركز، للنائب العام ضد كل من شركة جلاكسو سميث كلاين مصر وإدارة الصيدلة بوزارة الصحة أن العقار مازال متداولا فى الصيدليات رغم صدور قرار سحبه منذ عام تحت سمع وبصر الإدارة.

وأشار البلاغ إلى أن العقار يصيب الإنسان بمخاطر شديدة على القلب والكلى ويتسبب فى حدوث وفيات وتم شراء عدد من العبوات من صيدليات بمدينة السلام والجيزة والتجمع الخامس بمبلغ ٧٧ جنيها للعبوة وهو السعر الذى كان متداولا قبل حظر العقار.

وأوضح فؤاد أن الصيادلة الذين باعوا العقار أكدوا أنهم لم يخضعوا للتفتيش الصيدلى ولم يطالبهم أحد بإعادة العقار للشركة المنتجة.

من جانبه أكد الدكتور أشرف بيومى، رئيس الإدارة المركزية لشؤون الصيدلة أن الإدارة أصدرت قراراتها فور صدور قرار حظر التداول بسحب العقار من السوق، ونظمت حملة من مفتشى الإدارة جمعت ١١٥ ألف عبوة على مستوى الجمهورية تحوى ١٫٦ مليون قرص وتم حرقها فى ٢٤ يناير الماضى، كما جمعت الشركة وإدارة التفتيش ١٠٠٠ عبوة بها ١٤ ألف قرص خلال الفترة الماضية، وجار متابعة السوق لجمع أى عبوات لدى الصيادلة لإعدامها.

وقال الدكتور شوقى حداد، رئيس لجنة آداب المهنة بنقابة الأطباء إن أى طبيب تثبت كتابته لهذا العقار مع علمه بحظره وخطورته ستتم إحالته للهيئة التأديبية بالنقابة لتوقيع جزاءات عليه تبدأ بلفت النظر وتنتهى بالوقف عن العمل.

كانت إدارة الصيدلة قررت حظر تداول «الأفانديا» بناء على قرار هيئة الغذاء والدواء الأمريكية التى سحبت المستحضر من الأسواق لخطورته الجسيمة على صحة المواطنين وتبعتها الوكالة الأوروبية لمراقبة الدواء وأعقبهما فى اليوم نفسه قرار وزارة الصحة المصرية بسحب العقار من السوق المحلية.

حاتم

اللواء العيسوى أثناء اجتماعه مع مساعديه

وزير الداخلية يبحث مع مساعديه ومديرى الأمن إجراءات تأمين «الاستفتاء»

«العيسوى» يطالب الشرطة بالحزم تجاه التجاوزات والالتزام بالدستور وحقوق الإنسان مع المواطنين

كتب - فاروق الدسوقى:

أكد منصور العيسوى، وزير الداخلية، أهمية اتخاذ أجهزة الأمن المختصة كل ما من شأنه التسهيل والتيسير على المواطنين من أجل المشاركة فى الاستفتاء ولضمان إبداء المواطنين آراءهم على التعديلات الدستورية المقرر إجراؤه بعد غد، فى جو آمن ومحايد، بما يضمن ترسيخ مسيرة الديمقراطية والتأكيد على حق جميع المواطنين فى ممارسة حقوقهم السياسية والدستورية.

وشدد «العيسوى» خلال لقائه بمساعديه فى مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية ومديرى الأمن بمختلف المحافظات أمس الأول، على أهمية مواكبة وتفاعل السياسات الأمنية مع الإيقاع المتسارع للإصلاح الذى تشهده البلاد فى الفترة الحالية، مؤكدا التمسك بسياسة الحزم إزاء أى تجاوز للشرعية مع التزام العمل الأمنى باحترام الدستور وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

واستعرض «العيسوى» خلال اللقاء خطط وإجراءات تأمين لجان الاستفتاء، بالتنسيق والتعاون مع القوات المسلحة، مشدداً على ضرورة العمل على استكمال دعم وتطوير فعاليات الأمن الجنائى وتحقيق معدلات متزايدة فى مجال ضبط الجريمة، والتصدى الحاسم لجميع صور الخروج على الشرعية والقانون، لاسيما التى تمس مباشرة أمن المواطن وسكينته، منوها بضرورة المتابعة الميدانية المستمرة من جانب القيادات لمختلف الخطط الأمنية، والعمل على تحقيق التطوير النوعى والكمى ورفع كفاءة الأداء بمختلف القطاعات، مشيراً إلى أهمية التنسيق والتعاون بين شتى قطاعات العمل الأمنى بالوزارة وذلك تحقيقاً لمنظومة العمل الأمنى المتكاملة.

وجدد «العيسوى» تأكيده على أهمية التزام أجهزة الشرطة بمبدأ الشرعية وسيادة القانون باعتبارهما من ثوابت العمل الشرطى، مشيراً إلى أهمية حسن معاملة الجمهور ودعم العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن.



[redacted]

مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية فى حواره لـ«المصري اليوم»

اللواء ممدوح شاهين: الرئيس القادم «ملزم» بتغيير الدستور.. والقوات المسلحة لن تترك الشعب إلا بمؤسسات تشريعية قوية

هناك ٤٥ مليون ناخب لهم حق التصويت.. ولا يمكن إعداد دستورد جديد فى شهر واحد كما يردد البعض

سنجرى انتخابات ديمقراطية.. ولا توجد مخاوف لدى الجيش من «الإخوان» ومن سيختاره الشعب بحرية سيمثله فى البرلمان

المجلس العسكرى استمد شرعيته من الشعب والثورة والدستور.. والقوات المسلحة تسلمت زمام الأمور قبل تنحى الرئيس

شاهين

أجرت الحوار - داليا عثمان

دعا اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المواطنين إلى المشاركة فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر إجراؤه بعد غد السبت، رافضا دعوات البعض لتنظيم مليونية غدا بميدان التحرير لرفض الاستفتاء، وقال فى حواره مع «المصرى اليوم» إنه فى حالة الخضوع لمن سيذهب إلى ميدان التحرير، فإن الأمر سيتحول إلى «فوضى»، وأنه لابد من الاحتكام للصندوق الانتخابى.. وفيما يلى نص الحوار:

■ ما رد سيادتكم على الأصوات التى تنادى برفض التعديلات الدستورية وتطالب بدستور جديد وترى أنه يمكن إعداده فى فترة قصيرة؟

- لا نستطيع عمل دستور كامل جديد فى الوقت الحالى، فإعداد المادة ٩٣ وحدها استغرق ١٠ أيام، ولا يمكن الانتهاء من تغيير الدستور بالكامل فى خلال شهر كما يردد البعض، بالإضافة إلى أن الظروف التى تمر بها البلاد من تزايد الاعتصامات والمطالبات الفئوية لا تهيئ لعمل دستور جديد.

■ ماذا سيحدث لو لم يطلب الرئيس الجديد تغيير الدستور كما تنص المادة ١٨٩؟

- الرئيس الجديد سيحكم بدستور ١٩٧١ والمواد المعدلة فيه لمدة معينة، ووفقا للمادة ١٨٩ المضافة، يطلب رئيس الجمهورية من أعضاء مجلسى الشعب والشورى إصدار دستور جديد، وتتشكل جمعية تأسيسية تقوم بذلك خلال فترة ٦ أشهر، وإذا تم التدقيق فى نص المادة، نجد أنها تنص على لفظ «يجتمع» رئيس الجمهورية ورئيسا مجلسى الشعب والشورى لإصدار دستور جديد، فلفظ «يجتمع» معناه إلزامًا، والقوات المسلحة لن تترك الشعب إلا بمؤسسات دستورية وتشريعية قوية.

■ ما الخطوات التى سيتخذها المجلس العسكرى إذا ما أسفرت نتيجة الاستفتاء عن رفض التعديلات؟

- فى كلتا الحالتين سيتم إعلان دستورى، ولكن مع اختلاف الإجراءات، فإذا ما جاءت النتيجة بـ«نعم»، ستكون المواد محل الاستفتاء هى أساس العمل، وإذا ما جاءت النتيجة بـ«لا» سيتم إعلان دستورى يتضمن أحكامًا عامة خلال فترة انتقالية وليس دستورًا جديدًا، فمثلا فى عام ١٩٥٢ تم عمل إعلان دستورى أول، ثم إعلان دستورى ثان، وتم فيهما وضع بعض النقاط، والعمل بها من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦، حتى تم عمل دستور جديد، وهو ما يسمى «الفترة الانتقالية».

■ ما الخطوة المقبلة إذا ما تمت الموافقة على التعديلات؟

- سيتم إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية، ويعود العمل بالدستور القديم وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته هو الذى عطل الدستور، ومن حقه أن يقرر العمل بالدستور، على أن يجتمع رئيس الجمهورية ورئيسا مجلسى الشعب والشورى لصياغة دستور جديد خلال فترة محددة.

■ البعض يدعو إلى إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية.. لماذا يصر المجلس على إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الرئاسية؟

- إذا جاء الرئيس أولا، سيتم تخويل جميع المهام إليه، بما فيها تشكيل مؤسسات الدولة، وبالتالى نخلق ديكتاتورا جديدا، لذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة يرى الانتخابات البرلمانية أولا ثم الرئاسية، وقد حددت المادة ٧٦ شروط ترشيح الرئيس.

■ ماذا عن مخاوف البعض من أن الأحزاب الآن غير مؤهلة لخوض الانتخابات وأن القوى الوحيدة القادرة على خوضها الإخوان المسلمين وبقايا الحزب الوطنى؟

- مصر بها ٢٥ حزبا، منها ٢٣ كانت موجودة خلال الفترة الأخيرة، وبرغم أن جماعة الإخوان ليست حزبا، فإن لها أرضية شعبية، وبالنسبة للأحزاب، ففور إجراء الاستفتاء سيتم تعديل قانون الأحزاب، وسنسمح بتأسيس الأحزاب فور الإخطار، ومن المتوقع أن تتم الانتخابات البرلمانية فى شهر سبتمبر المقبل، وهو ما سيتيح للأحزاب الجديدة مزيدا من الوقت لإنعاش الحراك السياسى والترويج لبرامجها.

■ هل توجد مخاوف لدى المجلس الأعلى من صعود الإخوان فى مجلسى الشعب والشورى أو وصولهم للحكم؟

- سنجرى انتخابات ديمقراطية ومن سيختاره الشعب سيمثله، أيا كان، فذلك الأمر لن يفرق مع القوات المسلحة، والمجلس الأعلى يناشد المواطنين الذهاب للصناديق، فلدى ٤٥ مليون ناخب نطالبهم بالمشاركة السياسية والتصويت فى جميع الفعاليات المقبلة، وأولاها الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بصرف النظر أن يقولوا «نعم» أو «لا».

اللواء ممدوح شاهين يتحدث إلى «المصرى اليوم»

■ ما رأيك فى دعوة البعض لمظاهرة مليونية يوم الجمعة لرفض الاستفتاء؟

- لكل شخص أهدافه وأغراضه وأجنداته، والديمقراطية الحقيقية تعنى تحقيق مصالح الأغلبية، وإذا افترضنا أن هناك مليونا سيذهبون إلى التحرير أو حتى مليونين، فهناك ٤٥ مليونا لهم حق التصويت، فالاحتكام يجب أن يكون إلى الصندوق، وإلا أصبحت فوضى، فهناك مثلا من ينادى بتشكيل مجلس رئاسى، والمجلس العسكرى يقوم الآن بمهام الرئيس، فهل يجوز أن تأتى بالرئيس و«بعد شوية تقوليله امشى وعايزين مجلس رئاسى»، وميزة القوات المسلحة أن بها إدارة عمل تستطيع إصدار قرارات حتى ولو كان بها نسبة ١٠٪ من الأخطاء.

■ وماذا عن قانون مباشرة الحقوق السياسية ووضع المصريين فى الخارج؟

- بناء على الاستفتاء سنعدل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب ومدته ستكون خمس سنوات، وقانون مجلس الشورى وقانون الانتخابات الرئاسية، بما يضمن حياة ديمقراطية أفضل، وسيصدر قانون الأحزاب خلال الأيام المقبلة، وفيما يخص المصريين بالخارج بقدر الإمكان سنتيح للموجودين بالخارج المشاركة، ولكن القانون يقول «قاض لكل صندوق» ولا أستطيع إرسال صندوق إلى الخارج، إلا إذا وفرت قاضيا له، وبالتالى ستتم تعديلات تشريعية خلال الفترة المقبلة بما يسمح بمشاركة المصريين بالخارج.

■ ما رأى سيادتك فى اقتراح البعض بأن يتم الاستفتاء على تعديل مواد الدستور مادة مادة؟

- أقول لهم: هل التعديلات الدستورية التى تمت قبل ذلك تم الاستفتاء عليها مادة مادة، وهل لو تم عمل دستور جديد سوف يستفتى عليه الشعب مادة مادة.

■ ما كواليس تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد يوم ١١ فبراير الماضى؟

- البعض كان يعتقد أن القوات المسلحة تولت بمقتضى الشرعية الثورية، ولكن ما حدث أن القوات المسلحة نزلت إلى الشارع وفقا لقرار رئيس الجمهورية باعتباره القيادة السياسية، ولكن البيانات التى صدرت من المجلس الأعلى تؤكد أن القوات المسلحة عندما وجدت البلاد فى حالة انهيار تدخلت باعتبارها القوى الوحيدة الموجودة على الساحة القادرة على حماية البلاد، وتولت إدارة شؤون البلاد بمقتضى البيان الذى أصدرته استنادا على المادة ٨٨ من دستور البلاد التى تقول إن القوات المسلحة مسؤولة عن أمن وحماية البلاد.

والقوات المسلحة تسلمت زمام الأمور قبل تنحى الرئيس بمقتضى البيان الذى صدر وقال إن القوات المسلحة تقر المطالب المشروعة للشعب المصرى، وأصبحت القوات المسلحة موجودة، وتدير زمام أمور القيادة السياسية، وتم تتويج ذلك بتفويض الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، وقد يتبادر لذهن البعض أن الجيش استمد شرعيته من الثورة، ولكن الحقيقة أن شرعيته استمدها من الشعب والثورة والدستور.

■ البعض يدعى أن الوضع الآن يماثل ما حدث فى عام ١٩٥٢.. فما الفرق بينهما؟

- بالطبع هناك فرق، فما حدث فى عام ١٩٥٢ هو بالفعل شرعية ثورية، لأن حركة الضباط الأحرار فى عام ١٩٥٢ هى التى قامت بالثورة وهى التى تولت مقاليد الحكم وعندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو، أصدروا أول إعلان دستورى فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢ وتم تعطيل الدستور فيه، وفى فبراير ١٩٥٣ أصدروا الإعلان الدستورى الثانى وأسقطوا الدستور، وعملوا بعض المواد التى تحكم هذه الفترة الانتقالية والتى جلس بموجبها الضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦ لحين صدور دستور ١٩٥٦.

الآن لدينا ظروف مختلفة، فالثورة التى قامت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ليست هى التى تولت الحكم، فضلا عن أن مساحة الحرية والديمقراطية فى الوقت الحالى تختلف عن ذى قبل، وعدد السكان يختلف، فكل هذه الظروف دفعت المجلس الأعلى لإصدار الإعلان الدستورى الذى ينص على تعطيل العمل بالدستور، خاصة أن الشارع كانت له مطالب، منها تغيير المادة ٧٧ وكانت تمثل مشكلة له، والمادة ٧٦، والمادة ٨٨، فشكلنا لجنة من فقهاء الدستور، تمثل جميع طوائف المجتمع وكلفناها بتعديل مواد ٧٧ و٧٦ و٨٨ و٩٣ وإلغاء المادة ١٧٩.

قائد الشرطة العسكرية لـ«المصري اليوم»

اللواء حمدى بادين: سوف نطبق قانون البلطجة على من يعوق التصويت فى الاستفتاء

تأمين ٩٢٧٣ مركزاً انتخابياً بواسطة الجيش والشرطة وإنشاء مركز عمليات للسيطرة على أى طوارئ

كتبت - داليا عثمان:

أكد اللواء حمدى بادين، قائد الشرطة العسكرية أن جميع اللجان الانتخابية على مستوى الجمهورية، التى يصل عددها إلى ٩٢٧٣ مركزا انتخابيا ستكون مؤمنة بواسطة القوات المسلحة وأفراد من الشرطة العسكرية، مشيرا إلى أن تأمين اللجان سيكون كافيا، وأنه يوجد فى كل مركز للتصويت قوة للتدخل فى حالة حدوث أى موقف يؤثر على سير الاستفتاء.

وقال بادين: «توجد فى كل لجنة استعدادات واحتياطات للتدخل فى حالة حدوث أى مواقف»، وأضاف، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: «حرية الرأى مكفولة للجميع وأى مواطن حر فى رأيه وطبقا للتعليمات الصادرة من قانون الانتخاب يدخل المواطن للإدلاء بصوته بمنتهى الحرية، فالقوات المسلحة تريد تحقيق ما يريده الشعب».

وحول ضوابط الدخول إلى مراكز التصويت والتحقق من هوية الشخص، أجاب بادين قائلا: «الشعب المصرى اليوم أصبح على قدر كبير من الوعى ووسائل الإعلام لها دور كبير فى تلك التوعية، ومن يحق له الاستفتاء عليه التوجه إلى صناديق الاقتراع، وسيكون الاستفتاء ببطاقة الرقم القومى»، مشيرا إلى أن القوات المسلحة سيكون لديها فى كل مكان مركز عمليات لمتابعة الأوضاع بهدف المتابعة والمراقبة والسيطرة على أى طوارئ.

وبالنسبة للتحذير الذى أصدرته القوات المسلحة بتطبيق قانون البلطجة على من يعوق عملية التصويت، أوضح قائد الشرطة العسكرية، أن البيان يحذر من تواجد أى أعمال بلطجة أمام اللجان، ومنع المواطنين من دخولها، وترويع المواطنين، وهو ما يعنى أنه سيتم تطبيق قانون البلطجة على من يقوم بذلك، وسيتم تحويله للقضاء العسكرى.

وأكد بادين أنه تمت السيطرة على أعمال البلطجة التى كانت منتشرة ليلا ونهارا، وأغلبها كان فى المناطق النائية، بالتعاون مع الشرطة المدنية، مشيرا إلى أن القوات المسلحة بالتعاون مع الشرطة فى سبيلها للسيطرة على حالة الانفلات الأمنى، ولكنه قال إنه من الصعب تحديد مدى زمنى لذلك، مشددا على أهمية تواجد الشرطة المدنية فى الوقت الحالى، قائلا: «الشرطة مؤسسة لها احترامها ودورها الوطنى، وإذا كان حدث خطأ من بعضهم، فلا نعمم على الشرطة كلها».

ونفى ما تردد عن قيام الشرطة العسكرية بتعذيب المواطنين يوم فض الاعتصام بميدان التحرير أو تعذيب مواطنين داخل المتحف المصرى، أو ما يثار عن استخدام الجيش للقوة، مشددا على أن القوات المسلحة أكدت فى أكثر من مناسبة أنها لم ولن تستخدم القوة ضد الشعب، منوها بأن دور الشرطة العسكرية حفظ النظام، وأن السلاح الذى فى يدها هو شخصه، أى فرد الشرطة.


اللواء حمدى بادين

وفيما يخص أحداث وزارة الداخلية بلاظوغلى، عندما حاول البعض اقتحام الوزارة، أوضح أنه تم إبلاغ الشرطة العسكرية بوجود مجموعة من الشباب تحاول دخول المبنى بالقوة، فجاءت المركبة وألقت القبض عليهم، وتم توجيههم إلى جهة التحقيق.

وعن أحداث الأوتوستراد إثر أحداث الفتنة الطائفية بقرية صول بمركز أطفيح، قال إن الشرطة العسكرية فصلت بين القوتين فقط، بوضع الوحدات العسكرية الكبيرة بينهما، مبررا ذلك بأن الوضع وقتها كان سيئًا جدا، مؤكدا أنه كان يمكن أن يقع عدد كبير من الشهداء بين صفوف الجيش فى هذا اليوم، بسبب إصرار الجيش على عدم توجيه القوة ضد الشعب.

وحول تنفيذ حظر التجول، قال بادين إن الشرطة العسكرية لا تنفذ حظر التجول وحدها، ولكنها تعمل مع المنطقة المركزية وجميع الوحدات الفرعية الصغرى المشتركة فى التأمين وفرض حظر التجول، مشيرا إلى أن هناك حالات إنسانية، يتم استثناؤها من الحظر، مثل السيارات التى تنقل مواد بترولية، أو مواد غذائية، وأيضا جميع العاملين فى شركات الطيران والمطارات الموانئ، والحالات المرضية.

بلاغ للنائب العام يتهم شركة دواء عالمية بطرح مستحضر محظور تداوله فى الأسواق

كتب ـ عماد السيد:

اتهم المركز المصرى للحق فى الدواء «ابن سينا» شركة جلاكسو سميث كلاين بالاستمرار فى إنتاج وطرح عقار الأفانديا للبيع فى السوق المصرية، رغم منع تداوله قبل عام لما يمثله من خطورة ـ حسب تقارير المنظمات الدوائية العالمية ـ على صحة الإنسان وتسببه فى مخاطر للقلب والكلى.

وأكد البلاغ الذى تقدم به محمود فؤاد، رئيس المركز، للنائب العام ضد كل من شركة جلاكسو سميث كلاين مصر وإدارة الصيدلة بوزارة الصحة أن العقار مازال متداولا فى الصيدليات رغم صدور قرار سحبه منذ عام تحت سمع وبصر الإدارة.

وأشار البلاغ إلى أن العقار يصيب الإنسان بمخاطر شديدة على القلب والكلى ويتسبب فى حدوث وفيات وتم شراء عدد من العبوات من صيدليات بمدينة السلام والجيزة والتجمع الخامس بمبلغ ٧٧ جنيها للعبوة وهو السعر الذى كان متداولا قبل حظر العقار.

وأوضح فؤاد أن الصيادلة الذين باعوا العقار أكدوا أنهم لم يخضعوا للتفتيش الصيدلى ولم يطالبهم أحد بإعادة العقار للشركة المنتجة.

من جانبه أكد الدكتور أشرف بيومى، رئيس الإدارة المركزية لشؤون الصيدلة أن الإدارة أصدرت قراراتها فور صدور قرار حظر التداول بسحب العقار من السوق، ونظمت حملة من مفتشى الإدارة جمعت ١١٥ ألف عبوة على مستوى الجمهورية تحوى ١,٦ مليون قرص وتم حرقها فى ٢٤ يناير الماضى، كما جمعت الشركة وإدارة التفتيش ١٠٠٠ عبوة بها ١٤ ألف قرص خلال الفترة الماضية، وجار متابعة السوق لجمع أى عبوات لدى الصيادلة لإعدامها.

وقال الدكتور شوقى حداد، رئيس لجنة آداب المهنة بنقابة الأطباء إن أى طبيب تثبت كتابته لهذا العقار مع علمه بحظره وخطورته ستتم إحالته للهيئة التأديبية بالنقابة لتوقيع جزاءات عليه تبدأ بلفت النظر وتنتهى بالوقف عن العمل.

كانت إدارة الصيدلة قررت حظر تداول «الأفانديا» بناء على قرار هيئة الغذاء والدواء الأمريكية التى سحبت المستحضر من الأسواق لخطورته الجسيمة على صحة المواطنين وتبعتها الوكالة الأوروبية لمراقبة الدواء وأعقبهما فى اليوم نفسه قرار وزارة الصحة المصرية بسحب العقار من السوق المحلية.

خطة حكومية لإحياء القطن المصرى.. و«أبوحديد»: نستهدف زيادة المساحة المنزرعة إلى ٧٠٠ ألف فدان

كتب-متولى سالم:

أعلن الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، الانتهاء من وضع خطة جديدة للتوسع فى المساحات المنزرعة بالقطن، والوصول بها إلى ٥٠٠ ألف فدان الموسم المقبل، بدلا من ٣٠٠ ألف فدان موسم ٢٠١٠، تمهيدا للوصول بها إلى أكثر من ٧٠٠ ألف فدان خلال عامين.

وأوضح «أبوحديد»، فى تصريحات صحفية أمس، أن الخطة تعتمد على تطوير بحوث القطن لتخفيض تكلفة الإنتاج، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى الجنى الآلى، بالإضافة إلى البدء فى تنفيذ خطة حكومية لتطوير صناعة الغزل والنسيج. وأضاف «أبوحديد»، أن مشروع إحياء زراعة القطن المصرى، يستهدف إعادة مكانته فى السوق الدولية، بما يحقق أعلى عائد للمزارع والاقتصاد القومى.

وأكد «أبوحديد»، أنه تقرر إنتاج التقاوى المعتمدة للقطن، طبقا للتعاقدات التى يتم إبرامها بين الإدارة المركزية لانتاج التقاوى، وكبار منتجى القطن. على أن تتولى لجنة تنظيم تجارة القطن بالداخل إنشاء حلقات لـ«أقطان الإكثار» بتلك المراكز، وإعلان شركات تجارة القطن للتقدم بشرائها بداية الموسم، مع تحديد المحالج التى ستتعامل مع أقطان الإكثار.

ولفت «أبوحديد» إلى أن مجلس القطن التابع للوزارة، سوف يقوم بإنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن، يتم تمويله من التعاونيات، والمزارعين، والشركات، مضيفا أنه سيتم التنسيق بين الجهات المعنية للإسراع فى تنفيذ مشروع إنشاء صندوق موازن الأسعار.

فريد

وقال وزير الزراعة، إنه يجرى حاليا دراسة إمكانية زراعة أصناف متوسطة الطول وعالية الإنتاجية فى مناطق الصعيد لتلبية احتياجات المغازل المحلية للحد من استيراد الأقطان بجانب التنسيق مع الجهات المعنية بتجارة وتصدير وتصنيع القطن.

كما تدرس وزارة الزراعة تحصيل مبلغ «جنيه واحد»، عن كل قنطار قطن يتم استيراده من الخارج، خلال إجراءات الحجر الزراعى فى الموانئ، لتتم الاستفادة منها فى تمويل بحوث تطوير القطن والصرف على لجان فحص القطن المستورد من الخارج.

الإعلان عن تأسيس حزب ليبرالى يضم فنانين ومثقفين وجماعات دينية قبطية وإسلامية

«أ.ش.أ»

أعلن عدد من الفنانين والمثقفين وشباب ثورة ٢٥ يناير، فى لقاء موسع عُقد أمس بالإسكندرية، عن تأسيس حزب ليبرالى جديد، يلتزم بالأعمال المدنية ويحقق عدالة التوزيع ويدافع عن محدودى الدخل وتحسين خدمات التعليم والتأمين الصحى، مع إقرار مبادئ المواطنة، والالتزام باقتصاديات السوق، ويضم الحزب فى عضويته الدكتور عمرو حمزاوى، مدير أبحاث الشرق الأوسط فى مؤسسة «كارنيجى» للسلام ببيروت، والمخرج خالد يوسف، والفنانة بسمة، والعديد من كبار الفنانين وأفراد مؤسسة العدل جروب للإنتاج الفنى والسينمائى.

وقال الدكتور عمرو حمزاوى، خلال لقائه أمس، الأربعاء، بمركز الإسكندرية للإبداع، إن الحزب الجديد يضم فى عضويته مجموعات دينية إسلامية وقبطية وكبار الدبلوماسيين، موضحًا أن الحزب الجديد، الذى لم يتحدد اسمه بعد، يجمع بين التيارات الدينية ومجموعات من شباب ثورة ٢٥ يناير الذين شاركوا فى تغيير النظام.

من جانبه، أشار ناصر عبد الحميد، أحد مؤسسى الحزب، إلى أن مشروع تأسيس الحزب الجديد انضمت إليه مجموعات دينية قبطية كبرى تتراوح أعدادها بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف شخص، إلى جانب المجموعات الإسلامية، مؤكدا أن الحزب الجديد يعبر عن الشعب المصرى بجميع فئاته.

وأوضح عبد الحميد أنه من المقرر عقد مؤتمر للإعلان عن تأسيس الحزب الجديد خلال ١٥ يوما، منوها بأنه تجرى حاليا عملية تأسيس الحزب الجديد من خلال عقد اللقاءات فى جميع المحافظات وأقاليم الجمهورية لنشر الوعى بين الجمهور بأهداف الحزب وبرنامجه.

● الاحتفاء بعبود الزمر بعد خروجه من السجن!! ●

إشمعنى أنا يعنى... أدى عاشر واحد أموّته ومحدش عايز يعملى زفه برضه

«أبوغازى» يعين «مجاهد» رئيسًا لـ«هيئة الكتاب» وسعد عبدالرحمن لقصور الثقافة

كتبت– فتحية الدخاخنى:

قرر الدكتور عماد أبوغازى، وزير الثقافة، مساء أمس، تعيين الدكتور أحمد مجاهد رئيسا لهيئة الكتاب، وتعيين الدكتور سعد عبدالرحمن، رئيسًا لهيئة قصور الثقافة.

كان منصب رئيس الهيئة العامة للكتاب شاغرا منذ وفاة الدكتور ناصر الأنصارى فى أكتوبر ٢٠٠٩، وأصدر فاروق حسنى، وزير الثقافة الأسبق، قرارا بتكليف الدكتور صابر عرب، رئيس دار الكتب والوثائق القومية، بالإشراف على هيئة الكتاب لحين تعيين رئيس لها.

وشغل مجاهد منصب رئيس هيئة قصور الثقافة، التى شهدت فى الأسابيع الأخيرة تظاهر عدد من موظفى الهيئة للمطالبة بإقالته، بينما يعمل سعد عبدالرحمن رئيسا للإدارة المركزية للشؤون الثقافية بهيئة قصور الثقافة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى لا يزال فيه منصبا الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، ورئيس الأكاديمية المصرية فى روما، شاغرين.

حاتم

[redacted]

التعديلات الدستورية: اتفاق الجميع على ضرورة المشاركة فى «استفتاء السبت».. واختلافات «حادة» حول الرفض أو القبول

فريق «لا»: «حمزاوى» يتحفظ على خطاب التخويف.. و«قللينى» تؤكد: الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة فى المشاركة.. و١٥ جمعية نسوية: تكرس سلطات مطلقة للرئيس

فريق «نعم»: «العريان» يؤكد: الجدول الزمنى يحتم على المصريين إنكار مصالحهم الخاصة.. و«ماضى»: سعداء بالتعديلات رغم وجود بعض التحفظات

كتب - هدى رشوان وعماد خليل وبسنت زين الدين ومحمد السنهورى وسارة جميل:

اختلفت القوى السياسية وناشطو المجتمع المدنى حول التصويت لصالح التعديلات الدستورية أو رفضها فى استفتاء السبت المقبل، فيما أجمعوا على ضرورة مشاركة الجميع من المعترضين أو المؤيدين فى الاستفتاء. وقدم كل فريق عددا من المبررات، تراوحت بين ضرورة إنكار المصالح الخاصة فى الوقت الحالى والنظر إلى مصلحة البلد بأكمله لأن الجدول الزمنى الذى أعلنه الجيش يحتم على المصريين الإسراع بالاختيار، فى مقابل دعوات لاستكمال طريق الثورة وسن دستور جديد بدلا من «ترقيع» دستور ١٩٧١ - حسب وصفهم - يستمد شرعيته من الثورة، واستنكر بعضهم خطاب التخويف من مصير الرفض، وأن الدستور القديم يكرس سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية وهو ما يتنافى مع مبادئ ثورة يناير.

فى هذا الإطار قال «خالد على»، المحامى، مدير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إن مؤيدى التعديلات يبررون موقفهم بزعم «الاستقرار»، مشيرا إلى أن الاستقرار يحدث عندما تكون هناك إرادة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مطالبا بحوار مجتمعى من كل الفئات والطبقات حول التعديلات الدستورية.

وطالب «خالد» فى الندوة التى نظمتها كنيسة الإيمان الإنجيلية بشبرا مساء أمس الأول الثلاثاء، بحوار مجتمعى من كل الفئات والطبقات حول التعديلات الدستورية، مشيرا إلى أن رفض المادة الثانية من الدستور ليس رفضا للشريعة الإسلامية أو كرها فى دين، لكنه رفض للدولة الدينية.

وأبدى «خالد» تحفظه على نص تعديل المادة ٧٥ فى كونها لا تسمح لمرشح الرئاسة بازدواجية جنسيته، معتبرا ذلك يخالف مبدأ الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص والمساواة.

من جانبه، قال الدكتور عصام عبدالله، أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس، إن المواد المطروحة للتعديلات طالب بها الرئيس السابق «مبارك» وهذا كفيل برفضها. مؤكدا أن «الثورة نجحت وأسقطت النظام السابق برموزه وسياساته ودستوره، وبالتالى يجب العمل على سن دستور جديد فى ظل الشرعية الثورية، فالكلمة يجب أن تكون للشعب».

وفى سياق الرافضين التعديلات، أعلن تحالف المنظمات النسوية رفضه التعديلات الدستورية المقترحة لما تمثله من محاولة لإحياء دستور ١٩٧١ الذى سقط بسقوط النظام لتحل الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية.

وذكر بيان صحفى أصدرته ١٥ جمعية نسائية أمس أن التعديلات المقترحة تعد التفافا على مطالب الثورة، وتُدخل البلاد فى مرحلة من عدم الاستقرار السياسى. ولفت البيان إلى أن هذه التعديلات لا تضمن انتقالا سلسا للسلطة المدنية بقدر تكريسها للسلطة المطلقة لرئيس الجمهورية القادم، بما يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى. فيما طالب «ائتلاف شباب الثورة» المواطنين بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت برفض التعديلات، تأكيدا على تحقيق جميع مطالب الثورة. وأشار الائتلاف فى بيان صحفى أمس إلى أهمية إطلاق إعلان دستورى مؤقت بدلا من ترقيع الدستور الحالى.

عمرو حمزاوى

عصام العريان

وبررت جورجيت قللينى العضو السابق لمجلس الشعب رفضها التعديلات الدستورية بالقول: «سن دستور جديد يتلاءم مع ما حققته مصر بعد الثورة»، مستنكرة الطريقة المتعجلة التى وافق بها الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين على التعديلات.

وأشارت قللينى فى ندوة أقامتها كنيسة السيدة العذراء بالزيتون مساء أمس الأول، إلى أن مثل هذا الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة والاغلبية الصامتة التى لم تتمكن من تنظيم نفسها فى كيانات سياسية وتنظيمية تعمل فى الشارع.

وفى السياق ذاته، قال الدكتور عمرو حمزاوى، كبير الباحثين بمعهد كارنيجى للسلام الدولى، إن آلية التعديل الدستورى تحمل مجموعة من الأخطاء، كونها تمثل التفافا على مطالب الثورة، وأبدى «حمزاوى» تحفظه على خطاب التخويف الموجه لمن يقول «لا» للتعديلات، موضحا أن الخطاب يتشابه مع خطاب النظام السابق فى أيامه الأخيرة الذى كان يجبر المواطن على الذهاب فى اتجاه معين تحت ادعاءات زائفة بحدوث الفوضى.

وتساءل حمزاوى، فى ندوة «الأحزاب الجديدة فى مصر وتحديات المرحلة الانتقالية»، التى عقدت بالجامعة الأمريكية مساء أمس الأول، عن كيفية إسقاط نظام بعد الثورة ما لم يسقط الدستور الذى كان يخدم ذلك النظام.

كما اعترض حمزاوى على آلية الاستفتاء؛ وهى أن المواطن سيصوت على المواد فى صورة تجميعية، ولا يوجد حق الاختيار للمواطن بأن يوافق على بعض المواد أو يرفض البعض الآخر، مؤكدا أنه حتى الآن لم نقرأ النصوص النهائية للتعديلات الدستورية.

وفى الجهة المقابلة، قال الدكتور عصام العريان، المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين، إن الدستور لم يسقط بعد الثورة ولكنه معلق بقرار من الجيش الذى أصبح شريكا فى الثورة - على حد قوله - مضيفا أنه لا يوجد من يتحدث باسم الثورة ولكننا بصدد جدول زمنى معين يحتم علينا «إنكار الذات والمصلحة الخاصة» والنظر إلى البلد بأكمله. وأكد العريان فى ندوة الجامعة الأمريكية أن جماعة الإخوان لا تريد نظاما يتضمن حزبا يحصل على «أغلبية مطلقة»، مشيرا إلى رغبة «الإخوان» فى تبنى خريطة سياسية قوية يقوم فيها الإخوان بدور سياسى قوى. ومن جانبه، قال أبوالعلا ماضى، مؤسس حزب «الوسط»، إن الحزب يوافق على التعديلات رغم وجود بعض التقصير، ولكننا نشعر بالسعادة لأن نتائج الاستفتاء «ليست معروفة مسبقا».

تعديلات الدستور: وطن يبحث عن طريق

قبل أن تذهب، السبت المقبل، إلى صندوق الاستفتاء، لتقول «نعم» أو «لا» للتعديلات الدستورية المقترحة، نقدم لك توضيحاً مبسطاً لهذه التعديلات، ونبذة تاريخية للدساتير المصرية منذ عام ١٨٨٢ حتى ٢٠١١، والشخصيات التى ساهمت بطريقة أو بأخرى فى هذه الدساتير أو التعديلات التى أدخلت عليها.

نشوى الحوفى

1882	1923	1954	1956	1958	1964	1971	1980	2005	2007
- وضعه محمود سامى البارودى بعد ثورة عرابى، ومنح المصريين حق تشكيل مجلس النواب ومراقبة الحكومة.	- رسَّخ للنظام البرلمانى القائم على الفصل والتعاون بين السلطات، وأعطى لـ«الملك» حق حل البرلمان.	- وُضع بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وإلغاء الملكية، وإعلان الجمهورية، ويهدف إلى نظام حكم برلمانى، ولم يتم الدعوة للاستفتاء عليه.	- جرى الاستفتاء على دستور ١٩٥٤ وبدء العمل به، بالإضافة إلى تشكيل مجلس للأمة يتكون من ٣٥٠ عضواً.	- العمل بدستور الوحدة بين مصر وسوريا، وتشكيل مجلس مشترك من الدولتين يتكون من ٦٠٠ عضو معين.	- صدور دستور مؤقت لمصر، وتشكيل مجلس الأمة بـ٣٥٠ عضواً منتخباً، نصفهم عمال وفلاحون، ورئيس الجمهورية يُعيّن ١٠.	- إعلان الدستور الجديد، وإقرار النظام النيابى الديمقراطى، وتحديد الرئاسة بمدتين كل منهما ٦ سنوات.	- أُدخل تعديل على دستور ١٩٧١ فى عهد السادات، وأصبحت مدد الرئاسة متواصلة دون حد أقصى.	- تعديل المادتين ٧٦ و١٨٩، وإضافة المادة ١٩٢ مكرر، وانتخاب رئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين لأول مرة.	- إدخال تعديلات على ٣٤ مادة من الدستور، ووضع قيود مشددة على ترشيح المستقلين لانتخابات الرئاسة.

شخصيات غيَّرت الدستور



أحمد عرابى

- قدّم مطالب الجيش للخديو توفيق، وتولى وزارة الحربية بعد وضع دستور ١٨٨٢ خاض معركة كفر الدوار ضد الإنجليز، ونفى إلى جزيرة سيلان.



سعد زغلول

- تم تفويضه للحديث باسم المصريين مع الإنجليز، قبل أن ينفى إلى جزيرة سيشل لتقوم ثورة ١٩١٩، وبعودته وضع دستور ١٩٢٣.



محمد نجيب

- أول رئيس للجمهورية عقب ثورة ١٩٥٢ وإسقاط الملكية، وتم تحديد إقامته من عام ١٩٥٤.

جمال عبدالناصر

- تولى رئاسة الجمهورية وفقا لدستور ١٩٥٦، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٨ حتى وفاته.



أنور السادات

- أعلن عن دستور عام ١٩٧١، وعودة الحياة الحزبية عام ١٩٧٦، ووقّع معاهدة السلام مع إسرائيل ليتم اغتياله عام ١٩٨١.



حسنى مبارك

- عدّل الدستور مرتين، وتولى الرئاسة لخمس مدد متعاقبة (٤ بالاستفتاء وواحدة بالانتخاب) قبل أن تسقطه ثورة ٢٥ يناير.



طارق البشرى

- كلّفه المجلس العسكرى برئاسة لجنة التعديلات الدستورية، وعدّل ٩ مواد، تُطرح للاستفتاء الشعبى ١٩ مارس الجارى.

عمرو موسى: سأقول «لا» للتعديلات الدستورية من أجل مصر

الأمين العام للجامعة العربية: رفض التعديلات سيؤدى إلى مكاسب راسخة.. وقبولها سيضاعف فرص «النظام السابق»

كتب - خليفة جاب الله:

جدد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، رفضه التعديلات الدستورية التى سيتم الاستفتاء عليها بعد غد السبت، كما دعا المواطنين إلى التصويت ورفض هذه التعديلات، مشيرا إلى أن رفض هذه التعديلات سيؤدى إلى مكاسب سياسية راسخه، بينما اعتبر أن قبولها سيتسبب فى مضاعفة فرص شبكات «النظام السابق»، فى الفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان.

وقال «موسى» فى بيان صادر عن مكتبه أمس: «إنه كمواطن سيذهب ليقول لا للتعديلات الدستورية الجديدة»، مشيرا إلى أنه من منطلق معاصرته لثلاث حقب سياسية متتالية، وخلفيته الدبلوماسية التى تساعده على استشراف المستقبل بمختلف احتمالاته وتتابعاته، فإنه يرى أن التعديلات الدستورية لا ترقى إلى طموحات الشعب المصرى الحالم بعهد جديد يرسى فيه دعائم الديمقراطية.

ودعا «موسى» المواطنين إلى رفض التعديلات الدستورية وقال: إن القرار الصائب للمتوجهين لصناديق الاستفتاء هو رفض التعديلات الدستورية».

وأوضح أن مرحلة ما بعد رفض هذه التعديلات ستكون ذات مكاسب سياسية راسخه، منها إعلان دستورى مؤقت يعمل به خلال الفتره الانتقاليه وينتخب الرئيس على أساسه.

وأشار «موسى» إلى أنه بعد اختيار الرئيس من قبل الشعب سيتم تشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور جديد بما يتوافق مع رؤية ومطالب الشعب المصرى، ثم يدعو الرئيس إلى عقد جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب لمناقشة مشروع الدستور واعتماده، ثم يتم بعدها ووفق نصوص الدستور الجديد إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأعاد «موسى» التأكيد على أنه سوف يشارك فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ولكنه لن يصوت لصالح التعديلات، مشيرا إلى أنه يؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، حيث يجب إتاحة الوقت الكافى أمام الانتخابات البرلمانية حتى تستعد الأحزاب الجديدة والقديمة لها.

موسى

وتطرق الأمين العام للجامعة العربية إلى رؤيته المستقبلية فى حالة الموافقة على التعديلات الدستورية، وقال إنه يخشى فى هذه الحالة أن تتضاعف فرص شبكات المصالح التى أقيمت فى ظل النظام السابق، فى الفوز بعضوية عدد كبير من مقاعد البرلمان، موضحا أن بقاء الدستور القديم يمنح الرئيس القادم للبلاد صلاحيات واسعة، وهو ما يتعارض مع آمال الشعب فى الديمقراطية والحرية.

شباب الحركات السياسية: قرار إنشاء الأحزاب فور الإخطار محاولة لـ«تهدئة» الرافضين للتعديلات

كتبت - تيسير قوايد:

اعتبر عدد من شباب الحركات السياسية إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديل قانون الأحزاب بما يسمح بإنشائها فور الإخطار، بعد الانتهاء من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، محاولة لتهدئة المواطنين، بعد رفض قطاع كبير للتعديلات الدستورية المقترحة، مؤكدين أن هذه الأحزاب بحاجة لقوانين أخرى لضمان العمل بحرية ونزاهة، مطالبين بضرورة تقنين أوضاع الحركات السياسية للعمل بالتوازى مع الأحزاب. قال محمد عادل، المتحدث الإعلامى لحركة شباب ٦ إبريل، إن هناك الكثير من البنود المفترض تعديلها وإضافتها لقانون الأحزاب، وليس السماح بإنشاء الأحزاب فور الإخطار فقط، مشيرا إلى أن حركة ٦ إبريل تقدمت باقتراح لهيئة شؤون الأحزاب، لتعديل عدد من المواد بقانون إنشاء الأحزاب.

فيما اعتبر أحمد دومة، عضو حركة شباب العدالة والحرية، القرار رسالة تهدئة للمواطنين، بعد تعالى بعض الأصوات الرافضة للتعديلات الدستورية، والمنادية برفض الاستفتاء، وقال دومة لـ«المصرى اليوم» إن هناك الكثير من المطالب الواجب تحقيقها، لتفعيل الحياة السياسية فى مصر خلال المرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن رفضه التعديلات الدستورية. ووصف عصام الشريف، المنسق العام للجبهة الحرة للتغيير السلمى، القرار بأنه محاولة للالتفاف على مطالب الثورة الرئيسية بضرورة إنشاء مجلس رئاسى مؤقت للفترة الانتقالية، ورفض التعديلات الدستورية.

«البرادعى» يسافر إلى الهند والحملة الانتخابية لترشيحه للرئاسة تبدأ خطة دعمه

كتبت ـ ابتسام تعلب و«د.ب.أ»:

سافر الدكتور محمد البرادعى، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير، إلى الهند، أمس، فيما طالب المصريون بالتصويت بـ«لا» فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، السبت المقبل، مؤكداً خلال مقطع فيديو بثه، أمس، على موقع الـ«يوتيوب» أن من حق الجميع أن يقول «نعم» أو «لا» على التعديلات الدستورية، لكن الموافقة على التعديلات تعنى انتخاب مجلس شعب لا يعبر عن الشعب المصرى ويعطى الفرصة لعودة فلول الحزب الوطنى إلى النظام ويمنع شباب الثورة الذين أسقطوا النظام من المشاركة فى الحياة السياسية، كما أن هذا المجلس سينتخب لجنة لوضع دستور جديد لا يمثل آراء الشعب الحقيقية.

وأضاف البرادعى أن مصر دولة يعاد بناؤها من جديد وتحتاج دستورا جديدا ليكون هو البداية للبناء، لافتا إلى أن إعداد الدستور لن يأخذ أكثر من ٣ شهور وبعدها تجرى الانتخابات البرلمانية وتأخذ فيها الأحزاب الحقيقية التى شكلها شباب الثورة فرصتها فى المشاركة ويتم انتخاب رئيس جمهورية يحكم بنظام ودستور ديمقراطى ونزيه، وقال البرادعى: «إذ قلنا نعم على التعديلات سنرجع فى الاتجاه العكسى لبناء مصر وإذا قلنا لا سنقف فى الطريق السليم».

فى سياق متصل، أعلنت الحملة الانتخابية لترشيح البرادعى رئيسا للجمهورية عن خطتها لدعمه فى المرحلة المقبلة وأكدت أنها تستهدف فى المرحلة الأولى تصحيح المعلومات المغلوطة التى روجها أتباع النظام السابق عن البرادعى، والشائعات غير الصحيحة عن مواقفه السياسية والاجتماعية، فيما تركز المرحلة الثانية على إطلاق حملة تعتمد على القواعد المهنية للحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية، تضم مجموعة من الخبراء. وتوجه البرادعى، أمس، إلى الهند عن طريق دبى فى أول زيارة خارجية له بعد ثورة ٢٥ يناير. فيما رفض البرادعى الإعلان عن سبب زيارته للهند مكتفيا بالقول إنها زيارة خاصة.

البرادعى

ندوة بمجلس الأعمال المصرى الكندى تدعو لرفض التعديلات الدستورية.. وتطالب بمد الفترة الانتقالية ووضع دستور مؤقت

الفقى: لدينا ٣٧ مادة تصنع «فرعون» جديداً.. ولا أفكر فى الترشح للرئاسة

ساويرس: الموافقة على التعديلات «مصيبة».. وقد أترشح «عنداً فى الإخوان»

كتبت ـ أميرة صالح:

دعا المشاركون فى ندوة مجلس الأعمال المصرى - الكندى، مساء أمس الأول، المواطنين لرفض التعديلات الدستورية، المقرر إجراؤها السبت المقبل. وقالوا إنها لم تحقق أهداف الثورة، لأن مواد الدستور تمنح الرئيس الجديد سلطات تصنع منه «فرعون»، على حد قولهم. وطالب أعضاء المجلس، بمد الفترة الانتقالية ووضع دستور مؤقت من ١٢ مادة أساسية، تنص على المساواة واستقلال القضاء وضمان الحريات.

قال الدكتور مصطفى الفقى، الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، إن الدستور القديم لا يزال يضم ٣٧ مادة تعطى صلاحيات لرئيس الجمهورية غير محدودة وهو ما يصنع مجددا ما سماه «الرئيس الفرعون». وقال إن ذلك يثير مخاوف تيار عام فى مصر. وأكد ضرورة إرساء نظام برلمانى يكون فيه الرئيس رمزا، ورئيس وزراء تتم محاسبته والإطاحة به فى أى وقت. وقال: «لابد من تأسيس دولة ديمقراطية ليبرالية تؤمن بأن المواطنين سواء وإلا ستحدث كل عدة سنوات ثورة جديدة».

ودعا «الفقى» لمقاومة التمييز الدينى. وقال إن المشلكة الطائفية فى مصر ليس لها سبب حقيقى، وإن المسيحيين شاركوا فى ثورة ٢٥ يناير وكان هناك ما لا يقل عن ١٥ شهيدا. وأضاف: «إن أحد مؤشرات الدولة المدنية هى اتجاه المسيحيين إلى تنظيم وقفتهم الاحتجاجية، عقب أحداث كنيسة (صول) أمام مبنى التليفزيون وليس أمام الكاتدرائية. ودعا إلى أن يظل هذا الاتجاه قائما، لأنهم يعبرون عن مطالبهم كمصريين وليس كمسيحيين».

وقال ردا على سؤال أحد الحضور حول إمكانية ترشحه للرئاسة: «لا أفكر فى المنصب ولا أطمح إليه وأرجو أن يكون رئيس مصر رجلا يؤمن بالعدالة الاجتماعية ويعتمد على البحث العلمى». وأضاف: «إن مصر تستحق أكثر مما هى فيه».

وتابع «الفقى» أن جماعة الإخوان المسلمين تعيش أفضل أيامها حاليا، وأنها لابد أن تشارك فى الحياة السياسية رغم اختلافه مع أفكارها ١٨٠ درجة. وحذر «الفقى» من الاعتماد على مشاركة المصريين فى الخارج فى الاستفتاء. وقال إن الموجودين فى أوروبا وأمريكا سيصوتون لصالح رفض التعديلات.

وقال نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة شركة «أوراسكوم تليكوم»، إنه لو تم التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية سيكون ذلك «مصيبة». وأوضح أن نحو ٨٠٪ ممن سيصوتون بنعم على التعديلات بصورتها الحالية، لا يعلمون شيئا عنها وقال إن هناك محاولات لاختطاف الثورة.





نجيب ساويرس

وتابع أن هناك ضرورة لوضع دستور جديد للبلاد، وأن مستقبل مصر لا يتم تحديده فى ١٥ يوما فقط. وأضاف إن اللجنة التى قامت بإدخال التعديلات لم يتم انتخابها، وإن هدف قيام الثورة أن تكون مصر دولة مدنية. وأكد ضرورة تنظيم مظاهرة الجمعة المقبل، ضد التعديلات لتحديد مصير الوطن. ودعا فى الوقت نفسه، لاتخاذ قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمنع الاعتصامات لمدة ٦٠ يوما ومنح السلطات فرصة لحل المشاكل الفئوية.

وأكد ضرورة أن يقوم كل مواطن حريص على الوطن بشرح سلبيات التعديلات لمن حوله وإقناعهم بضرورة رفضها. وقال: «أناشد الجميع أن نتحدث ونقول إن نعم تعنى كارثة».

واستطرد «ساويرس» أن المرشد العام لـ«الإخوان» سيرفع سماعة التليفون ويقول لمليون واحد صوتوا مع التعديلات، خاصة أن «الإخوان» قوة منظمة لديها القدرة على الحشد، مقابل شباب الأحزاب الذين يحتاجون المزيد من الوقت لتنظيم أنفسهم وتأسيس أحزاب لهم. وأكد أن النظام السابق جعل «الإخوان» فزاعة، لكن لم يوقف نموهم فى الوقت الذى منع فيه قيام أى قوى ليبرالية أخرى. وأشار إلى رفض «الإخوان» تولى الأقباط أو المرأة منصب الرئاسة. وقال إن الجماعة لا تزال على موقفها من خلال شعار «الإسلام هو الحل».







مصطفى الفقى

وقال: «لن أتحاور مع أحد لا يعترف بوجودى ويقول لى لا تصلح لمنصب أنت والسيدات». وحول إمكانية ترشحه لمنصب الرئيس قال «ساويرس»: «ممكن أرشح نفسى عندا فى الإخوان». وأبدى استعداد شركته لتوفير التقنية اللازمة لمشاركة المصريين فى الخارج فى التصويت، بشرط وجود جواز سفر مصرى.

وقال جورج إسحاق، القيادى فى الجمعية الوطنية للتغيير، إن الرئيس السابق سقط لكن لم يسقط النظام، الذى قال إنه لا يزال يتحرك وإنه وراء تأجيج الفتنة. وأكد ضرورة تأسيس لجنة من النشطاء تتولى إطفاء نار الفتنة، حال نشوب أى خلاف، وألا يترك الملف فى يد الشيخ محمد حسان أو مايكل منير، لأن ذلك حسب قوله يزيد الفتنة.

وشدد على ضرورة أن تتوقف الكنيسة عن دورها السياسى. وقال: «البابا شنودة على راسى لكن هو يهتم بالكنيسة والمدنيين يهتموا بالسياسة». وأكد ضرورة استمرار محاسبة رموز النظام السابق حتى يكونوا عبرة لمن يتولى المسؤولية.

[redacted]

التعديلات الدستورية: اتفاق الجميع على ضرورة المشاركة فى «الاستفتاء».. واختلافات «حادة» حول الرفض أو القبول

فريق «لا»: «حمزاوى» يتحفظ على خطاب التخويف.. و«قللينى» تؤكد: الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة فى المشاركة.. و١٥ جمعية نسوية: تكرس سلطات مطلقة للرئيس

فريق «نعم»: «العريان» يؤكد: الجدول الزمنى يحتم على المصريين إنكار مصالحهم الخاصة.. و«ماضى»: سعداء بالتعديلات رغم وجود بعض التحفظات

كتب - هدى رشوان وعماد خليل وبسنت زين الدين ومحمد السنهورى وسارة جميل:

اختلفت القوى السياسية وناشطو المجتمع المدنى حول التصويت لصالح التعديلات الدستورية أو رفضها فى استفتاء السبت المقبل، فيما أجمعوا على ضرورة مشاركة الجميع من المعترضين أو المؤيدين فى الاستفتاء. وقدم كل فريق عددا من المبررات، تراوحت بين ضرورة إنكار المصالح الخاصة فى الوقت الحالى والنظر إلى مصلحة البلد بأكمله لأن الجدول الزمنى الذى أعلنه الجيش يحتم على المصريين الإسراع بالاختيار، فى مقابل دعوات لاستكمال طريق الثورة وسن دستور جديد بدلا من «ترقيع» دستور ١٩٧١ - حسب وصفهم - يستمد شرعيته من الثورة، واستنكر بعضهم خطاب التخويف من مصير الرفض، وأن الدستور القديم يكرس سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية وهو ما يتنافى مع مبادئ ثورة يناير.

فى هذا الإطار قال «خالد على»، المحامى، مدير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إن مؤيدى التعديلات يبررون موقفهم بزعم «الاستقرار»، مشيرا إلى أن الاستقرار يحدث عندما تكون هناك إرادة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مطالبا بحوار مجتمعى من كل الفئات والطبقات حول التعديلات الدستورية.

وطالب «خالد» فى الندوة التى نظمتها كنيسة الإيمان الإنجيلية بشبرا مساء أمس الأول الثلاثاء، بحوار مجتمعى من كل الفئات والطبقات حول التعديلات الدستورية، مشيرا إلى أن رفض المادة الثانية من الدستور ليس رفضا للشريعة الإسلامية أو كرها فى دين، لكنه رفض للدولة الدينية.

وأبدى «خالد» تحفظه على نص تعديل المادة ٧٥ فى كونها لا تسمح لمرشح الرئاسة بازدواجية جنسيته، معتبرا ذلك يخالف مبدأى الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص والمساواة.

من جانبه، قال الدكتور عصام عبدالله، أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس، إن المواد المطروحة للتعديلات طالب بها الرئيس السابق «مبارك» وهذا كفيل برفضها. مؤكدا أن «الثورة نجحت وأسقطت النظام السابق برموزه وسياساته ودستوره، وبالتالى يجب العمل على سن دستور جديد فى ظل الشرعية الثورية، فالكلمة يجب أن تكون للشعب».

وفى سياق الرافضين التعديلات، أعلن تحالف المنظمات النسوية رفضه التعديلات الدستورية المقترحة لما تمثله من محاولة لإحياء دستور ١٩٧١ الذى سقط بسقوط النظام لتحل الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية.

وذكر بيان صحفى أصدرته ١٥ جمعية نسائية أمس أن التعديلات المقترحة تعد التفافا على مطالب الثورة، وتُدخل البلاد فى مرحلة من عدم الاستقرار السياسى. ولفت البيان إلى أن هذه التعديلات لا تضمن انتقالا سلسا للسلطة المدنية بقدر تكريسها للسلطة المطلقة لرئيس الجمهورية القادم، بما يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى. فيما طالب «ائتلاف شباب الثورة» المواطنين بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت برفض التعديلات، تأكيدا على تحقيق جميع مطالب الثورة. وأشار الائتلاف فى بيان صحفى أمس إلى أهمية إطلاق إعلان دستورى مؤقت بدلا من ترقيع الدستور الحالى.

عمرو حمزاوى



عصام العريان

وبررت جورجيت قللينى العضو السابق لمجلس الشعب رفضها التعديلات الدستورية بالقول: «سن دستور جديد يتلاءم مع ما حققته مصر بعد الثورة»، مستنكرة الطريقة المتعجلة التى وافق بها الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين على التعديلات.

وأشارت قللينى فى ندوة أقامتها كنيسة السيدة العذراء بالزيتون مساء أمس الأول، إلى أن مثل هذا الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة والاغلبية الصامتة التى لم تتمكن من تنظيم نفسها فى كيانات سياسية وتنظيمية تعمل فى الشارع.

وفى السياق ذاته، قال الدكتور عمرو حمزاوى، كبير الباحثين بمعهد كارنيجى للسلام الدولى، إن آلية التعديل الدستورى تحمل مجموعة من الأخطاء، كونها تمثل التفافا على مطالب الثورة، وأبدى «حمزاوى» تحفظه على خطاب التخويف الموجه لمن يقول «لا» للتعديلات، موضحاً أن الخطاب يتشابه مع خطاب النظام السابق فى أيامه الأخيرة الذى كان يجبر المواطن على الذهاب فى اتجاه معين تحت ادعاءات زائفة بحدوث الفوضى.

وتساءل حمزاوى، فى ندوة «الأحزاب الجديدة فى مصر وتحديات المرحلة الانتقالية»، التى عقدت بالجامعة الأمريكية مساء أمس الأول، عن كيفية إسقاط نظام بعد الثورة ما لم يسقط الدستور الذى كان يخدم ذلك النظام.

كما اعترض حمزاوى على آلية الاستفتاء؛ وهى أن المواطن سيصوت على المواد فى صورة تجميعية، ولا يوجد حق الاختيار للمواطن بأن يوافق على بعض المواد أو يرفض البعض الآخر، مؤكداً أنه حتى الآن لم نقرأ النصوص النهائية للتعديلات الدستورية.

وفى الجهة المقابلة، قال الدكتور عصام العريان، المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين، إن الدستور لم يسقط بعد الثورة ولكنه معلق بقرار من الجيش الذى أصبح شريكا فى الثورة - على حد قوله - مضيفا أنه لا يوجد من يتحدث باسم الثورة ولكننا بصدد جدول زمنى معين يحتم علينا «إنكار الذات والمصلحة الخاصة» والنظر إلى البلد بأكمله. وأكد العريان فى ندوة الجامعة الأمريكية أن جماعة الإخوان لا تريد نظاما يتضمن حزبا يحصل على «أغلبية مطلقة»، مشيراً إلى رغبة «الإخوان» فى تبنى خريطة سياسية قوية يقوم فيها الإخوان بدور سياسى قوى. ومن جانبه، قال أبوالعلا ماضى، مؤسس حزب «الوسط»، إن الحزب يوافق على التعديلات رغم وجود بعض التقصير، ولكننا نشعر بالسعادة لأن نتائج الاستفتاء «ليست معروفة مسبقا».

تعديلات الدستور: وطن يبحث عن طريق

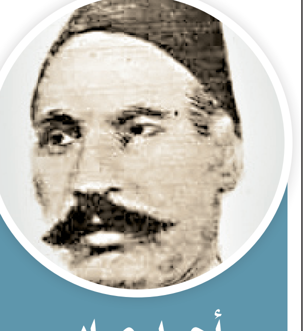
قبل أن تذهب، السبت المقبل، إلى صندوق الاستفتاء، لتقول «نعم» أو «لا» للتعديلات الدستورية المقترحة، نقدم لك توضيحاً مبسطاً لهذه التعديلات، ونبذة تاريخية للدساتير المصرية منذ عام ١٨٨٢ حتى ٢٠١١، والشخصيات التى ساهمت بطريقة أو بأخرى فى هذه الدساتير أو التعديلات التى أدخلت عليها.

نشوى الحوفى



1882	1923	1954	1956	1958	1964	1971	1980	2005	2007
- وضعه محمود سامى البارودى بعد ثورة عرابى، ومنح المصريين حق تشكيل مجلس النواب ومراقبة الحكومة.	- رسّخ للنظام البرلمانى القائم على الفصل والتعاون بين السلطات، وأعطى لـ«الملك» حق حل البرلمان.	- وُضع بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، ويهدف إلى نظام حكم برلمانى، ولم يتم الدعوة للاستفتاء عليه.	- جرى الاستفتاء على دستور ١٩٥٤ وبدء العمل به، بالإضافة إلى تشكيل مجلس للأمة يتكون من ٣٥٠ عضواً.	- العمل بدستور الوحدة بين مصر وسوريا، وتشكيل مجلس مشترك من الدولتين يتكون من ٦٠٠ عضو معين.	- صدور دستور مؤقت لمصر، وتشكيل مجلس الأمة بـ ٣٥٠ عضواً منتخباً، نصفهم عمال وفلاحون، ورئيس الجمهورية يُعيّن ١٠.	- إعلان الدستور الجديد، وإقرار النظام النيابى الديمقراطى، وتحديد الرئاسة بمدتين كل منهما ٦ سنوات.	- أُدخل تعديل على دستور ١٩٧١ فى عهد السادات، وأصبحت مدد الرئاسة متواصلة دون حد أقصى.	- تعديل المادتين ٧٦ و١٨٩، وإضافة المادة ١٩٢ مكرر، وانتخاب رئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين لأول مرة.	- إدخال تعديلات على ٣٤ مادة من الدستور، ووضع قيود مشددة على ترشيح المستقلين لانتخابات الرئاسة.

شخصيات غيَّرت الدستور



أحمد عرابى

- قدّم مطالب الجيش للخديو توفيق، وتولى وزارة الحربية بعد وضع دستور ١٨٨٢ خاض معركة كفر الدوار ضد الانجليز، ونفى إلى جزيرة سيلان.

سعد زغلول

- تم تفويضه للحديث باسم المصريين مع الإنجليز، قبل أن ينفى إلى جزيرة سيشل لتقوم ثورة ١٩١٩، وبعودته وضع دستور ١٩٢٣.





محمد نجيب

- أول رئيس للجمهورية عقب ثورة ١٩٥٢ وإسقاط الملكية، وتم تحديد إقامته من عام ١٩٥٤.

جمال عبدالناصر

- تولى رئاسة الجمهورية وفقا لدستور ١٩٥٦، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٨ حتى وفاته.



أنور السادات

- أعلن عن دستور عام ١٩٧١، وعودة الحياة الحزبية عام ١٩٧٦، ووقع معاهدة السلام مع إسرائيل ليتم اغتياله عام ١٩٨١.



حسنى مبارك

- عدّل الدستور مرتين، وتولى الرئاسة لخمس مدد متعاقبة (٤ بالاستفتاء وواحدة بالانتخاب) قبل أن تسقطه ثورة ٢٥ يناير.



طارق البشرى

- كلّفه المجلس العسكرى برئاسة لجنة التعديلات الدستورية، وعدّل ٩ مواد تطرح للاستفتاء الشعبى ١٩ مارس الجارى.

الحكومة تؤكد التزامها «الحياد» فى الاستفتاء وتقرر فتح «حوار وطنى» حول الأجور والتوظيف

كتب - منصور كامل:

أكدت الحكومة التزامها الحيادية الكاملة فيما يخص عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأن اهتمامها سينحصر فى تيسير المشاركة، وإتمام عملية الاستفتاء بأكمل صورة، دون أن تقف فى موقع مؤيد أو معارض للتعديلات.

وشدد الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، خلال الاجتماع الثانى للمجلس، أمس، على أهمية المشاركة فى هذا الاستفتاء حتى يعكس إرادة الشعب المصرى.

وقال مجدى راضى، المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء، إن المجلس أكد أهمية عودة الشرطة لعملها، وأنه لا يجوز تحميل جموع رجال الشرطة أوزار قلة من القيادات الأمنية السابقة، التى تجاوزت فى إهدار كرامة المواطن المصرى، ولن تفلت من العقاب، وأضاف أن الوزراء وعدوا بالاستجابة للمطالب الفئوية، من خلال وضع إطار عام للأجور والتوظيف يتسم بالعدالة، وكلف مجلس الوزراء وزارتى المالية والقوى العاملة بفتح حوار وطنى مع جميع شرائح المجتمع للوصول خلال شهر إلى تحديد إطار جديد للأجور والتوظيف، كما أكد ضرورة مراجعة المزايا المالية التى يحصل عليها بعض القيادات والمستشارون العاملون بالدولة، وتعهد بالانتهاء من وضع قواعد عامة تحكم هذه المزايا خلال شهر.

وحذر مجلس الوزراء من استمرار الإضرابات والتظاهرات، وقال إنها ستؤدى إلى شلل كامل للاقتصاد، وزيادة البطالة والأسعار.

عمرو موسى: سأقول «لا» من أجل مصر

الأمين العام للجامعة العربية: رفض التعديلات سيؤدى إلى مكاسب راسخة.. وقبولها سيضاعف فرص «النظام السابق»

كتب - خليفة جاب الله:

جدد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، رفضه التعديلات الدستورية التى سيتم الاستفتاء عليها بعد غد السبت، كما دعا المواطنين إلى التصويت ورفض هذه التعديلات، مشيرا إلى أن رفض هذه التعديلات سيؤدى إلى مكاسب سياسية راسخه، بينما اعتبر أن قبولها سيتسبب فى مضاعفة فرص شبكات «النظام السابق»، فى الفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان.

وقال «موسى» فى بيان صادر عن مكتبه أمس: «إنه كمواطن سيذهب ليقول لا للتعديلات الدستورية الجديدة»، مشيرا إلى أنه من منطلق معاصرته لثلاث حقب سياسية متتالية، وخلفيته الدبلوماسية التى تساعده على استشراف المستقبل بمختلف احتمالاته وتتابعاته، فإنه يرى أن التعديلات الدستورية لا ترقى إلى طموحات الشعب المصرى الحالم بعهد جديد يرسى فيه دعائم الديمقراطية.

ودعا «موسى» المواطنين إلى رفض التعديلات الدستورية وقال: إن القرار الصائب للمتوجهين لصناديق الاستفتاء هو رفض التعديلات الدستورية». وأوضح أن مرحلة ما بعد رفض هذه التعديلات ستكون ذات مكاسب سياسية راسخه، منها إعلان دستورى مؤقت يعمل به خلال الفتره الانتقاليه وينتخب الرئيس على أساسه.

وأشار «موسى» إلى أنه بعد اختيار الرئيس من قبل الشعب سيتم تشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور جديد بما يتوافق مع رؤية ومطالب الشعب المصرى، ثم يدعو الرئيس إلى عقد جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب لمناقشة مشروع الدستور واعتماده، ثم يتم بعدها ووفق نصوص الدستور الجديد إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأعاد «موسى» التأكيد على أنه سوف يشارك فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ولكنه لن يصوت لصالح التعديلات، مشيرا إلى أنه يؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، حيث يجب إتاحة الوقت الكافى أمام الانتخابات البرلمانية حتى تستعد الأحزاب الجديدة والقديمة لها.

وتطرق الأمين العام للجامعة العربية إلى رؤيته المستقبلية فى حالة الموافقة على التعديلات الدستورية، وقال إنه يخشى فى هذه الحالة أن تتضاعف فرص شبكات المصالح التى أقيمت فى ظل النظام السابق، فى الفوز بعضوية عدد كبير من مقاعد البرلمان، موضحا أن بقاء الدستور القديم يمنح الرئيس القادم للبلاد صلاحيات واسعة، وهو ما يتعارض مع آمال الشعب فى الديمقراطية والحرية.



موسى

«البرادعى» يسافر إلى الهند والحملة الانتخابية لترشيحه للرئاسة تبدأ خطة دعمه

كتبت - ابتسام تعلب و«د.ب.أ»:

سافر الدكتور محمد البرادعى، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير، إلى الهند، أمس، فيما طالب المصريون بالتصويت بـ«لا» فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، السبت المقبل، مؤكداً خلال مقطع فيديو بثه، أمس، على موقع الـ«يوتيوب» أن من حق الجميع أن يقول «نعم» أو «لا» على التعديلات الدستورية، لكن الموافقة على التعديلات تعنى انتخاب مجلس شعب لا يعبر عن الشعب المصرى ويعطى الفرصة لعودة فلول الحزب الوطنى إلى النظام ويمنع شباب الثورة الذين أسقطوا النظام من المشاركة فى الحياة السياسية، كما أن هذا المجلس سينتخب لجنة لوضع دستور جديد لا يمثل آراء الشعب الحقيقية.

وأضاف البرادعى أن مصر دولة يعاد بناؤها من جديد وتحتاج دستورا جديدا ليكون هو البداية للبناء، لافتا إلى أن إعداد الدستور لن يأخذ أكثر من ٣ شهور وبعدها تجرى الانتخابات البرلمانية وتأخذ فيها الأحزاب الحقيقية التى شكلها شباب الثورة فرصتها فى المشاركة ويتم انتخاب رئيس جمهورية يحكم بنظام ودستور ديمقراطى ونزيه، وقال البرادعى: «إذ قلنا نعم على التعديلات سنرجع فى الاتجاه العكسى لبناء مصر وإذا قلنا لا سنقف فى الطريق السليم».

فى سياق متصل، أعلنت الحملة الانتخابية لترشيح البرادعى رئيسا للجمهورية عن خطتها لدعمه فى المرحلة المقبلة وأكدت أنها تستهدف فى المرحلة الأولى تصحيح المعلومات المغلوطة التى روجها أتباع النظام السابق عن البرادعى، والشائعات غير الصحيحة عن مواقفه السياسية والاجتماعية، فيما تركز المرحلة الثانية على إطلاق حملة تعتمد على القواعد المهنية للحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية، تضم مجموعة من الخبراء. وتوجه البرادعى، أمس، إلى الهند عن طريق دبى فى أول زيارة خارجية له بعد ثورة ٢٥ يناير. فيما رفض البرادعى الإعلان عن سبب زيارته للهند مكتفيا بالقول إنها زيارة خاصة.

البرادعى

ندوة بمجلس الأعمال المصرى الكندى تدعو لرفض التعديلات.. وتطالب بمد الفترة الانتقالية ووضع دستور مؤقت

الفقى: لدينا ٣٧ مادة تصنع «فرعون» جديداً.. ولا أفكر فى الترشح للرئاسة

ساويرس: الموافقة على التعديلات «مصيبة».. وقد أترشح «عنداً فى الإخوان»

كتبت - أميرة صالح:

دعا المشاركون فى ندوة مجلس الأعمال المصرى - الكندى، مساء أمس الأول، المواطنين لرفض التعديلات الدستورية، المقرر إجراؤها السبت المقبل. وقالوا إنها لم تحقق أهداف الثورة، لأن مواد الدستور تمنح الرئيس الجديد سلطات تصنع منه «فرعون»، على حد قولهم. وطالب أعضاء المجلس، بمد الفترة الانتقالية ووضع دستور مؤقت من ١٢ مادة أساسية، تنص على المساواة واستقلال القضاء وضمان الحريات.

قال الدكتور مصطفى الفقى، الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، إن الدستور القديم لا يزال يضم ٣٧ مادة تعطى صلاحيات لرئيس الجمهورية غير محدودة وهو ما يصنع مجددا ما سماه «الرئيس الفرعون». وقال إن ذلك يثير مخاوف تيار عام فى مصر. وأكد ضرورة إرساء نظام برلمانى يكون فيه الرئيس رمزا، ورئيس وزراء تتم محاسبته والإطاحة به فى أى وقت. وقال: «لابد من تأسيس دولة ديمقراطية ليبرالية تؤمن بأن المواطنين سواء وإلا ستحدث كل عدة سنوات ثورة جديدة».

ودعا «الفقى» لمقاومة التمييز الدينى. وقال إن المشلكة الطائفية فى مصر ليس لها سبب حقيقى، وإن المسيحيين شاركوا فى ثورة ٢٥ يناير وكان هناك ما لا يقل عن ١٥ شهيدا. وأضاف: «إن أحد مؤشرات الدولة المدنية هى اتجاه المسيحيين إلى تنظيم وقفتهم الاحتجاجية، عقب أحداث كنيسة (صول) أمام مبنى التليفزيون وليس أمام الكاتدرائية. ودعا إلى أن يظل هذا الاتجاه قائما، لأنهم يعبرون عن مطالبهم كمصريين وليس كمسيحيين».

وقال رداً على سؤال أحد الحضور حول إمكانية ترشحه للرئاسة: «لا أفكر فى المنصب ولا أطمح إليه وأرجو أن يكون رئيس مصر رجلا يؤمن بالعدالة الاجتماعية ويعتمد على البحث العلمى». وأضاف: «إن مصر تستحق أكثر مما هى فيه».

وتابع «الفقى» أن جماعة الإخوان المسلمين تعيش أفضل أيامها حاليا، وأنها لابد أن تشارك فى الحياة السياسية رغم اختلافه مع أفكارها ١٨٠ درجة. وحذر «الفقى» من الاعتماد على مشاركة المصريين فى الخارج فى الاستفتاء. وقال إن الموجودين فى أوروبا وأمريكا سيصوتون لصالح رفض التعديلات.

وقال نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة شركة «أوراسكوم تليكوم»، إنه لو تم التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية سيكون ذلك «مصيبة». وأوضح أن نحو ٨٠٪ ممن سيصوتون بنعم على التعديلات بصورتها الحالية، لا يعلمون شيئا عنها وقال إن هناك محاولات لاختطاف الثورة.

وتابع أن هناك ضرورة لوضع دستور جديد للبلاد، وأن مستقبل مصر لا يتم تحديده فى ١٥ يوما فقط. وأضاف إن اللجنة التى قامت بإدخال التعديلات لم يتم انتخابها، وإن هدف قيام الثورة أن تكون مصر دولة مدنية. وأكد ضرورة تنظيم مظاهرة الجمعة المقبل، ضد التعديلات لتحديد مصير الوطن. ودعا فى الوقت نفسه، لاتخاذ قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمنع الاعتصامات لمدة ٦٠ يوما ومنح السلطات فرصة لحل المشاكل الفئوية.

وأكد ضرورة أن يقوم كل مواطن حريص على الوطن بشرح سلبيات التعديلات لمن حوله وإقناعهم بضرورة رفضها. وقال: «أناشد الجميع أن نتحدث ونقول إن نعم تعنى كارثة».

واستطرد «ساويرس» أن المرشد العام لـ«الإخوان» سيرفع سماعة التليفون ويقول لمليون واحد صوتوا مع التعديلات، خاصة أن «الإخوان» قوة منظمة لديها القدرة على الحشد، مقابل شباب الأحزاب الذين يحتاجون المزيد من الوقت لتنظيم أنفسهم وتأسيس أحزاب لهم. وأكد أن النظام السابق جعل «الإخوان» فزاعة، لكن لم يوقف نموهم فى الوقت الذى منع فيه قيام أى قوى ليبرالية أخرى. وأشار إلى رفض «الإخوان» تولى الأقباط أو المرأة منصب الرئاسة. وقال إن الجماعة لا تزال على موقفها من خلال شعار «الإسلام هو الحل».

وقال: «لن أتحاور مع أحد لا يعترف بوجودى ويقول لى لا تصلح لمنصب أنت والسيدات». وحول إمكانية ترشحه لمنصب الرئيس قال «ساويرس»: «ممكن أرشح نفسى عنداً فى الإخوان». وأبدى استعداد شركته لتوفير التقنية اللازمة لمشاركة المصريين فى الخارج فى التصويت، بشرط وجود جواز سفر مصرى.

وقال جورج إسحاق، القيادى فى الجمعية الوطنية للتغيير، إن الرئيس السابق سقط لكن لم يسقط النظام، الذى قال إنه لا يزال يتحرك وإنه وراء تأجيج الفتنة. وأكد ضرورة تأسيس لجنة من النشطاء تتولى إطفاء نار الفتنة، حال نشوب أى خلاف، وألا يترك الملف فى يد الشيخ محمد حسان أو مايكل منير، لأن ذلك حسب قوله يزيد الفتنة.

وشدد على ضرورة أن تتوقف الكنيسة عن دورها السياسى. وقال: «البابا شنودة على راسى لكن هو يهتم بالكنيسة والمدنيين يهتموا بالسياسة». وأكد ضرورة استمرار محاسبة رموز النظام السابق حتى يكونوا عبرة لمن يتولى المسؤولية.





نجيب ساويرس





جورج إسحق

الطبعة الثانية

القوات البحرينية تخلى «دوار اللؤلؤة» بالقوة.. والمعارضة تعتبره «حرب إبادة» وتؤكد مقتل ٥ متظاهرين

«حزب الله» يستنكر تدخل قوات «درع الجزيرة».. و«البنتاجون» تسمح لطاقمها المدنى بمغادرة المملكة

عواصم - وكالات الأنباء:

تصاعدت حدة التوترات فى البحرين أمس، حيث شنت قوات مكافحة الشغب صباح أمس هجوماً بالبنادق والغازات المسيلة للدموع على آلاف المعتصمين فى «دوار اللؤلؤة» بوسط العاصمة المنامة وتمكنت من السيطرة على الدوار، وذلك غداة إعلان حالة الطوارئ فى البلاد، بينما بدأت القوات فى فتح طرقات الحى المالى والدبلوماسى فى المنامة التى أغلقها المحتجون.

وأطلقت شرطة مكافحة الشغب عشرات القنابل المسيلة للدموع، كما استخدمت البنادق لتفريق المتظاهرين ذوى الغالبية الشيعية المعتصمين فى الدوار منذ ١٩ فبراير للمطالبة بإسقاط الحكومة والإصلاح، وبعد حوالى ساعة من الهجوم- الذى شنه المئات من رجال الأمن وعدد كبير من الآليات العسكرية-، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية أن قوات الشرطة انتشرت فى منطقة دوار مجلس التعاون (اللؤلؤة) وأن المتظاهرين بدأوا فى الانسحاب. ونقلت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية (بنا) عن الوزارة أن عدداً من المتظاهرين فى الدوار يقومون «بإحراق عدد من الخيام بعد انسحابهم لإعاقة حركة رجال الشرطة».

وبينما قال مسؤول بقطاع الصحة إن ٣ من رجال الشرطة البحرينيين قتلوا أثناء محاولة إخلاء الدوار، وذلك بعدما دهسهم محتجون بسيارات مسرعة فضلا عن إصابة ٤ آخرين، ذكر عبدالجليل خليل وهو عضو كبير فى جمعية الوفاق الشيعية المعارضة أن ٥ محتجين على الأقل قتلوا وأصيب مئات خلال الحملة التى شنتها قوات الأمن، معتبراً أن ما يحدث «حرب إبادة»، كما قال الشيخ على سلمان، الأمين العام للجمعية: «إن الحكومة تتصرف مثل الزعيم الليبى معمر القذافى الذى يستخدم القسوة المفرطة ضد أبناء شعبه»، ودعا سلمان أتباعه من المحتجين إلى عدم التصدى لقوات الأمن.

وقالت وكالة رويترز للأنباء إن المحتجين هربوا من الدوار بسياراتهم الخاصة متجهين إلى ضواحى المنامة والقرى المحيطة بها. ولم يتضح ما إذا كانت القوات السعودية التى دخلت البلاد أمس الأول تشارك فى عملية اقتحام الدوار أم لا.

وانتشرت قوات الأمن البحرينية أيضاً فى مجمع السلمانية الطبى، المستشفى العام الوحيد فى المملكة، وأزالت جميع الخيام التى نصبها المتظاهرون داخله. وقالت (بنا) إن القوات تقوم بـ«عملية تطهير لمجمع السلمانية الطبى من الخارجين على القانون»، بينما حذرت جمعية الوفاق «مما سيقوم به الجيش فى هذا المكان».

وفى غضون ذلك، بدأت مركبات مصفحة بإزالة الحواجز التى وضعها المحتجون وسط العاصمة، وبفتح طرقات الحى المالى الدبلوماسى، فيما سمعت طلقات نارية فى الوقت الذى كانت فيه مروحيات تحلق فوق المنطقة، لكن مصدر بحرينى نفى مزاعم استخدام طائرات فى عملية إجلاء المتظاهرين، موضحا أن الطائرات تستخدم «للتصوير الجوى فقط».

وتعرضت خدمة شبكة الهواتف الخلوية فى بعض المناطق للإرباك، فى حين أغلقت البورصة بعد إعلان حال الطوارئ، كما أعلنت السلطات البحرينية تعطيل الدراسة فى المدارس والجامعات اعتبارا من أمس وحتى إشعار آخر .فيما أعلن حظر التجوال لمدة ١٢ ساعة فى بعض مناطق العاصمة.

وفى خطوة احتجاجية على أسلوب التعامل مع الاضطرابات التى تشهدها المملكة، أعلن وزير الإسكان البحرينى مجيد العلوى أمس استقالته، وذلك بعد ١٧ يوماً فقط من توليه حقيبة الإسكان فى إطار تعديل وزارى شمل ٤ وزارات أجراه العاهل البحرينى فى ٢٧ فبراير الماضى. وكان ٢ من أعضاء مجلس الشورى فى البحرين استقالا أيضا أمس الأول احتجاجا على التعامل الأمنى مع المتظاهرين.

وكان العاهل البحرينى الملك حمد بن عيسى آل خليفة أصدر أمس الأول أمراً ملكياً بإعلان حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) لمدة ٣ أشهر، وكلف القائد العام لقوة دفاع البحرين باتخاذ التدابير اللازمة، بينما أكد وزير الداخلية عزم السلطات على «فض كل المخالفات التى أطلقت شرارة الفتنة».

وتأتى هذه الخطوة وسط مواجهات عنيفة اندلعت أمس الأول فى عدة مناطق بالمملكة، بين قوات الأمن وعدد من المتظاهرين المناوئين للحكومة بعد يوم واحد من إرسال قوات خليجية إلى البلاد بناء على طلب منها، وأبرزها كان فى منطقة سترة الشيعية جنوبى المنامة، حيث أطلقت قوات الأمن البحرينية قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطى، ما أدى إلى مقتل متظاهرين اثنين وإصابة نحو ٢٠٠ آخرين بجروح، بحسب مصادر طبية، فيما ذكرت وزارة الداخلية البحرينية أن عنصراً فى قوى الأمن قتل دهساً من قبل متظاهرين مناوئين للحكومة فى منطقة المعامير الجنوبية أثناء تأديته مهام عمله.

وفى وقت لاحق أمس الأول، دعا رجال دين شيعة بحرينيون كبار فى بيان، المجتمع الدولى والعالم الاسلامى للتدخل من أجل منع وقوع «مجزرة» فى المملكة، وذلك بعدما أعلنت جمعيات المعارضة البحرينية الـ٧ والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أمس استنكارها لإعلان حالة الطوارئ و«التصعيد الأمنى الخطير»، وناشدت المجتمع الدولى التدخل لحماية المعتصمين فى «دوار اللؤلؤة». واعتبرت أن «أعمال القتل والتصعيد الأمنى قد نسفت مبدأ الحوار وتركت البلاد مفتوحة لاستباحة قوات الأمن والجيش المحلى والخارجى».

وبعدما أثار الموقف الإيرانى الرافض لاستقدام قوات خليجية إلى البحرين، احتجاج المملكة باعتباره «تدخلاً فى الشؤون الداخلية وتهديداً لأمن المنطقة» وقامت باستدعاء سفيرها فى طهران للتشاور، عبر «حزب الله» اللبنانى عن قلقه البالغ واستنكاره الشديد لما وصفه باستهداف المدنيين المسالمين فى البحرين، منتقدا دخول قوات «درع الجزيرة» الخليجية إلى البلاد. وأضاف فى بيان أنه يرى أن التدخل العسكرى واستخدام «العنف فى مقابل حركة شعبية سلمية لا يوصل إلى نتيجة».

وفى الوقت نفسه، حذرت الولايات المتحدة من أن الاضطرابات السياسية التى تشهدها البحرين لا يمكن أن يتم حلها من خلال القوة العسكرية. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاى كارنى «ندعو الأطراف المعنية هنا والحكومات المعنية إلى الدخول فى الحوار السياسى الضرورى من أجل الاستجابة إلى مظالم ورغبات الشعب البحرينى».

وبدت تعليقات كارنى تكراراً لمناشدة وزيرة خارجية بلاده هيلارى كلينتون خلال زيارتها للقاهرة أمس الأول، حيث دعت إلى «اتخاذ خطوات الآن» بشأن حل تفاوضى للتوترات فى البحرين. وقالت كلينتون إن «استخدام القوة والعنف من أى مصادر سيؤدى فقط إلى زيادة الوضع سوءً».

وأعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن الوزارة سمحت لطاقمها المدنى غير الأساسى فى المقر العام للأسطول الخامس الأمريكى فى المنامة، وكذلك لعائلات العسكريين بمغادرة البحرين بسبب تصاعد حدة الاضطرابات.

الدخان يتصاعد فى دوار اللؤلؤة أثناء إخلائه من قبل قوات الأمن (أ.ب.أ)

أحد المصابين فى اشتباكات بلدة سترة الشيعية (أ. ف. ب)

اليوم ■ الاتحاد الأوروبى ينتقد إدانة معارض سورى ويرحب بالإفراج عن آخر ■ الحكومة الأردنية تحل المجالس البلدية تمهيدا لانتخابات فى يوليو ■ ثوار «فيس بوك» الموريتانيون يتظاهرون غدا ضد أعمال شغب فى مدينة خريبكة المغربية

مفاوضات سرية بين المعارضة والسلطة اليمنية.. وأحزاب «المشترك» تتمسك بإبعاد «أبناء» المسؤولين من المواقع القيادية

«الرياض» تعرض على «صنعاء» وساطة مع المعارضين وأنباء عن طلب حفيد «صالح» اللجوء إلى واشنطن

رسالة صنعاء



أيمن حمزة

أعلن المركز الإعلامى للائتلاف اليمنى للتغيير عن لقاء جمع قيادات فى المعارضة والسلطة مؤخرا بصنعاء، خصص لتقديم مقترحات تحملها قيادات من الرئيس على عبدالله صالح إلى أحزاب اللقاء المشترك حول الأزمة فى البلاد.

وبحسب المصدر فإن اللقاء جمع كلا من الرئيس الدورى لأحزاب تكتل «اللقاء المشترك» الدكتور ياسين سعيد نعمان بمنزله ومعه الناطق الرسمى محمد قحطان، من جانب المعارضة، فيما مثل السلطة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمى وقائد المنطقة الشمالية الغربية العسكرية اللواء على محسن الأحمر ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربى ووزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور صالح باصره.

وأشار المصدر إلى عدم توصل الطرفين إلى نتائج محددة واكتفائهم بتحديد موعد آخر للقاء، مؤكدا أن «المشترك» شدد على ثلاثة مطالب تتمثل فى وقف العنف ضد المعتصمين، وإبعاد «أبناء وأقرباء» كبار المسؤولين من المواقع القيادية وضرورة وجود وسيط دولى ضامن ثم يبدأ الحوار حول تنفيذ ما جاء فى مبادرة الرئيس.

وأكد المصدر أن وزير الخارجية فى المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل عرض على السلطة اليمنية وساطة بينها وبين المعارضة، من خلال مجلس التعاون الخليجى بحيث يكون المجلس ضامنا لتنفيذ أى اتفاق.

فى سياق متصل، نقلت صحيفة «صوت الثورة» الصادرة عن شباب التغيير فى اليمن أن مصادر أمريكية موثوقة، أفادت بأن حفيد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح «ابن ابنته» كنعان يحيى محمد عبدالله صالح قدم طلبا للجوء السياسى إلى الولايات المتحدة التى يوجد بها حاليا، مؤكدة أن طلب اللجوء تزامن مع إجراءات أقدم عليها الحفيد فى الولايات المتحدة تمثلت فى نقل استثمارات عقارية من ملكية والده وجده وأخواله إلى ملكيته الشخصية استباقا لما قد تتمخض عنه ثورة الشباب المعتصمين فى المدن اليمنية.

القذافى يصف الثوار بـ«جرذان وكلاب ضالة وأولاد حرام» ويعد بـ«سحقهم خلال أيام».. وبنغازى تتأهب لهجوم القوات الحكومية

كتائب خميس القذافى تهاجم مصراتة بالدبابات.. والثوار ينفون سقوط أجدابيا

عواصم - وكالات الأنباء:

زحفت القوات التابعة للزعيم الليبى معمر القذافى باتجاه بنغازى، معقل ثوار «١٧ فبراير»، وتوقعت حكومته تحقيق النصر خلال أيام فى الوقت الذى شن فيه القذافى هجوما عنيفا على من يساندون فرض منطقة لحظر الطيران فوق ليبيا وحث الليبيين على حمل السلاح والاستعداد للتصدى لغزو محتمل من الدول الغربية.

وقال القذافى أمام حشد من أنصاره بمقر إقامته الحصين بباب العزيزية فى طرابلس الليلة قبل الماضية موجها حديثه للرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، الذى وصفه بأنه «صديقه المجنون»: «إن فرنسا نسيت هزيمتها المنكرة فى الجزائر وفى فيتنام وفى كل مكان وراحت ترفع عقيرتها مرة ثانية». وتابع: «إحنا اللى ضربناك.. ضربناك فى الجزائر.. ضربناك فى فيتنام.. تريد أنت تضربنا.. جرب تعالى». وأضاف: «جثث الفرنسيين مازالت موجودة فى صحراء الجزائر بالآلاف..حتى بريطانيا التى انتهت وأصبحت أثرا بعد عين، ترفع عقيرتها ولسانها وتقول إنها هى أيضا تريد أن تهجم على ليبيا». وتساءل القذافى: «كيف تهجم على ليبيا وبأى حق ؟! هل الحدود مشتركة بيننا وبينك؟! هل أنت وصى علينا ؟!». وتساءل: «هل الديكتاتوريات الرأسمالية وصية على الشعب الليبى حتى تتحدث عنه؟! يجب على هذه الديكتاتوريات الرأسمالية، أن تخجل عندما تتكلم عن الديمقراطية وعن حق الشعوب، فهى أبعد ما تكون عن الديمقراطية». وتحدى القذافى قادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن «يقدموا على التنحى عن مناصبهم وإعطاء الحرية لشعوبهم»، كما فعل هو مع الشعب الليبى – على حد قوله.

وكرر اتهامه للمعارضة بقوله: «الثوار شوية جرذان ودراويش وكلاب ضالة. ظلمونا فى بلدنا الآمن أولاد الحرام. أرادوا أن يحرمونا من ثروتنا ويحرموا أولادنا من العيش فى سلام.. ونحن قبلنا التحدى».

ومع تقدم القوات الليبية على الأرض فى مواجهة قوات المعارضة فى الشرق. قال القذافى: «نحن مصممون على أن نسحق الأعداء».

وفيما أكد خالد الكعيم، نائب وزير الخارجية الليبى، أن القوات الليبية ستسيطر خلال أيام على كل الأراضى الليبية، أعلن الجيش الليبى فى بيان موجه لسكان بنغازى بثه التليفزيون الرسمى عن قرب تقدم القوات الحكومية.

وفيما يتعلق بأجدابيا، المدينة الاستراتيجية على الطريق إلى بنغازى نفى ثوار ليبيون فى تصريحات لقناة الجزيرة سقوط المدينة فى يد قوات القذافى، كما أعلنوا تأهب بنغازى لصد هجوم محتمل.

وفى مصراتة قرب العاصمة طرابلس، هاجمت كتائب تابعة لنجل الزعيم الليبى خميس القذافى المدينة من الجنوب والغرب بأكثر من ٤٠ دبابة – بحسب ما قاله شاهد عيان لقناة «العربية».



مقاتل من الثوار يقطع صورة القذافى بسكين فى مدينة بنغازى «أ.ف.ب»

حريق جديد بمحطة فوكوشيما النووية اليابانية وسحب العاملين منها بعد ارتفاع مستويات الإشعاع

طوكيو تطلب من الجيش الأمريكى المساعدة فى مواجهة الكارثة النووية.. وكوريا الجنوبية ترسل كميات من «مادة نادرة» لليابان

عواصم - وكالات الأنباء:

تواصلت الأزمة النووية التى تعيشها اليابان، بعد نحو ٥ أيام على الزلزال المدمر الذى ضرب الدولة الآسيوية الجمعة الماضى، مسببا أمواج مد عاتية «تسونامى»، جرفت الأخضر واليابس فى طريقها، وخلفت دمارا واسعا، طال العديد من محطات الطاقة النووية المنتشرة فى البلاد.

فقد اشتعلت النيران مجددا فى المفاعل النووى رقم ٤ بمحطة فوكوشيما شمال شرق اليابان وبُثت صور تليفزيونية على الهواء لدخان يتصاعد من أحد مبانى المفاعل. وقالت وكالة أنباء كيودو، نقلا عن وكالة الأمان النووى اليابانية، إن أوامر صدرت أمس للعاملين فى محطة فوكوشيما بمغادرتها بسبب زيادة فى الإشعاع. وأضافت الوكالة أن العمل لتبريد المفاعلات بالمحطة توقف بعد تعرضها لأضرار فى الزلزال الذى ضرب المنطقة الجمعة الماضى.

وهناك مخاوف من انخفاض مستويات المياه داخل حوض تخزين القضبان النووية المستنفدة بالمفاعل رقم ١ بالمحطة ذاتها، الأمر الذى يجعل الوقود مكشوفا، ومن ثم يصبح عرضة للسخونة والانصهار. وقالت شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيبكو)، المشغلة لمحطة فوكوشيما إنها تبحث رش حمض البوريك بواسطة مروحية لمنع قضبان الوقود النووى المستنفدة من الوصول إلى حالة حرجة من جديد وإعادة بدء سلسلة تفاعلات فى المفاعل ٤ الذى يعانى من المشاكل. وأفادت كيودو، نقلا عن مسؤولين بشركة تيبكو، أن حوالى ٧٠٪ من قضبان الوقود النووى أتلفت فى المفاعل رقم ١ و٣٣٪ فى المفاعل رقم ٢ بمحطة فوكوشيما.

وأكدت اليابان أمس أن هناك حاجة لمزيد من المساعدات من واشنطن للحيلولة دون كارثة نووية. وقال كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية إن اليابان قد تسعى للحصول على مساعدة مباشرة من الجيش الأمريكى لتبريد المفاعلات فى محطة فوكوشيما. وأضاف المتحدث أن اليابان تدرس أيضا إمكانية استخدام طائرات الهليكوبتر لضخ الماء إلى المفاعل رقم ٤ بالمحطة، الذى اندلع فيه الحريق مجددا بعد ساعات من إطفائه.

جاء ذلك فيما قررت كوريا الجنوبية إرسال كميات من مادة «البورون» (وهو عنصر فلزى نادر فى الطبيعة يستخدم فى الحماية من الأشعة النووية) إلى اليابان لمساعدتها فى الحفاظ على استقرار نشاط مفاعلاتها النووية التى تعرضت لأضرار بسبب زلزال مدمر ضرب البلاد قبل أيام أعقبته موجات مد عاتية (تسونامى). ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء عن وزارة «اقتصاد المعرفة» فى سول قولها إن «طوكيو طلبت كميات إضافية من البورون بعدما استخدمت معظم مخزونها فى محطة فوكوشيما ومن المقرر وصول ٥٢ طنا من تلك المادة الكيماوية إلى اليابان خلال الأيام المقبلة.

وفى الوقت نفسه، أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن بلاده تدرس كيفية «تحسين سلامة وأداء محطاتها النووية» وذلك بعد الحوادث التى وقعت فى اليابان إثر الزلزال والمد البحرى. وقال أوباما فى مقابلة مع محطة التليفزيون المحلية «سى بى إس» إن «المحطات النووية معدة لمقاومة بعض مستويات الزلزال ولكن ليس هناك أى شىء مؤكد ١٠٠٪». وأضاف «إذن، فى كل مرة تقع فيها تطورات من هذا النوع، اعتقد أنه من المهم جدا بالنسبة لنا أن ندرس الطريقة المثلى لتحسين سلامة وأداء هذه المحطات النووية».

وأكد الرئيس الأمريكى أنه لا يعتقد أن سحبا تحمل إشعاعات نووية يمكن أن تصل إلى السواحل الأمريكية ولكنه أعرب عن «قلقه العميق حيال أثر الإشعاعات فى اليابان».

أضاف «قلوبنا مع اليابان. هم يواجهون ٣ لعنات: الزلزال والتسونامى والآن هذا الحادث النووى. نقدم لهم كل الدعم الذى يمكننا تقديمه. نريد أن يكونوا متأكدين أننا إلى جانبهم وأنهم احد أهم حلفائنا وأصدقائنا». وقال أوباما لشبكة التليفزيون «كى دى كى آى» إن «هناك خطرا بأن تؤثر الإشعاعات على من يعيشون بالقرب من المحطات النووية وأن تصل إلى مناطق أخرى غير اليابان». وأضاف «لكن لقد أكدوا لى أن أى سحابة مشعة ستتبدد قبل أن تصل إلى هاواى وأيضا إلى أى جزء من الولايات المتحدة».

وفيما أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مخاوفها من أن تؤثر كارثة اليابان على التأييد الشعبى للتكنولوجيا النووية، أعلن الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز أنه أمر بتعليق برنامج بلاده لتطوير الطاقة النووية فى أعقاب الكارثة التى وقعت فى مجمع نووى فى اليابان. وكانت فنزويلا تأمل بأن تحصل على ٤٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء من محطة مزمعة للطاقة النووية تبنيها روسيا عندما تصبح جاهزة للتشغيل فى غضون ١٠ سنوات. لكن شافيز قال إن الأحداث فى اليابان بعد زلزال الجمعة الماضية، وما أعقبه من موجات تسونامى أظهر أن المخاطر المرتبطة بالطاقة النووية كبيرة جدا. ووقعت فنزويلا اتفاقا مع روسيا فى أكتوبر الماضى جعل حكومة شافيز الاشتراكية تقترب خطوة من هدفها للانضمام إلى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين فى تطوير الطاقة النووية.



آثار الدمار وسحب الدخان تتصاعد من محطة فوكوشيما النووية «أ.ف.ب»

اليوم ■ «داخلية حماس»: غالبية المتظاهرين بساحة الكتيبة عناصر حركة فتح حاولوا إثارة الفوضى

[redacted]

القوات البحرينية تخلى «دوار اللؤلؤة» بالقوة.. والمعارضة تعتبره «حرب إبادة» وتؤكد مقتل ٥ متظاهرين

«حزب الله» يستنكر تدخل قوات «درع الجزيرة».. و«البنتاجون» تسمح لطاقمها المدنى بمغادرة المملكة

عواصم - وكالات الأنباء:

تصاعدت حدة التوترات فى البحرين أمس، حيث شنت قوات مكافحة الشغب صباح أمس هجوماً بالبنادق والغازات المسيلة للدموع على آلاف المعتصمين فى «دوار اللؤلؤة» بوسط العاصمة المنامة وتمكنت من السيطرة على الدوار، وذلك غداة إعلان حالة الطوارئ فى البلاد، بينما بدأت القوات فى فتح طرقات الحى المالى والدبلوماسى فى المنامة التى أغلقها المحتجون.

وأطلقت شرطة مكافحة الشغب عشرات القنابل المسيلة للدموع، كما استخدمت البنادق لتفريق المتظاهرين ذوى الغالبية الشيعية المعتصمين فى الدوار منذ ١٩ فبراير للمطالبة بإسقاط الحكومة والإصلاح، وبعد حوالى ساعة من الهجوم- الذى شنه المئات من رجال الأمن وعدد كبير من الآليات العسكرية-، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية أن قوات الشرطة انتشرت فى منطقة دوار مجلس التعاون (اللؤلؤة) وأن المتظاهرين بدأوا فى الانسحاب. ونقلت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية (بنا) عن الوزارة أن عدداً من المتظاهرين فى الدوار يقومون «بإحراق عدد من الخيام بعد انسحابهم لإعاقة حركة رجال الشرطة».

وبينما قال مسؤول بقطاع الصحة إن ٣ من رجال الشرطة البحرينيين قتلوا أثناء محاولة إخلاء الدوار، وذلك بعدما دهسهم محتجون بسيارات مسرعة فضلا عن إصابة ٤ آخرين، ذكر عبدالجليل خليل وهو عضو كبير فى جمعية الوفاق الشيعية المعارضة أن ٥ محتجين على الأقل قتلوا وأصيب مئات خلال الحملة التى شنتها قوات الأمن، معتبراً أن ما يحدث «حرب إبادة»، كما قال الشيخ على سلمان، الأمين العام للجمعية: «إن الحكومة تتصرف مثل الزعيم الليبى معمر القذافى الذى يستخدم القسوة المفرطة ضد أبناء شعبه»، ودعا سلمان أتباعه من المحتجين إلى عدم التصدى لقوات الأمن.

وقالت وكالة رويترز للأنباء إن المحتجين هربوا من الدوار بسياراتهم الخاصة متجهين إلى ضواحى المنامة والقرى المحيطة بها. ولم يتضح ما إذا كانت القوات السعودية التى دخلت البلاد أمس الأول تشارك فى عملية اقتحام الدوار أم لا.

وانتشرت قوات الأمن البحرينية أيضاً فى مجمع السلمانية الطبى، المستشفى العام الوحيد فى المملكة، وأزالت جميع الخيام التى نصبها المتظاهرون داخله. وقالت (بنا) إن القوات تقوم بـ«عملية تطهير لمجمع السلمانية الطبى من الخارجين على القانون»، بينما حذرت جمعية الوفاق «مما سيقوم به الجيش فى هذا المكان».

وفى غضون ذلك، بدأت مركبات مصفحة بإزالة الحواجز التى وضعها المحتجون وسط العاصمة، وبفتح طرقات الحى المالى الدبلوماسى، فيما سمعت طلقات نارية فى الوقت الذى كانت فيه مروحيات تحلق فوق المنطقة، لكن مصدر بحرينى نفى مزاعم استخدام طائرات فى عملية إجلاء المتظاهرين، موضحا أن الطائرات تستخدم «للتصوير الجوى فقط».

وتعرضت خدمة شبكة الهواتف الخلوية فى بعض المناطق للإرباك، فى حين أغلقت البورصة بعد إعلان حال الطوارئ، كما أعلنت السلطات البحرينية تعطيل الدراسة فى المدارس والجامعات اعتباراً من أمس وحتى إشعار آخر .فيما أعلن حظر التجوال لمدة ١٢ ساعة فى بعض مناطق العاصمة.

وفى خطوة احتجاجية على أسلوب التعامل مع الاضطرابات التى تشهدها المملكة، أعلن وزير الإسكان البحرينى مجيد العلوى أمس استقالته، وذلك بعد ١٧ يوماً فقط من توليه حقيبة الإسكان فى إطار تعديل وزارى شمل ٤ وزارات أجراه العاهل البحرينى فى ٢٧ فبراير الماضى. وكان ٢ من أعضاء مجلس الشورى فى البحرين استقالا أيضاً أمس الأول احتجاجا على التعامل الأمنى مع المتظاهرين.

وكان العاهل البحرينى الملك حمد بن عيسى آل خليفة أصدر أمس الأول أمراً ملكياً بإعلان حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) لمدة ٣ أشهر، وكلف القائد العام لقوة دفاع البحرين باتخاذ التدابير اللازمة، بينما أكد وزير الداخلية عزم السلطات على «فض كل المخالفات التى أطلقت شرارة الفتنة».

وتأتى هذه الخطوة وسط مواجهات عنيفة اندلعت أمس الأول فى عدة مناطق بالمملكة، بين قوات الأمن وعدد من المتظاهرين المناوئين للحكومة بعد يوم واحد من إرسال قوات خليجية إلى البلاد بناء على طلب منها، وأبرزها كان فى منطقة سترة الشيعية جنوبى المنامة، حيث أطلقت قوات الأمن البحرينية قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطى، ما أدى إلى مقتل متظاهرين اثنين وإصابة نحو ٢٠٠ آخرين بجروح، بحسب مصادر طبية، فيما ذكرت وزارة الداخلية البحرينية أن عنصراً فى قوى الأمن قتل دهساً من قبل متظاهرين مناوئين للحكومة فى منطقة المعامير الجنوبية أثناء تأديته مهام عمله.

وفى وقت لاحق أمس الأول، دعا رجال دين شيعة بحرينيون كبار فى بيان، المجتمع الدولى والعالم الاسلامى للتدخل من أجل منع وقوع «مجزرة» فى المملكة، وذلك بعدما أعلنت جمعيات المعارضة البحرينية الـ٧ والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أمس استنكارها لإعلان حالة الطوارئ و«التصعيد الأمنى الخطير»، وناشدت المجتمع الدولى التدخل لحماية المعتصمين فى «دوار اللؤلؤة». واعتبرت أن «أعمال القتل والتصعيد الأمنى قد نسفت مبدأ الحوار وتركت البلاد مفتوحة لاستباحة قوات الأمن والجيش المحلى والخارجى».

وبعدما أثار الموقف الإيرانى الرافض لاستقدام قوات خليجية إلى البحرين، احتجاج المملكة باعتباره «تدخلاً فى الشؤون الداخلية وتهديداً لأمن المنطقة» وقامت باستدعاء سفيرها فى طهران للتشاور، عبر «حزب الله» اللبنانى عن قلقه البالغ واستنكاره الشديد لما وصفه باستهداف المدنيين المسالمين فى البحرين، منتقدا دخول قوات «درع الجزيرة» الخليجية إلى البلاد. وأضاف فى بيان أنه يرى أن التدخل العسكرى واستخدام «العنف فى مقابل حركة شعبية سلمية لا يوصل إلى نتيجة».

وفى الوقت نفسه، حذرت الولايات المتحدة من أن الاضطرابات السياسية التى تشهدها البحرين لا يمكن أن يتم حلها من خلال القوة العسكرية. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاى كارنى «ندعو الأطراف المعنية هنا والحكومات المعنية إلى الدخول فى الحوار السياسى الضرورى من أجل الاستجابة إلى مظالم ورغبات الشعب البحرينى».

وبدت تعليقات كارنى تكراراً لمناشدة وزيرة خارجية بلاده هيلارى كلينتون خلال زيارتها للقاهرة أمس الأول، حيث دعت إلى «اتخاذ خطوات الآن» بشأن حل تفاوضى للتوترات فى البحرين. وقالت كلينتون إن «استخدام القوة والعنف من أى مصادر سيؤدى فقط إلى زيادة الوضع سوءً».

وأعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن الوزارة سمحت لطاقمها المدنى غير الأساسى فى المقر العام للأسطول الخامس الأمريكى فى المنامة، وكذلك لعائلات العسكريين بمغادرة البحرين بسبب تصاعد حدة الاضطرابات.

الدخان يتصاعد فى دوار اللؤلؤة أثناء إخلائه من قبل قوات الأمن (أ.ب.أ)

أحد المصابين فى اشتباكات بلدة سترة الشيعية (أ. ف. ب)

اليوم ■ الاتحاد الأوروبى ينتقد إدانة معارض سورى ويرحب بالإفراج عن آخر ■ الحكومة الأردنية تحل المجالس البلدية تمهيدا لانتخابات فى يوليو ■ ثوار «فيس بوك» الموريتانيون يتظاهرون غدا ضد أعمال شغب فى مدينة خريبكة المغربية

مفاوضات سرية بين المعارضة والسلطة اليمنية.. وأحزاب «المشترك» تتمسك بإبعاد «أبناء» المسؤولين من المواقع القيادية

«الرياض» تعرض على «صنعاء» وساطة مع المعارضين وأنباء عن طلب حفيد «صالح» اللجوء إلى واشنطن

أعلن المركز الإعلامى للائتلاف اليمنى للتغيير عن لقاء جمع قيادات فى المعارضة والسلطة مؤخرا بصنعاء، خصص لتقديم مقترحات تحملها قيادات من الرئيس على عبدالله صالح إلى أحزاب اللقاء المشترك حول الأزمة فى البلاد.

وبحسب المصدر فإن اللقاء جمع كلا من الرئيس الدورى لأحزاب تكتل «اللقاء المشترك» الدكتور ياسين سعيد نعمان بمنزله ومعه الناطق الرسمى محمد قحطان، من جانب المعارضة، فيما مثل السلطة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمى وقائد المنطقة الشمالية الغربية العسكرية اللواء على محسن الأحمر ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربى ووزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور صالح باصره.

وأشار المصدر إلى عدم توصل الطرفين إلى نتائج محددة واكتفائهم بتحديد موعد آخر للقاء، مؤكدا أن «المشترك» شدد على ثلاثة مطالب تتمثل فى وقف العنف ضد المعتصمين، وإبعاد «أبناء وأقرباء» كبار

رسالة صنعاء




أيمن حمزة

المسؤولين من المواقع القيادية وضرورة وجود وسيط دولى ضامن ثم يبدأ الحوار حول تنفيذ ما جاء فى مبادرة الرئيس.

وأكد المصدر أن وزير الخارجية فى المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل عرض على السلطة اليمنية وساطة بينها وبين المعارضة، من خلال مجلس التعاون الخليجى بحيث يكون المجلس ضامنا لتنفيذ أى اتفاق.

فى سياق متصل، نقلت صحيفة «صوت الثورة» الصادرة عن شباب التغيير فى اليمن أن مصادر أمريكية موثوقة، أفادت بأن حفيد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح «ابن ابنته» كنعان يحيى محمد عبدالله صالح قدم طلبا للجوء السياسى إلى الولايات المتحدة التى يوجد بها حاليا، مؤكدة أن طلب اللجوء تزامن مع إجراءات أقدم عليها الحفيد فى الولايات المتحدة تمثلت فى نقل استثمارات عقارية من ملكية والده وجده وأخواله إلى ملكيته الشخصية استباقا لما قد تتمخض عنه ثورة الشباب المعتصمين فى المدن اليمنية.

القذافى يصف الثوار بـ«جرذان وكلاب ضالة وأولاد حرام» ويعد بـ«سحقهم خلال أيام».. وبنغازى تتأهب لهجوم القوات الحكومية

السلطات الليبية تعلن «تطهير» إجدابيا من المتمردين ومنع الصحفيين من دخول المدينة

رسالة بنغازى - سارة نور الدين وعواصم - وكالات الأنباء:

زحفت القوات التابعة للزعيم الليبى معمر القذافى باتجاه بنغازى، معقل ثوار «١٧ فبراير»، وتوقعت حكومته تحقيق النصر خلال أيام فى الوقت الذى شن فيه القذافى هجوما عنيفا على من يساندون فرض منطقة لحظر الطيران فوق ليبيا وحث الليبيين على حمل السلاح والاستعداد للتصدى لغزو محتمل من الدول الغربية.

وقال القذافى أمام حشد من أنصاره بمقر إقامته الحصين بباب العزيزية فى طرابلس الليلة قبل الماضية موجها حديثه للرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، الذى وصفه بأنه «صديقه المجنون»: «إن فرنسا نسيت هزيمتها المنكرة فى الجزائر وفى فيتنام وفى كل مكان وراحت ترفع عقيرتها مرة ثانية». وتابع: «إحنا اللى ضربناك.. ضربناك فى الجزائر.. ضربناك فى فيتنام.. تريد أنت تضربنا.. جرب تعالى». وأضاف: «جثث الفرنسيين مازالت موجودة فى صحراء الجزائر بالآلاف.. حتى بريطانيا التى انتهت وأصبحت أثرا بعد عين، ترفع عقيرتها ولسانها وتقول إنها هى أيضا تريد أن تهجم على ليبيا». وتساءل القذافى: «كيف تهجم على ليبيا وبأى حق ؟! هل الحدود مشتركة بيننا وبينك؟! هل أنت وصى علينا ؟!».

وتساءل: «هل الديكتاتوريات الرأسمالية وصية على الشعب الليبى حتى تتحدث عنه؟! يجب على هذه الديكتاتوريات الرأسمالية، أن تخجل عندما تتكلم عن الديمقراطية وعن حق الشعوب، فهى أبعد ما تكون عن الديمقراطية». وتحدى القذافى قادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن «يقدموا على التنحى عن مناصبهم وإعطاء الحرية لشعوبهم»، كما فعل هو مع الشعب الليبى – على حد قوله. وكرر اتهامه للمعارضة بقوله: «الثوار شوية جرذان ودراويش وكلاب ضالة. ظلمونا فى بلدنا الآمن أولاد الحرام. أرادوا أن يحرمونا من ثروتنا ويحرموا أولادنا من العيش فى سلام.. ونحن قبلنا التحدى». ومع تقدم القوات الليبية على الأرض فى مواجهة قوات المعارضة فى الشرق. قال القذافى: «نحن مصممون على أن نسحق الأعداء». وفيما أكد خالد الكعيم، نائب وزير الخارجية الليبى، أن القوات الليبية ستسيطر خلال أيام على كل الأراضى الليبية، أعلن الجيش الليبى فى بيان موجه لسكان بنغازى بثه التليفزيون الرسمى عن قرب تقدم القوات الحكومية.

وفيما يتعلق بأجدابيا، المدينة الاستراتيجية على الطريق إلى بنغازى. عاودت المعارك اشتعالها فى المدينة، فيما أعلنت السلطات الليبية «تطهير» المدينة من المتمردين، ومنعت اللجان الشعبية التابعة للثوار والمجلس الوطنى، حافلة الصحفيين التى كانت تقل «المصرى اليوم» ومراسلين أجانب من التقدم نحو جبهة القتال فى مدينة أجدابيا التى تبعد نحو ١٦٠ كيلو مترا غرب بنغازى، وطلبت منهم العودة مرة أخرى إلى بنغازى عبر الطريق الشرقى، بسبب ما وصفوه بـ«معارك دامية» وقصف جوى عنيف وعشوائى تتعرض له المدينة والطرق المؤدية إليها.

مقاتل من الثوار يقطع صورة القذافى بسكين فى مدينة بنغازى «أ.ف.ب»



حريق جديد بمحطة فوكوشيما النووية اليابانية وسحب العاملين منها بعد ارتفاع مستويات الإشعاع

طوكيو تطلب من الجيش الأمريكى المساعدة فى مواجهة الكارثة النووية.. وكوريا الجنوبية ترسل كميات من «مادة نادرة» لليابان

عواصم - وكالات الأنباء:

تواصلت الأزمة النووية التى تعيشها اليابان، بعد نحو ٥ أيام على الزلزال المدمر الذى ضرب الدولة الآسيوية الجمعة الماضى، مسبباً أمواج مد عاتية «تسونامى»، جرفت الأخضر واليابس فى طريقها، وخلفت دماراً واسعاً، طال العديد من محطات الطاقة النووية المنتشرة فى البلاد.

فقد اشتعلت النيران مجددا فى المفاعل النووى رقم ٤ بمحطة فوكوشيما شمال شرق اليابان وبُثت صور تليفزيونية على الهواء لدخان يتصاعد من أحد مبانى المفاعل. وقالت وكالة أنباء كيودو، نقلا عن وكالة الأمان النووى اليابانية، إن أوامر صدرت أمس للعاملين فى محطة فوكوشيما بمغادرتها بسبب زيادة فى الإشعاع. وأضافت الوكالة أن العمل لتبريد المفاعلات بالمحطة توقف بعد تعرضها لأضرار فى الزلزال الذى ضرب المنطقة الجمعة الماضى.

وهناك مخاوف من انخفاض مستويات المياه داخل حوض تخزين القضبان النووية المستنفدة بالمفاعل رقم ١ بالمحطة ذاتها، الأمر الذى يجعل الوقود مكشوفا، ومن ثم يصبح عرضة للسخونة والانصهار. وقالت شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيبكو)، المشغلة لمحطة فوكوشيما إنها تبحث رش حمض البوريك بواسطة مروحية لمنع قضبان الوقود النووى المستنفدة من الوصول إلى حالة حرجة من جديد وإعادة بدء سلسلة تفاعلات فى المفاعل ٤ الذى يعانى من المشاكل. وأفادت كيودو، نقلا عن مسؤولين بشركة تيبكو، أن حوالى ٧٠٪ من قضبان الوقود النووى أتلفت فى المفاعل رقم ١ و٣٣٪ فى المفاعل رقم ٢ بمحطة فوكوشيما.

وأكدت اليابان أمس أن هناك حاجة لمزيد من المساعدات من واشنطن للحيلولة دون كارثة نووية. وقال كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية إن اليابان قد تسعى للحصول على مساعدة مباشرة من الجيش الأمريكى لتبريد المفاعلات فى محطة فوكوشيما. وأضاف المتحدث أن اليابان تدرس أيضا إمكانية استخدام طائرات الهليكوبتر لضخ الماء إلى المفاعل رقم ٤ بالمحطة، الذى اندلع فيه الحريق مجددا بعد ساعات من إطفائه.

جاء ذلك فيما قررت كوريا الجنوبية إرسال كميات من مادة «البورون» (وهو عنصر فلزى نادر فى الطبيعة يستخدم فى الحماية من الأشعة النووية) إلى اليابان لمساعدتها فى الحفاظ على استقرار نشاط مفاعلاتها النووية التى تعرضت لأضرار بسبب زلزال مدمر ضرب البلاد قبل أيام أعقبته موجات مد عاتية (تسونامى). ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء عن وزارة «اقتصاد المعرفة» فى سول قولها إن «طوكيو طلبت كميات إضافية من البورون بعدما استخدمت معظم مخزونها فى محطة فوكوشيما ومن المقرر وصول ٥٢ طنا من تلك المادة الكيماوية إلى اليابان خلال الأيام المقبلة.

وفى الوقت نفسه، أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن بلاده تدرس كيفية «تحسين سلامة وأداء محطاتها النووية» وذلك بعد الحوادث التى وقعت فى اليابان إثر الزلزال والمد البحرى. وقال أوباما فى مقابلة مع محطة التليفزيون المحلية «سى بى إس» إن «المحطات النووية معدة لمقاومة بعض مستويات الزلزال ولكن ليس هناك أى شىء مؤكد ١٠٠٪». وأضاف «إذن، فى كل مرة تقع فيها تطورات من هذا النوع، اعتقد أنه من المهم جدا بالنسبة لنا أن ندرس الطريقة المثلى لتحسين سلامة وأداء هذه المحطات النووية».

وأكد الرئيس الأمريكى أنه لا يعتقد أن سحبا تحمل إشعاعات نووية يمكن أن تصل إلى السواحل الأمريكية ولكنه أعرب عن «قلقه العميق حيال أثر الإشعاعات فى اليابان».

أضاف «قلوبنا مع اليابان. هم يواجهون ٣ لعنات: الزلزال والتسونامى والآن هذا الحادث النووى. نقدم لهم كل الدعم الذى يمكننا تقديمه. نريد أن يكونوا متأكدين أننا إلى جانبهم وأنهم احد أهم حلفائنا وأصدقائنا». وقال أوباما لشبكة التليفزيون «كى دى كى آى» إن «هناك خطرا بأن تؤثر الإشعاعات على من يعيشون بالقرب من المحطات النووية وأن تصل إلى مناطق أخرى غير اليابان». وأضاف «لكن لقد أكدوا لى أن أى سحابة مشعة ستتبدد قبل أن تصل إلى هاواى وأيضا إلى أى جزء من الولايات المتحدة».

وفيما أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مخاوفها من أن تؤثر كارثة اليابان على التأييد الشعبى للتكنولوجيا النووية، أعلن الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز أنه أمر بتعليق برنامج بلاده لتطوير الطاقة النووية فى أعقاب الكارثة التى وقعت فى مجمع نووى فى اليابان. وكانت فنزويلا تأمل بأن تحصل على ٤٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء من محطة مزمعة للطاقة النووية تبنيها روسيا عندما تصبح جاهزة للتشغيل فى غضون ١٠ سنوات. لكن شافيز قال إن الأحداث فى اليابان بعد زلزال الجمعة الماضية، وما أعقبه من موجات تسونامى أظهر أن المخاطر المرتبطة بالطاقة النووية كبيرة جدا. ووقعت فنزويلا اتفاقا مع روسيا فى أكتوبر الماضى جعل حكومة شافيز الاشتراكية تقترب خطوة من هدفها للانضمام إلى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين فى تطوير الطاقة النووية.



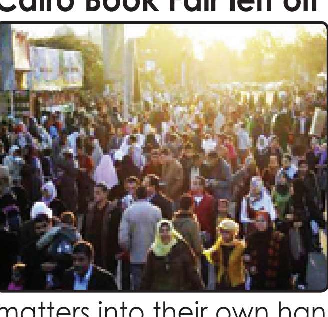
آثار الدمار وسحب الدخان تتصاعد من محطة فوكوشيما النووية «أ.ف.ب»

اليوم ■ «داخلية حماس»: غالبية المتظاهرين بساحة الكتيبة عناصر حركة فتح حاولوا إثارة الفوضى

Sisters aspire to equality within Egypt's Muslim Brotherhood

The first time Asmaa Shehata managed to free herself from conservative family rules and a mother-imposed curfew was when she slept on the street for three nights among hundreds of thousands of Egyptians protesting against their president. The ousting of Hosni Mubarak's regime, among other things, has raised the hopes of "Muslim sisters" that they might gain further emancipation and more equality with their brothers within the Muslim Brotherhood organization.
almasryalyoum.com/en/node/354388

Azbakeya Book Fair picks up where Cairo Book Fair left off



When the Cairo International Book Fair became a casualty of the revolution, the book merchants of Azbakeya Market decided to take matters into their own hands. As many of them are quick to point out, the fair traditionally represented a significant portion of their annual income.
almasryalyoum.com/en/node/352220

يوميات

يكتب:
د.سليمان عبد المنعم
solimanabdulmonaim@hotmail.com

امتحان الديمقراطية الكبير

بعد ثمان وأربعين ساعة سيجرى أهم استفتاء على مدى ستين عاماً كاد الشعب المصرى خلالها يفقد ذاكرته الديمقراطية. مطلوب منا أن نصوّت بالقبول أو الرفض على تسع مواد دستورية تم تعديلها أو استحداثها فى دستور ١٩٧١ الذى قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقف العمل به عقب أول ثورة شعبية فى تاريخ مصر الحديث. صاغت هذه التعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء لجنة خبراء كفؤة ونزيهة استقبلتها الأحزاب السياسية فى بداية الأمر بتفاؤل وترحيب، ثم ما لبث أن تحوّل التفاؤل إلى شكوك ومخاوف، وحل الاعتراض محل الترحيب. وها نحن اليوم فى حالة استقطاب سياسى حاد بين تيار يؤيد هذه التعديلات وبين تيار يرفضها، مطالباً بإصدار دستور جديد، وإزاء هذا التحول المفاجئ أصيب الناس بالبلبلة والتشويش.

(١)

المؤيدون للتعديلات الدستورية المقترحة يرون أنها تمثل نقلة إيجابية هائلة على طريق التحول الديمقراطى وتحقق مطالب المجتمع المصرى التى طالما نادى بها. فهذه التعديلات تتيح الترشح لرئاسة الجمهورية للحزبيين والمستقلين على حد سواء دونما إرهاق أو مغالاة فى الشروط المطلوبة للترشح على نحو ما كانت تنص عليه الصياغة المعيبة للمادة ٧٥ من الدستور، كما تم تحديد فترة رئاسة الجمهورية بأربع سنوات لا يجوز تمديدها إلا لفترة واحدة تالية فقط ما يعنى القضاء على فكرة (تأبيد) المنصب الرئاسى. وفضلاً عن ذلك توجب التعديلات المقترحة الإشراف القضائى الكامل على عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية، تمنح سلطة الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب عند الطعن عليها إلى هيئة قضائية هى المحكمة الدستورية العليا بديلاً عما كان سائداً حتى اليوم من احتكار مجلس الشعب نفسه هذه السلطة تحت المسمى الشهير (المجلس سيد قراره).

> المؤيدون للتعديلات يرون أنها تمثل نقلة على طريق التحول الديمقراطى

ويرى المؤيدون لهذه التعديلات المقترحة أن سرعة الاستفتاء عليها خلال الإطار الزمنى الذى حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف تضمن الانتهاء من المرحلة الانتقالية الحالية لكى تتفرغ القوات المسلحة لأداء مهامها الأصلية فى ظروف إقليمية صعبة تستوجب ذلك. كما أن الموافقة على هذه التعديلات الدستورية ستوفر الحد الأدنى اللازم (ولو أنه غير كاف) لعودة الحياة المدنية والسياسية إلى مساراتها الطبيعية والحفاظ على مكتسبات الثورة، وكلها متطلبات ضرورية وملحة لقطع الطريق على محاولات الالتفاف على الثورة وإرباكها من جانب جهات وقوى نعرفها وربما أخرى لا نعرفها. فالفراغ الدستورى والسياسى هو أخطر ما يواجه مصر اليوم، لأنه مسكون بمفاجآت وتعقيدات قد لا تخطر على البال. أما حالة الانفلات الأمنى السائد وضعف عجلة الإنتاج وارتباك مؤسسات الدولة فهى أسباب إضافية أخرى (مقلقة وخطيرة) لا ينبغى بحال من الأحوال التقليل من شأنها توجب التعجيل بانتهاء هذه المرحلة الانتقالية فى أسرع وقت.

السؤال الآن هو إذا كانت التعديلات الدستورية المقترحة تنطوى على هذه المزايا والإيجابيات التى كنا جميعاً نطالب بها حتى أسابيع قليلة مضت، فلماذا الاعتراض عليها اليوم فجأة؟ لقد كان التخوف الأساسى لدى الكثيرين ليلة الثانى عشر من فبراير هو طول المرحلة الانتقالية التى سيدير الجيش خلالها دفة الحياة السياسية فى مصر فلماذا أصبح مقبولاً أن نستمر بلا برلمان وبلا دستور لمدة عام أو عامين؟

(٢)

هناك ابتداء حجج معروفة ومعلنة لدى أكثرية الأحزاب والقوى السياسية لرفض التعديلات الدستورية المقترحة لا تخلو من منطق، والمؤكد أنها جديرة بالنقاش مثل اشتراط ألا يكون المرشح لرئاسة الجمهورية قد حصل- هو أو أحد والديه- على جنسية دولة أجنبية، وألا يكون متزوجا من غير مصرية. وفى تقديرى أن هذه المادة لم تأخذ حظها من النقاش والبحث من جانب الرأى العام والأحزاب والخبراء، لكنها يجب ألا تقف الآن حجر عثرة أمام الموافقة على حزمة التعديلات المقترحة، ثم إنه ليس هناك ما يمنع من إعادة بحثها مرة أخرى عند إعداد الدستور الجديد للحصول على توافق شعبى حولها. أقول قاصداً (التوافق) لأن الدساتير الجديدة لا تعرض على الاستفتاء الشعبى مادة مادة. أما عن الاعتراض على اختصاص المحكمة الدستورية العليا وليس محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، فلعلّ لدى اللجنة التى صاغت التعديلات المقترحة أسانيد ومبررات لذلك، وأغلب الظن أنها استرشدت بما تأخذ به بالفعل بعض الدول الديمقراطية فى هذا الخصوص. ولو أن اللجنة عرضت على الرأى العام خلاصة مناقشاتها وأعمالها التحضيرية دون أن تكتفى بإعلان نصوص التعديلات لاتضحت الصورة أكثر فى هذه المسألة وغيرها من المسائل.

وجه آخر للاعتراض على التعديلات الدستورية المقترحة هو أنها حظرت الطعن (مطلقاً) على قرارات اللجنة القضائية المنوط بها الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية ولو بطريق طلب وقف التنفيذ. مرة أخرى ولأننا نفتقر إلى مناقشات لجنة المستشار طارق البشرى وما طرح أمامها من أسانيد وحجج ومبررات بشأن تحصين قرارات لجنة الإشراف على الانتخابات الرئاسية من أى طعن أو تظلم أو اعتراض- فإن الأمر يبدو بالفعل مثيراً للجدل. وهو جدل مفهوم ومشروع لأن الدستور ذاته يحظر فى المادة ٦٨ منه تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء. فكيف يتأتى للدستور أن يقول الشىء ونقيضه فى آن معاً؟ على أى حال أحسنت لجنة التعديلات الدستورية صنعا، حينما اقترحت وجوب عرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. ربما يبدد هذا النص مظنة عدم الاتساق الدستورى ولو أن المسألة تحتاج لقدر أكبر من الإيضاح والتدقيق.

(٣)

على أن أهم حجج المعارضين للتعديلات الدستورية المقترحة هى أن ثورة يناير مثل أى ثورة شعبية تحتاج بالضرورة إلى دستور (جديد) كليّة يعبر عن روحها ويترجم مطالبها وليس إلى مجرد تعديل (جزئى) لبعض مواد الدستور فحسب. والواقع أن مطلب إصدار دستور جديد ليس فى ذاته محل خلاف حتى من جانب المؤيدين للتعديلات الجزئية المقترحة. وهذه التعديلات ذاتها توجب إصدار دستور جديد وتنظم آلية ذلك. فالمادة ١٨٩ مكرراً من الدستور ضمن حزمة النصوص المقترح تعديلها قد استحدثت حكماً (انتقاليا) لإصدار دستور جديد تعده جمعية تأسيسية بعد إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة.

> التعديلات لا ولن تمنع من حتمية إصدار دستور جديد

لكن مازال للمعارضين لاستفتاء يوم السبت المقبل شكوك حول مسألة الدستور الجديد. يرى البعض أن النص الدستورى ضمن حزمة التعديلات المقترحة لا يوجب (بصيغة الإلزام) على رئيس الجمهورية الذى سيتم انتخابه طلب إصدار دستور جديد بل (يجيز) له فقط ذلك. ثم إن رئيس الجمهورية المقبل قد لا يتحمس لإصدار دستور جديد يمكن أن يقيد من سلطاته ويحد منها فى ظل مطلب الأخذ بنظام برلمانى بديلاً عن النظام الرئاسى الذى يكرسه الدستور الحالى (المعطّل) والذى يمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة.

لكن هذه الحجة الوجيهة فى ظاهرها تحتاج فى جوهرها إلى تدقيق. علينا أن نفرق ابتداء بين حكم المادة ١٨٩ (سواء فى فقرتها الأولى أم فى فقرتها الأخيرة المضافة) من الدستور وبين حكم المادة ١٨٩ مكرراً. فالأولى هى بالفعل غير ملزمة، ومن الطبيعى أن تكون غير ملزمة، لأنها تتضمن حكماً (عاماً) لمواجهة أى فرض تثور فيه الحاجة مستقبلاً إلى تعديل جزئى أو تغيير كامل للدستور. أما المادة ١٨٩ مكرراً التى استحدثتها اللجنة فهى تمثل حكماً وجوبياً انتقالياً يعبر عن حالة الشرعية الثورية الراهنة ويرتب عليها مقتضاها لأنها (توجب) اجتماع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بهم إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم. ليس صحيحاً القول إذن بأن إصدار دستور جديد هو أمر غير ملزم للرئيس المقبل. المشكلة الآن هى تكييف الوضع الدستورى القائم الذى نعيشه اليوم، وهل نحن بصدد دستور سقط بالفعل أم تعطل العمل به فقط؟ فإذا كان الدستور قد سقط بالفعل فكيف يرد التعديل على شىء ساقط؟ وإذا كان قد تعطّل العمل به فوفقاً لأى دستور ستتم الانتخابات المقبلة؟ ولا حلّ فى تقديرى لتجاوز هذا المأزق الفقهى إلا باعتبار الدستور قد سقط بالفعل فى حدود ما تعدّل فيه (بفرض الموافقة على هذه التعديلات فى استفتاء السبت المقبل) وكذلك فى حدود المواد الأخرى التى أسقطتها الشرعية الثورية بحكم الأمر الواقع مثل سقوط رئيس الجمهورية وحل مجلسى الشعب والشورى على خلاف ما كانت تنص عليه أحكام الدستور. أما باقى مواد الدستور فهى ما زالت قائمة لأجل مؤقت ينتهى بإصدار الدستور الجديد.

(٤)

التعديلات الدستورية المقترحة إذن لا ولن تمنع من حتمية إصدار دستور جديد، كما أنها لا ولن تغنى عن إصداره. كلنا متفقون على ذلك، المؤيدون للتعديلات المقترحة والمعارضون لها على حد سواء. وما دمنا متفقين على مضمون هذه التعديلات فى ذاتها ففيم المخاوف إذن من الموافقة عليها يوم السبت المقبل؟ هل السبب الحقيقى أنها تعجّل بانتخابات تشريعية يمكن أن يفوز فيها الإخوان المسلمون وفلول الحزب الوطنى على حساب الأحزاب السياسية والقوى الشبابية الجديدة؟ هذه فى الواقع رؤية تحتاج إلى مراجعة وتصويب لأن تأجيل الانتخابات التشريعية لن يقلل بالضرورة من فرص فوز الإخوان المسلمين لاحقاً، ولن يزيد بالحتم من قوى الأحزاب والتيارات الشبابية الأخرى عما هى عليه اليوم. بل إن فرص قوى شباب الثورة تبدو اليوم أقوى فى استقطاب أكبر تأييد شعبى. وحتى بفرض تأجيل الانتخابات التشريعية كما يطالب الكثيرون، فهل يتوقع فى غضون ستة أشهر أو اثنى عشر شهراً إضافية أن تنقلب موازين التأييد الشعبى للأحزاب والقوى السياسية عما هى عليه الآن؟ وهل يمكن للشعب بعد اليوم أن يصدق (أكذوبة) الحزب الوطنى، وما زالت صور الشهداء ماثلة فى أذهانه وذكريات التعذيب والإفقار والمهانة التى عاشها على يد الحزب الوطنى لم تبرح خياله بعد؟

إن علينا جميعاً أن نواجه واقعنا السياسى لا أن نهرب منه. وليذهب الجميع إلى صناديق الاقتراع سواء للتأييد أو الاعتراض. فهذا أول امتحان للديمقراطية فى مصر لا ينبغى أن يتخلف عنه أحد. أما المخاوف من شعبية الإخوان المسلمين (بفرض صحتها) فهى استحقاق ديمقراطى يتوجب علينا جميعاً أن ندفع تبعاته بتواضع وشجاعة! فلربما من هذا اليوم نستخلص دروس مستقبلنا!

تكتب:
د. ليلى تكلا
d.malatawy@gmail.com

من إدارة الثورة إلى إدارة الدولة

«الدستور» هو الإطار الذى يحدد مبادئ الحكم ونظامه وشكل الدولة والحقوق والواجبات، وأسس العلاقة بين السلطات واختصاصات كل منها، وسواء كان مدونا أو غير مدون فإنه «أبوالقوانين»، لابد أن يلتزم بمبادئه كل ما يصدر من تشريعات وقرارات وإلا كانت باطلة.

ونظراً لأهميته، فإن لصدوره وتعديله أساليب تختلف عن التقنين التشريعى. واحترام الدستور فريضة سياسية، ولابد أن يؤخذ بالجدية اللائقة بتلك المكانة.

ولما كان الدستور الديمقراطى لابد أن يأتى معبراً عن رغبات الشعب ويشارك جميع فئاته فى وضعه، فإنه إذا تغيرت مطالب الشعب وأصبح الدستور القائم لا يفى بتحقيق مطالبه أصبح لابد من تغييره.

واليوم ليس هناك اختلاف حول الحاجة إلى دستور جديد، إنما حول الآلية والتوقيت، وذلك أمر يقتضى التوفيق بين أوضاع المرحلة الحالية والأهداف المطلوبة.

الأسئلة التى يثيرها الوضع الحالى كثيرة ومهمة، نشير لبعضها:

١- هل الحالة الأمنية مهيأة لإجراء الاستفتاء فى الموعد المحدد؟

٢- إذا رفضت التعديلات فماذا يكون الوضع؟ وإذا أخذنا بالرأى القائل إن الدستور معطل لم يسقط قانونا، فإن ذلك يعنى قبول الدستور الحالى دون تعديل، وإذا أخذنا بالرأى الذى يؤكد أنه سقط فعلا، فسوف يعنى ذلك تكريس الفراغ الدستورى.

٣- هل المناخ العام والخدمات الانتخابية وتنظيم اللجان تسمح بإجراء انتخابات برلمانية؟

٤- هل هناك أحزاب تعكس الواقع الجديد يمكنها المنافسة فى الانتخابات المقبلة؟

٥- هل تم حسم وضع المصريين فى الخارج بالنسبة للإدلاء بأصواتهم؟

٦- كيف يمكن حسم الجدل المثار حول التعديلات المقترحة وهى كثيرة وأغلبها جدير بالاهتمام؟

٧- هل يمكن ترك الحالة الاقتصادية المتردية على ما هو عليه؟

تشير الإجابات إلى أن المرحلة الحالية تتطلب إجراءات عدة وعملاً كبيراً وجهداً خارقاً نشير إلى بعضه فى نقاط خمس:

أولاً:

- العمل الجاد على استتباب الأمن فى إطار إعادة تنظيم بعض أجهزة الشرطة وأساليبها.
- تأجيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية (ويبدو أنه غير متاح)
- تشكيل مجموعة بحث لدراسة كل ما قيل وكتب حول «التعديلات» للاسترشاد بها.
- تأتى الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية (الحياة تستمر فى الدولة دون مجلسى الشعب والشورى فترة طويلة من السنة ولكن من الصعب الاستمرار دون رئيس محدد، خاصة أن القوات المسلحة تفضل العودة إلى مهامها الأصلية فى حماية الدولة والدفاع عن الوطن).
- تشكيل لجنة لتنظيم الانتخابات الرئاسية من حيث المواصفات (مواطن أو مواطنة لا يقل عمره عن ٤٠ سنة)، والاختصاصات (توضيحها والحد منها على غرار النموذج الفرنسى أو التركى أو غيرهما)، وتحديد مدة الرئاسة (خمس سنوات تجدد مرة واحدة).
- يلتزم الرئيس المنتخب بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد والاستفتاء عليه (وللدكتور نور فرحات نص متكامل فى هذا الصدد).

ثانياً:

■ صدور إعلان دستورى محدود يتضمن ما يلى:
- النص على سقوط دستور ١٩٧١ (لحسم هذه القضية).
- استمرار قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمسؤولياته لحين انتخاب رئيس.
- تأكيد أن مصر جمهورية ديمقراطية مدنية يقوم نظامها على سيادة القانون والمواطنة والمساواة واحترام التعددية الثقافية والدينية والسياسية.
- تشكيل لجنة تنظم قواعد انتخابات رئيس الجمهورية (مشار إليها سابقا).
- تعديل بعض نصوص قانون الأحزاب لتسهيل الإنشاء والأداء (وهو ما يتم فعلا).
- استهلال تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية (خاصة بالنسبة للاختيار بين الفردى والقائمة، وتخفيض سن المرشح لمجلس الشعب إلى ٢٥ سنة بدلا من ٣٠ سنة، وتنظيم مشاركة المصريين فى الخارج).
- تشكيل لجنة من خبراء الاقتصاد والقانون والاجتماع لدراسة الأوضاع الاقتصادية (بهدف إحياء الاقتصاد المصرى وجذب الاستثمار وانضباط العمل والإنتاج وعودة البورصة).
- تأكيد التزام مصر بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تصدق عليها الدولة.
- التزام الرئيس المنتخب بالقيام بإجراءات وضع دستور جديد.

ثالثاً:

- يلتزم الرئيس المنتخب بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد متكامل، تشكل لجانه النوعية ويعقد جلسات استماع ويطرح المشروع فى حوار قومى ويتم الاستفتاء عليه.
- تتم الانتخابات البرلمانية فى ظل الدستور الجديد والقوانين المعدلة والاختصاصات الواضحة والتعددية الحزبية.
- استكمال تعديل القوانين ذات الصلة بالانتخابات البرلمانية وهى: قانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم ومباشرة الحقوق السياسية، قانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب، قانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى، قانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية.

رابعاً:

- النظر فى إلغاء حالة الطوارئ فور استتباب الأمن.
- إنعاش الاقتصاد لمنع التدهور والحد من البطالة مع معاقبة الامتناع عن أداء الوظيفة بالتظاهر لمطالب فئوية.
- العمل الجاد على سد منابع الاحتقان الطائفى الذى يهدد بتقسيم المجتمع ويؤدى إلى جرائم متكررة وذلك بتعديل بعض القوانين والإجراءات، والأوراق الثبوتية، ومناهج التعليم، والخطاب الدينى والإعلامى، وتنمية ثقافة المواطنة التى تعنى المساواة وإعلاء الانتماء للوطن.
- دراسة أوضاع المجالس المحلية والشعبية لتوضيح الاختصاصات وتقييم الأداء.

خامساً:

تبقى مسألة الدعوة لتغيير الأوضاع القائمة بتشكيل مجلس رئاسى.. وهو اقتراح برّاق من الناحية النظرية لكنه يثير مشاكل وتساؤلات كثيرة من الناحية العملية الواقعية، منها: من الذى سوف يختار هذا المجلس؟ هل يشكل بالاختيار، أم بالانتخاب؟ إن كان اختياراً فمن يقوم بالاختيار: المجلس العسكرى، أم مجلس الوزراء، وهنا يكون السؤال: أين التغيير؟ وإن كان عن طريق الانتخاب فما هى شروط الترشيح ونظام انتخابه؟ وهل يمكن اختيار كل الاتجاهات الموجودة فى الساحة التى توافق عليها فئات الشعب؟ هل سوف يتم الاتفاق بينهم حتى يسير دولاب العمل؟ أليس هناك احتمال إشعال صراع داخل هذا المجلس وبين فئات الشعب، متباينة الاتجاه؟

إذا لزم الأمر، يمكن تشكيل لجنة تنسيق بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبعض أعضائه مع رئيس الوزراء وبعض وزرائه، حتى لا ندخل فى متاهة اختيار مجلس رئاسى، علينا تحديد اختصاصاته المحددة وآليات عمله، من الصعب الاتفاق عليه. وأعتقد أن ذلك التنسيق يتم بالفعل وليست هناك ضرورة لتنظيمات جديدة.

السكوت ممنوع

إعداد: حاتم فودة فاكس: ٢٧٩٢٦٣٣١

Email: xxskoot@gmail.com
Email: almasry-alyoum@gmail.com

لهذا نرفضها

(١) يلزم الدستور – حتى بعد التعديلات المقترحة – رئيس الجمهورية بأداء اليمين أمام مجلسى الشعب والشورى، أى أنه لابد من إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً قبل الرئاسية، وقبل إعطاء الفرصة الكافية لتكوين أحزاب جديدة، والتعرف على برامجها ومرشحيها، علماً بأن الكتلتين الوحيدتين المنظمتين حالياً والقادرتين على الخوض والفوز فى الانتخابات هما جماعة الإخوان المسلمين وأعضاء الحزب الوطنى. (٢) هذا المجلس هو الذى سيقوم بعد ذلك باختيار من سيقوم بصياغة الدستور الجديد، وبالتأكيد فإن الدستور الجديد سيعكس إرادة هاتين الكتلتين. (٣) باقى مواد الدستور بعد التعديلات باقية كما هى، وتعطى لرئيس الجمهورية كل الصلاحيات الاستثنائية القديمة، ومنها اختيار نائب له دون إجراء انتخابات على هذا المنصب. (٤) بقاء المادة التى تنص على نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين، وهى المادة التى أفسدت الحياة السياسية طيلة ستين عاماً! (٥) حظر الترشح لرئاسة الجمهورية لمن يحمل جنسية أخرى، أو متزوج من غير مصرية، أو أحد والديه يحمل جنسية أخرى، فى حين أنه يمكن الاقتصار على إمكانية الترشح بشرط تنازل المرشح عن الجنسية الأخرى. (٦) لماذا هذا التعجل فى الاستفتاء قبل: تواجد أمنى كاف.. وجود إمكانية إدلاء ٤٠ مليون ناخب بصوتهم فى يوم واحد.. السماح للمصريين بالخارج وعددهم من ٧ إلى ١٠ ملايين مصرى بالإدلاء بأصواتهم. (٧) التعديلات لا تعطى المرأة الحق فى الترشح لرئاسة الجمهورية. (٨) لا نوافق على ربط كل التعديلات فى حزمة واحدة، إما تقبل كلها أو ترفض كلها. (٩) فى حالة التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية سيكون دستور ١٩٧١ هو دستور البلاد بما يجهض الثورة، التى قامت لإسقاط النظام، وبالتالى إسقاط هذا الدستور الفاسد.

إننا نريد تعديلات تعبر عن إرادة شعب الثورة بعد أن بذل فيها أغلى ما يملكه وهو حياة أولاده من أجل مصر.. لا تقاطعوا الانتخابات، بل أدلوا بصوتكم وقولوا: (لا).. لأن مصر تستحق دستوراً جديداً.

أيمن ناعوم
mollybisho@yahoo.com

استفت قلبك قبل الاستفتاء

سأبدأ بنفسى.. وأستفتى قلبى بأسئلة ملحة قبل ذهابى السبت القادم للإدلاء بشهادتى على التعديلات الدستورية وهى: هل بذلت جهداً فى التعرف على فحوى التعديلات؟.. هل بذلت جهداً فى التعرف على حجة من يقولون نعم ومن يقولون لا؟.. هل سأتخذ قرارى فقط إعمالاً لرأيى وجهدى، أم لأن فلاناً من الرموز قال نعم أو قال لا؟.. هل سأحاول الاستئناس برأى من أثق فيهم من أهل الخبرة العملية والتخصص؟.. هل إذا قلت لا أو نعم ودافعت عنها أمام أصدقائى ومعارفى، ثم ظهر لى الخير فى ضدها، هل سأرجع للأفضل بسهولة ويسر؟.. هل يزيد عندى الأمر حرجاً فى السؤال السابق إذا كنت رمزاً ولى أتباع كثيرون، ورأيت رأياً عكس ما قلته أولاً؟.. هل سأقول لا إذا ظننت أن من أعارضهم قد ينتفعون بنعم، أو العكس، أم ستكون خالصة للمصلحة العامة ولإعلاء كلمة العدل فى بلدى؟.. كل هذه أسئلة قبل الاستفتاء تحتاج إلى مراجعة كل منا لنفسه، لأن الله تعالى نصر مصر فى ثورتها ببركة إخلاص المخلصين ودعوات المظلومين، وسينصرها دواماً بإذنه ببركة صدق الصادقين وشهادة الصدق للناخبين.

أشرف محمد

آلو..!!

أتأمل ما يدور على الساحة فأجد إسراعاً فى أمور وإبطاء فى أخرى، وكلاهما لا يتناسب وأوضاع «ثورة» يراد لها النجاح!!.. من الإسراع الذى لم أستوعبه ما يتعلق بالتعديلات الدستورية.. ولقد تابعت تطورات المطلوب تعديله، وما انتهت إليه اللجنة الموقرة بالنسبة للمواد القليلة المنوط بها تعديلها، وظل الموقف محيراً!!.. فلو – مجازاً – وافقت على التعديلات، فأنا أمام دستور لا يصلح «ككل» للعبور به للمستقبل «القريب».. دستور فقد شرعيته.. دستور أجمع عديد من أساتذة القانون الدستورى على رفضه!!.. وعندما اجتمعت وأبنائى وأسرهم لنناقش الأمر، فوجئت بأن بعضهم لا يعرف شيئاً عن التعديلات وما وراءها!.. والبعض أشار إلى عدم اتساع الوقت أمام الإعلام للشرح والإيضاح، وكأن الأمر استفتاء ويفوت!!.. وظهرت تساؤلات منها: ما الخطورة من استمرار تولى المؤسسة العسكرية للسلطة لمدة ستة شهور إضافية؟.. ماذا عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية؟.. من المستعد حالياً لخوضهما؟.. ألا يجب إعطاء الشباب «أصحاب الثورة» وقتاً للاستعداد والمشاركة الإيجابية؟.. الخلاصة.. هناك مواد معدلة نؤيدها، وأخرى نعارضها بشدة.. فما المخرج؟.. لذا اتفقنا أن نذهب للاستفتاء صباح السبت القادم لنقول «لا» للتعديلات الحالية!!

حاتم

حول تعديل الدستور.. كلنا حائرون

كلنا حائرون بين مؤيد ومعارض على الاستفتاء لتعديل الدستور ١٩ مارس القادم.. هل نقبل بتعديل الدستور لحين انتخاب رئيس للدولة وبرلمان قوى، وبالتالى يعود الجيش إلى ثكناته العسكرية، وتسليم الدولة للحكم المدنى المؤسسى؟ ثم تبدأ الدولة الجديدة ممثلة فى الرئيس والبرلمان المنتخبين- تحت كل معايير النزاهة والشفافية- بتغيير الدستور كاملا، ثم التفرغ لمكافحة كل سنى الفساد المتراكمة، والإسراع لكسب مزيد من الوقت نحو التقدم خاصة بعد كسب ثقة العالم بأسره فى الشعب المصرى، وهذا هو المغنم الأكبر لمستقبل مصر، بعد أن استعاد الشعب ثقته أولاً فى نفسه، أم نستمد من روح الثورة التى لم تنطفئ جذوتها بعد ونبقى الحكم العسكرى للبلاد إلى أكثر من سنة كاملة لحين تغيير الدستور كاملاً والذى سقط فعليا منذ تسليم شؤون الحكم فى البلاد إلى المؤسسة العسكرية؟! تخوفا من المجهول القادم لحكم مصر أن يلبد كما لبد سابقه فى كرسيه الأسمنتى، ويقوم بتفصيل دستور وليس تعديلا للدستور، ضاربا بهول الثورة التى ألهمت العالم بأسره عرض الحائط، فنضطر إلى قيام ثورة جديدة أو ربما مذبحة جديدة!!

وعلى الصعيد الآخر هناك من يقولون إن هناك دساتير جاهزة بالفعل ويمكن الاستفتاء عليها من الآن، ولكن هل نزلت الدساتير السماوية على الأنبياء جملة أم تفصيلاً؟! وهل لو تم تغيير الدستور كاملاً، وتم إلغاء أو إبقاء المادة الثانية على سبيل المثال- هل سيثير ذلك حفيظة الأقباط، ويستخدمه أراذل النظام البائد فى تأجيج نار الفتنة أم لا؟! كل تلك التساؤلات وأكثر تحيرنى.. ولكن رأيى الشخصى سأحتفظ به ليقينى أن الله لن يُضيع قوماً غيروا ما بأنفسهم، ولن تضيع مصر بعد يوم ٢٥ يناير، ولو كنا جميعاً حائرين، فبلا أدنى شك إننا متفانون فى حب هذا البلد!!

محمد سعيد النجار
msaidelnaggar@yahoo.com

يوم ١٩ مارس الكل مدعو لضبط النفس

لا شك أن يوم السبت الموافق التاسع عشر من هذا الشهر سيكون يوماً تاريخياً، إما أن يمر بسلام أو يمر بما لا تحمد عواقبه، فيوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية سيكون علامة فارقة فى حياة الشعب المصرى، والخوف كل الخوف أن يستغل هذا اليوم فى اشاعة الذعر والبلبلة من قبل فلول ورموز النظام السابق! وإذا لم تستعد وزارة الداخلية وقبلها القوات المسلحة بتأمين كل اللجان الانتخابية بشىء من الحزم والشدة وأيضاً التعامل بشىء من العقل، وضبط النفس مع أى حدث من شأنه تعكير صفو هذا اليوم فستكون عواقبه وخيمة على كل الأصعدة!! فرجائى من كل مشارك فى الإدلاء بصوته بـ(نعم) أو (لا) ضبط النفس، ومحاولة عدم الإبحار فى مناقشات تمس الثورة وأهدافها بجميع إيجابياتها وسلبياتها، حتى نفوت الفرصة على المتربصين لهذا اليوم المشهود من قبل الفاسدين.

أسامة محمد إبراهيم
elmohager_2030@yahoo.com

اصطباحة

بلال فضل يكتب تضامناً مع طلبة أحرار سيضربون عن الطعام اليوم:

belalfadl@hotmail.com

أنقذوا كلية الإعلام من الدكتور مشتاق

لو حكى لى أحد هذه الحكاية لما كنت قد صدقتها، لكننى رأيتها بوالدة عينىّ ومع ذلك مازلت أصدقها بصعوبة، كنت أحضر قبل شهر اجتماعا دعا إليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة خليطا غير متجانس من الكتاب والمثقفين (أظننى صدعتك بالحديث عنه كذا مرة)، وشرفت بالجلوس فى ركن إلى جوار الأساتذة الكبار فهمى هويدى وعمرو الشوبكى وحسن نافعة وجلال عامر وضياء رشوان وسعد هجرس، وعندما جاء الدور فى الكلمة على الدكتور سامى عبدالعزيز عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة وأحد قيادات الحزب الوطنى الإعلامية البارزة وعضو لجنة السياسات المشبوهة والذى قام قبل نجاح الثورة بمهاجمة ثوارها أصحاب الأجندات الخارجية، لذلك فوجئت عندما امتدح سيادته الميكروفون وألقى خطابا حماسيا فى هجاء عهد مبارك الذى ساده الفساد والظلم والزيف والنفاق، مادحا ثورة يناير التى أنقذت البلاد والعباد من مبارك وعهده، وكان حديثه مؤثرا لدرجة أننى أصبت بفقدان مؤقت للذاكرة، و«مِيِّلت» على الصديق عمرو الشوبكى وسألته «معلش فكرنى.. هو إحنا كنا معارضين لمبارك ولا مؤيدين له؟».

للأمانة لم ينفرد الدكتور سامى بذلك الموقف الفريد فقد شاركه فيه عدد من مثقفى العهد البائد والبائخ الذين حضروا اللقاء، لكنه تفوق عليهم عندما قدم فى كلمته ما يشبه عرضحال لطلب وظيفة، حين طالب المجلس الأعلى بأن يستعين فى صياغة خطاباته الإعلامية بمن وصفهم بالمحترفين فى الإعلام للتأثير على الرأى العام والوصول إلى قلوب الناس، ثم انصرف بعد قليل من إلقاء كلمته التى كان ذلك الطلب فيما يبدو هدفها الأساسى، وعندما جاء دورى فى الكلام قلت ضمن كلام كثير قلته فى مداخلتى إننى مستعد أن أتوسل إلى أعضاء المجلس ألا يستجيبوا لطلب الدكتور سامى، لأننى أخشى ما أخشاه أن يتم فتح الأبواب لدخول مثقفين يقومون تحت اسم مساعدة المجلس بأدوار يوظفون فيها خبراتهم فى صناعة الطغاة، وأنه حتى لو كان كلام البيانات العسكرية زى الدبش فهو كالعسل على قلوب الناس طالما كان صادقا ولم يتدخل فيه محترفون يصبغونه من منطق السبوبة، ولقى كلامى ترحيبا من أعضاء المجلس وأغلب الأساتذة الحاضرين، وكنت أتمنى أن يكون الدكتور سامى موجودا لكى يسمعه، ولعلى أكون قد حققت أمنيتى الآن.

يبدو لى أن الدكتور سامى ينتمى إلى فئة من «المحترفين» يراهنون دائما على ضعف ذاكرة الجماهير، ولذلك فهم قادرون على التقافز من فريق إلى فريق حسب مجريات المباريات السياسية، مستعينين على ذلك بقدر مهول من الدماثة البلاستيكية، وهى تختلف كثيرا عن الدماثة الأصيلة، لأنها تنحصر فى قدرة صاحبها على امتلاك أكبر قدر ممكن من أرقام التليفونات ضمن «إنديكس» موبايله، وتوظيف هذه الأرقام لخدمة مشروع شخصى ليس هناك عيب أن يمتلكه الإنسان شريطة ألا يتصدى للعمل العام سياسيا وإعلاميا، لأن ذلك التصدى يوجب عليه أن يتخلى عن عقلية رجل العلاقات العامة الذى ينحصر هدفه فى تربيح السلطة وتحييد المعارضة، ليكون صاحب موقف واضح يتحمل نتائجه وتبعاته، ويختار فى لحظات الأزمات أن يتخلى عن روح العلاقات العامة من أجل الصالح العام. لكن مشكلة الدكتور سامى أن الله رزقه بطلاب وأساتذة فى كلية الإعلام كانوا جزءا أصيلا من ثورة يناير التى خرجت لكى تسقط نظاما متكاملا من الفساد والاستبداد وعدم الكفاءة، ولذلك فقد رأوا أن نجاح الثورة لن يكتمل ببقاء بوق إعلامى لنظام الفساد والاستبداد على رأس كلية يفترض أن خريجيها سيقودون الرأى العام، ولا يليق أن يكون على رأسها فى عهد الثورة رجل مارس تضليل الرأى العام بمقالاته.



جانب من اعتصام طلاب «إعلام القاهرة» تصوير: أحمد المصرى

ولذلك فقد قرروا أن يعترضوا مطالبين برحيل عميد كليتهم الذى احتل منصبه بفضل علاقاته السياسية مع الحزب الوطنى المشبوه، فضلا عن رضا أمن الدولة الذى إذا سلمنا بأن القبول برضاه كان أمرا ممكنا ما قبل ثورة يناير، لكنه الآن وبعد تراجع حظوة هذا الجهاز لم يعد أمرا مقبولا.

هل قام هؤلاء الطلاب بتخريب كليتهم مثلا أو بتعطيل الدراسة فيها؟ أبدا، فقد قاموا بكل تحضر بتنظيم اعتصام سلمى، وعلقوا لافتات تعلن أن اعتصامهم لا يعنى تعطيل الدراسة، ونقلوا روح ميدان التحرير إلى داخل كلية الإعلام، فماذا فعل سيادة العميد؟، لقد نقل هو الآخر روح حزبه الوطنى البائد فى التعامل مع ميدان التحرير، ففوجئ الطلاب بدكتورة مقربة منه تطعن فى شرف الطالبات اللاتى شاركن فى الاعتصام وتقول إنهن شوهدن مع الطلاب فى خيم الاعتصام وأن الطلبة يشربون الحشيش، وسمح لأحد العمال بأن يتطاول معتديا على أستاذة الصحافة الأهم والأبرز فى الوطن العربى الأستاذة الدكتورة عواطف عبدالرحمن، بل يهددها بالقتل أمام الجميع لأنها تحرم العمال من «رغيفهم فى بقاء العميد مدى الحياة»، مما اضطرها لتحرير محضر بالواقعة فى قسم شرطة الجيزة الذى دخلته كلية الإعلام ببركات الدكتور سامى، كما قام موظفون وعمال آخرون بالاشتباك مع الطلبة فأصيبت طالبة فى وجهها، وكاد الأمر يتطور لولا تدخل أساتذة الكلية الذين انحازوا لإرادة الطلاب فى موقف ليس غريبا عليهم، بل تم بعدها دفع بعض الطلبة إلى المشاركة فى وقفات لمساندة العميد بعد تخويفهم على مستقبلهم الدراسى، ولم يكن ينقص إلا أن يدخل الدكتور سامى الجامعة راكبا جملا لكى يهجم به على سلالم الكلية ويفرق الاعتصام اتباعا لمنهج الحزب الوطنى المبارك فى التعامل مع معارضيه، وهو المنهج الذى سيكتمل بالتأكيد عندما يطلع الدكتور سامى ليقول إنه لم يكن يعلم بكل ما حدث وأنه ليس مسؤولا عنه، لأن الحب الثقافى لبعض العمال والموظفين هو الذى دفعهم إلى هذا السلوك الذى ينبع من حبهم العاطفى العميق دون أن يطلبوا جزاءً ولا شكورا.

يوم الإثنين كنت مدعوا لحضور ندوة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عندما اتصل بى بعض الطلبة المعتصمين ودعونى إلى أن أسمع ما قاله عنهم أنصار الدكتور سامى من اتهامات فى أعراض الطالبات وأخلاق الطلبة، وناشدونى كأحد خريجى الكلية أن أساعدهم فى اختراق الحصار الإعلامى الذى يسعى الدكتور سامى لفرضه عليهم بعلاقاته، وأنا وعدتهم خيرا، وقلت فى عقل بالى «طالما أن هذا الاعتصام به حشيش وبنات فلازم أحضره»، وبالفعل بعد انتهاء الندوة حوالى الساعة التاسعة والنصف مساء توجهت مع بعض حضور الندوة من طلبة الكليات المختلفة لعمل كبسة على ذلك الاعتصام غير البرىء، وعندما شاهدت طلبة واقفين بعصى خشبية حول كليتهم يحرسونها من أى هجمات قد تكون مدبرة لاتهامهم بتخريب الكلية، تذكرت ميدان التحرير وكدت أبكى من فرط السعادة بشباب زى الورد خرجوا من أجل مبادئهم لكى يفترشوا سلالم الكلية فى عز البرد وتحت قصف الناموس، وبصحبتهم بعض أساتذتهم الكرام الذين يحرصون على التناوب فى الاعتصام مساندة له، بعد أن تعرفت عليهم وعزموا علىّ بكوباية شاى سألتهم مباشرة «فين الحشيش؟» فانفجروا فى ضحك لم يدم بعد أن بدأت الحكايات المثيرة للشجون عن هذا العميد، ربما سأكتفى فقط بواقعة حدثت لطالب علاقات عامة قام بالاعتراض على الدكتور سامى فقام وسط الطلبة بالطعن فى شرف والدته بعد أن سأله عن تاريخ ميلاده وتاريخ زواج أبويه ثم قال له ساخرا إذن هناك شك فى نسبتك لوالديك، هكذا بكل وحشية استغل سلطته كعميد يعلم أن الطالب لن يستطيع الوقوف أمامه، تخيلوا، هذه هى العقلية التى يتعامل بها مع الطلاب عميد كل ما يهمه الآن هو البقاء فوق كرسيه يزعم حرصه على احترام الشرعية، حتى لو كان الثمن ضياع مستقبل طلاب لم يخرجوا من أجل مطلب فئوى أو طمعا فى درجات أو إعفاءات دراسية، بل من أجل مبادئ الثورة التى شاركوا فيها وكادوا يدفعون حياتهم ثمنا لنجاحها.

لم يكتف الطلاب بالاعتصام والهتاف والاعتراض الشفهى، بل قاموا بتطبيق مبدأ إعلامى مهم هو العودة إلى الأرشيف، فأخرجوا للدكتور سامى الثورى حاليا مقالاته وتصريحاته التى قال فيها إن الحزب الوطنى «قدم فى الانتخابات الأخيرة نموذجا لانتخابات ديمقراطية يحتذى بها»، وأن ثوار يناير «نوع أجندات ويروجون لسياسات خارجية وأنهم شباب لا يعرف ماذا يريد»، وأن صفحة «كلنا خالد سعيد» التى كانت سببا فى تفجير الثورة «تتحدث عن بلاد واق الواق»، وأن الحزب الوطنى تيار واحد غير منقسم، لا وجود فيه لتيار إصلاحى وآخر ليس إصلاحيا، ثم وضعوا كل ذلك إلى جانب تصريحاته بعد الثورة التى وصفها بالطاهرة وقال إنه كان من التيار الإصلاحى داخل الحزب، بل قال إنه استقال من الحزب عقب موقعة الجمل دون أن يقدم لنا دليلا ولو حتى خبرا صحفيا عن نشر تلك الاستقالة فى حينها، والأرشيف موجود لمن أراد.

خرجت من الاعتصام وأنا أدرك أن هؤلاء الطلاب الأبطال (الذين تكاسلت فى الانضمام إلى اعتصامهم فى البداية بسبب انشغالى أو ربما لأن التضامن معهم لم يكن على قائمة أولوياتى، لكننى انضممت إليه بعد أن تأكدت من تعرضهم للاضطهاد) يلقنون كل الإعلاميين والصحفيين باعتصامهم درسا بليغا هو أن المبادئ لا تتجزأ، وأنه لا يصح أن نسمح للمتلونين والمتحولين بأن يركبوا على أكتاف الثورة ويستخدموا دماء الشهداء الطاهرة لغسل تضليلهم وزيفهم، لقد أظهر هؤلاء الطلاب شجاعة نادرة بحرصهم على تطهير كليتهم لكى يتعلم كل طالب وكل خريج لهذه الكلية العظيمة أن الإعلام حرفة ومهنة لكنها تمتهن من الإهانة عندما لا يكون لها مبدأ، وأننا قد نختلف فى الأفكار والسياسات والأساليب الإعلامية لكننا يجب أن نتفق على قدسية مهنة الإعلام التى يتوجب عليها أن تنحاز للشعب وليس للسلطة، لكى تضمن للناس حق المعرفة ولا تتاجر بأحلامهم وآمالهم.

لقد استغربت كثيرا أن يتصل بى الدكتور سامى بإلحاح لمجرد علمه بزيارتى للطلاب تضامنا معهم، فقررت ألا أرد عليه إلا بعد أن أكتب مقالى، تضامنا مع الطلاب والطالبات الذين أوذوا فى سمعتهم دون أن يبادر لإنصافهم وتحويل الأستاذة المقربة منه التى تهدد الطلاب بمنصب زوجها إلى مجلس تأديب عقابا لها على ما قالته، ولأنه كرر الاتصال وإرسال الرسائل أرسلت إليه رسالة شديدة اللهجة أبيّن له فيها موقفى منه وأدعوه للاستقالة إذا كان يحب كلية الإعلام حقا ويأمل لها الاستمرار، ثم فوجئت بأن له على ما يبدو جواسيس بين الطلبة أبلغوه بما قلته إننى سأكتب تضامنا معهم يوم الخميس، ولذلك اتصل بشخصين فى هذه الصحيفة ليطلب منهما أن يضغطا علىّ لكى أبادر بنشر رده، فهل هذا ما يمكن أن يطمئن له الطلاب والأساتذة؟ وهل يمكن أن نحمل «الطلاب» فى هذا الموقف تبعات ما يحدث؟ يا سادة، طلبة إعلام القاهرة سيضربون عن الطعام اليوم، فهل يستحق منصب عميد أن يتحمل أحد تبعات ما قد يجرى لهؤلاء الشباب؟ اللهم إنى قد بلغت، اللهم فاشهد.

بالله عليكم، إذا كان عميد إعلام لجأ إلى هذه الطريقة فى التعامل مع رأى مستقل يريد أن يتضامن مع طلبة أحرار، فكيف تأتمنه إذن على مستقبل طلاب يبحثون عن الحقيقة؟ إننا نحتاج إلى صوت الكليات والأساتذة لكى يكون الإعلام الذى ينشأ فى هذه الكليات إعلاما حرا يقول الحق ولا يخشى فى ذلك لومة لائم، فكيف يمكن لكلية يرأسها عميد ينتمى إلى زمن التضليل أن تخرج لنا إعلاميين أحرارا؟ أسئلة أضعها أمام المسؤولين، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، ووزير التعليم العالى، «راضى ضمايركم».

صوت وصورة



سمير فريد
samirmfarid@hotmail.com

الموجات الخمس والوزراء الـ١٣

تساءل عبدالمنعم سعيد فى مقاله فى «الأهرام» يوم الاثنين ١٤ مارس: «هل ثورة يناير قابلة للتحول من الرومانسية والأحلام العظمى إلى واقع مروع وكوابيس مرعبة؟»، وذكر أن مصطفى الفقى قدم تحليلا للثورة فى لقاء مع عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، مفاده أنها خمس موجات:

الأولى الشبابية وكانت منضبطة ورومانسية فى أحلامها وتطلعاتها الديمقراطية، والثانية عندما انضم إليها شباب الأحزاب والإخوان، والثالثة عندما جاءت الجماعات ذات المطالب الفئوية، والرابعة «عندما انضم إليها جماهير المساجين السابقين وأصحاب السوابق والمسجلون خطر»، وباختصار كل من يخاف منهم المجتمع، وانتهى التحليل «بالتحذير من الموجة الخامسة عندما تنضم العشوائيات إلى صفوف الثوار، فثورة الجياع لم تأت بعد».

ويقرر «سعيد»: «عاد المجتمع إلى حالته الأولى، وكان طبيعيا أن يعود لأن ما كان به من أمراض لا يخلصها مظاهرات فى ميدان التحرير حتى لو جرت الاستعانة بالفزاعة الجديدة لفلول الحزب الوطنى ومباحث أمن الدولة، وكم كان مدهشاً أن يقال ذلك فى أول اجتماع لحكومة الثورة الجديدة والكتاب، بينما الواقع هو أن ١٣ من وزراء الوزارة الجديدة ينتمون إلى الجناح الإصلاحى فى الحزب الوطنى والذين طالما سعوا من أجل نفس أهداف الثورة، حتى باتت نتيجة الكلام كما لو كان الحزب الوطنى، أو فلوله، تقود الثورة والثورة المضادة فى آن واحد».



هذا المقال بيان سياسى كامل للثورة المضادة باسم قطبين من أقطاب الحزب الوطنى اللذين أحترمهما باعتبارهما من المثقفين الوطنيين، ولكننى أختلف معهما اختلافا تاما. فماذا تكون هذه الثورة التى ينضم إليها أصحاب السوابق، بينما هم جيش الثورة المضادة، وما «ميليشيا» الحزب الوطنى من البلطجية، وما الموجة الخامسة إلا الخطوة القادمة للثورة المضادة؟

ولست أدرى لماذا استقال سعيد من الحزب الوطنى فى اليوم التالى لتخلى رئيسه عن الحكم طالما يرى أن ما يطلق عليه الجناح الإصلاحى الذى ينتمى إليه كانت له «نفس أهداف الثورة»، ويسخر من القول بأن فلول الحزب مع فلول الأمن السياسى يقودون الثورة المضادة، فمن الذى يقودها إذن، أم يرى أن الثورة المضادة انتصرت وعاد كل شىء كما كان، ويصبح حديثه عن تحول الثورة إلى «واقع مروع وكوابيس مرعبة» تفكيرا بالتمنى؟!

هل الوزراء الـ١٣ الذين يتحدث عنهم سعيد يمثلون أنفسهم فى الحكومة أم يمثلون الحزب الوطنى، أم يمثلون الجناح الإصلاحى الذى كانت له «نفس أهداف الثورة» - على حد قول الكاتب - وهل من أهداف الثورة نهب المال العام، وهو الاتهام الموجه إلى أغلب قيادات الحزب الوطنى... هل هناك من يمثل هؤلاء المتهمين فى حكومة الثورة؟!

تتمات

تتمة مقال نصر القفاص

لم أسمع عن جلسات مصغرة عقدها مع المرشحين لتولى قيادة هذه المؤسسات.. لم تنقل صحيفة عنه رؤيته لواقع المؤسسات الصحفية، ولا منهجا لخروجها من بئر الأداء غير المهنى، الذى جعلها تتمتع بعدم الاحترام لدى الرأى العام.. تمنيت لو أنه طلب من عشرة فى كل مؤسسة برنامجا متكاملا للتطوير، واستقبلهم للمناقشة حوله.. تمنيت لو أنه حدد سقفا معينا للنجاح والقدرة على فك طلاسم الأزمات.. أى يقول لنا ما هو المستهدف إداريا وتحريريا وسياسيا.. ثم يسمع من الذين يرشحون أنفسهم للقيادة رؤيتهم للحلول، وقدرتهم على تحقيق أى إنجازات ممكنة وفق سيرتهم الذاتية.. لكن شيئا من كل ذلك لا يحدث، ويقينا نتابع تصريحاته وعطاياه وترشيحاته، التى لن تعد تغنى ولا تسمن من جوع.. والمثير أن الطيبين منا يلوكون هذا الكلام، ويهرولون بنفسه.. إذ أصبح فى مركز دائرة الإعلام.. ويبدو أنه كان يحلم بتلك المكانة!!

الدكتور «يحيى الجمل» يمارس عمله كنائب لرئيس الوزراء بالطريقة ذاتها التى تحدث بها حول رحلته للكويت.. فهو ذهب وعاد ليقول لنا إن أشقاءنا من حكام تلك الدولة قالوا له: «خلوا بالكم من أمنا مصر».. ولم يقل لنا ماذا قيل ليجعلهم يقفون فى الوقوف مع أمهم مصر.. لم يقدم مبادرة للدكتور «عصام شرف»، رئيس وزراء مصر، ينصحه فيها بأن ينطلق نحو دول الخليج فى جولة سريعة للقاء حكامها ومسؤوليها.. يطلب منهم مثلا الدعم الاقتصادى بتوجيه استثمارات ضخمة نحو الوطن.. أو الحصول على قروض بلا فوائد لعشر سنوات مثلا.. أو توجيه ودائعهم بالملايين والمليارات إلى البنوك المصرية.. أو الإسراع للمشاركة فى إنقاذ البورصة.. المهم أن تتم عملية تسويق ثورة مصر وتقديمها للأشقاء العرب مشرقها فى دول الخليج.. بل مغربها فى تونس والجزائر والمغرب.. ولم نسمع منه مبادرة بكسر جبل الجليد مع سوريا فيتكون وفد أو يقوم بمبعوث رفيع المستوى بزيارتها فى هذا الوقت.. لكن الدكتور «الجمل» مشغول بحديث «المصطفة» حول أوضاع المؤسسات الصحفية، وسعيد بما يتلقاه من مكالمات وسماع للقاء من بين المترشحين لرئاسة هذه الصحيفة أو تلك.. ويمارس لعبة قطع الطريق على رئيس الوزراء.. فيسبقه فى الحديث وإعلان الأخبار ليبدو كما لو كان العقل المفكر لمجلس الوزراء..

فهل هناك علاقة بين موقعه الجمل والدكتور «يحيى الجمل»؟!

تتمة مقال د. عمرو الشوبكى

وهى ظل حالة من الفوضى وإحساس بعدم الأمان تزداد كل يوم، وتغذيها جماعات مصالح محسوب معظمها على النظام السابق.

إن هناك تخوفات من الفوضى، ومن هيمنة الإخوان والسلفيين على الحياة السياسية، وهناك رفض لأى مدير أو ضابط، وكل هذا مفهوم بعد ٣٠ عاما من الاستبداد، لكنه يفتح الباب أمام فوضى واسعة تجعل الناس، فى لحظة ما، تتحاز إلى من يعد بالأمان حتى لو لم يكن بالطريق الديمقراطى.

علينا أن نراهن على شرعية رئيس نعطيه ثقتنا، ونطلب منه أن يعيد بناء هذا البلد الذى خربه النظام السابق، ونكون قادرين على تغييره إذا انتهك الدستور والقانون، لا أن نبقى مسكونين بمبارك آخر ويرلمان غير معبر، فخريطة الطريق يجب أن تبدأ بانتخابات رئاسية أولا، وإذا تعذر فيمكن أن نبدأ بانتخابات تشريعية فى شهر أكتوبر المقبل، ثم نعقبها فورا انتخابات رئاسية، ويضع الإثنان طريقة اختيار اللجنة التى ستضع دستور البلاد الجديد ولا تترك فقط للبرلمان القادم، فيجب أن تضم فقهاء غير منتخبين مع سياسيين يعبرون عن كل أطياف المجتمع، لا فقط القوى السياسية الممثلة فى البرلمان.

نحن بحاجة إلى انتخاب رئيس (لا ملهم ولا زعيم) له سلطات، وقادرون على محاسبته، وأن نبدأ فى رحلة إصلاح وإعادة بناء لن تكون سهلة، لكن لابد أن تحكمها خطة ومؤسسات وقواعد، وليس الفوضى والفراغ والخوف من كل البدائل.

تتمة مقال د. مصطفى الفقى

ثالثاً: إننى أظن أن السياسة المصرية الخارجية - خصوصاً على المستويين العربى والأفريقى- تنتظرها تحديات لا نكرها وهى تحتاج بطبيعتها إلى قرارات عاجلة وجهد ذكى خصوصا فى صورة «مصر» الدولية والإقليمية تعيد إلى الأذهان صورتها بعد نصر عام ١٩٧٣ بل ربما تزيد عنه حيث لا يوجد من يجادل فى تألقها أو ينتقص من قدرها أو لا يحترم شبابها، ولعل «مسألة مياه النيل» وتوقيع دولة جديدة على الاتفاقية الإطارية لمياه النهر هو واحد من أول التحديات التى يجب اقتحامها بفكر تنموى وعقلية سياسية رصينة تستشرف المستقبل وتعمل من أجل أجيالنا التى لا تزال فى ضمير الغيب. كذلك فإننى أعترف هنا أن الأشقاء العرب فى معظمهم قد احتضنوا ثورة يناير المصرية وخرجت مظاهراتهم تأييدا لها وحرصا عليها ولكن لابسان حالهم يقول لقد عادت إلينا الشقيقة الكبرى بعد طول غياب.

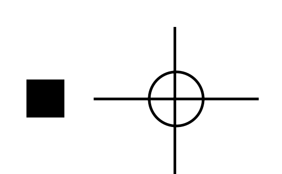
هذه خواطر مصرى عرف السياسة العامة فى العقود الخمسة الأخيرة وخرج منها بحكمة واحدة وهى أن الكل ذاهب ولكن «مصر» هى الباقية!

تتمة مقال عمر طاهر

صدقونى سيكون البسطاء والعاديون هم أول من يفقدون حماسهم للثورة إذا ما عادوا للسهر حتى الصباح أمام القنوات الرياضية وانشغالهم بالفتنة الكروية التى بينها شلبوكة، وستصبح كليبات محمد نصر هى كل ما تبقى بدلا من الكليبات التى تشرح لك كيف تختار مرشحا للرئاسة أو البرلمان.

يا سيادة الجيش، عودة الكرة فى هذه الظروف أمر مضلل.. تذكر كيف أن قضية جدو وسحب البساط الإعلامى من تحت حملة البرادعى، وكيف كان الجدل حول استقالة حسام البدرى غطاء للتشويش على تزوير الانتخابات الماضية.

الأمر يحتاج لمراجعة، وقرار عودة الدورى يحتاج لاستبداله بقرار آخر يستفيد من جماهيرية الكرة ويفيد بها المجتمع ولا يربكه، لا أقول ألغوا الكرة ولكن اخترعوا بطولة جديدة قصيرة الأجل ذات طابع ودى لا يحرمنا من المتعة لكن لا يشتتنا أيضا.. صحيح أنا أحب شيكا لكن إذا كان حب شيكا هينسينى حب مصر بيبقى.. «لا يا من كنت من حبيبى».



[redacted]



نصر القفاص
nasrelkafas@yahoo.com

موقعة الجمل.. والدكتور الجمل

ستبقى أحداث ميدان التحرير فى واحدة من ليالى الثورة، التى عرفناها باسم «موقعة الجمل»، عنوانا من عناوين التدهور السياسى فى العهد السابق.. فهذه الموقعة عكست سلوكاً شاذا فى التعامل مع الشعب، وأكدت أن النظام الذى سقط، وسقطت معه عصابة «الرجل الشامخ بسلامته» كان لا يعرف غير البلطجة والعنف كمنهج وحيد للحكم، وهذه الموقعة أكدت أن الرجال، الذين فكروا فى تنظيم وتنفيذ أحداثها، كانوا يملكون عقولا ضيقة رغم اتساع حجم خزائنهم بما حوته من ثروات منهوبة.. ورحمنا الله لنشاهدهم واحدا تلو الآخر فى رحلات للتحقيق أمام النائب العام، ومنهم من قضى نحبه إلى السجن.

طوينا صفحات الارتجال والعشوائية والفتونة السياسية.. اعتقدنا أننا فتحنا كتاباً جديداً على الحاضر والمستقبل.. لكن الأيام تؤكد أن سطوراً من النظام السابق ما زالت تمتد فى العهد الجديد.. فهذا وزير النقل الذى اختار باتفاق سرى مع «ممدوح إسماعيل» رئيسا جديدا لهيئة السلامة البحرية.. اسم هذا الرئيس تحيط به الشبهات، فضلا عن ملفات فساد معروضة أمام النائب العام، ولعلى أعتقد أن تلك المؤامرة التى ستتكشف تفاصيلها قريبا، تؤكد أن بعض الجالسين على مقاعد الوزراء أقل بكثير من حجم المسؤولية فى اللحظة الراهنة.. مع كل الاحترام والتقدير للدكتور «عصام شرف» إلا أن أداء حكومته يشوبه البطء الشديد.. فضلاً عن افتقاد المبادرات الخلاقة والقدرة على مواكبة سرعة وحركة الأحداث، التى يعيشها الوطن.. نحن يمكننا أن نتحمل لبعض الوقت ارتباك تلك الحكومة، لكننا لا نستطيع التجاوز أو غض الطرف عن العجز فى الإقدام على التغيير.. فتلك الحكومة إن كانت تنجز شيئا أو ترتب أوراقها، فهى لا تملك إعلاما يقدر على تثبيتها وجعلها تعمل فى مناخ طبيعى.. فهذا جهاز التليفزيون يعانى ضعفا ويوشك على الانهيار، وتلك إذاعة لم يتغير فيها شىء.. أما الصحف القومية التى ضبطت نفسها لتأخذ خطواتها على طريق الفناء فهى حكاية أخرى.

منذ رحيل الرئيس السابق، رأينا رئيسى وزراء يبادران بدعوة رؤساء تحرير تلك الصحف وقيادات الإعلام.. ينفقان معهم ساعات طوالاً فيخرج أولئك لنشر ما سمعوه كالببغاوات، فى إطار منهج سقط مع النظام.. وعلى التوازى نتابع أداء الدكتور «يحيى الجمل»، نائب رئيس الوزراء، فهو رجل يتعامل مع زمن الإنترنت بطريقة العمدة فى القرية.. يحكى ثم يحكى ويتكلم.. لكنه لا يقول شيئا.. بل يفجر الأزمات داخل المؤسسات الصحفية القومية.. فهو منذ أكثر من عشرين يوما يعلن أن تغييرات صحفية سيتم الإفصاح عنها بعد ساعات.. وتمضى الأيام ليقول الشىء ذاته.. بل أعلن عن اختياره لبعض القيادات مقدما مبررات تدعو للضحك مع البكاء.. وآخر تصريحاته كانت عجبا.. فهو يقول أن هناك انتخابات «استرشادية» فى بعض المؤسسات سيتم اختيار القيادات فى ضوء نتائجها.. وواضح أن الرجل لا يعرف شيئا مطلقا عن حقيقة أوضاع المؤسسات الصحفية.. هذا أمر يمكن تقبله.. أما ما لا يمكن أن نتقبله هو عدم اجتهاده لمعرفة حقيقة الأوضاع داخل تلك المؤسسات.. فهو سعيد بتهافت عدد من قليلى الحيلة والموهبة عليه.. يستقبل مكالماتهم ويلتقيهم.. يوزع عليهم عطاياه مع نصائحه وما أوتى به من حكمة.. هم لا يهمهم غير استغلال عدم فهمه للفوز بمناصب يهرب منها أصحاب الكفاءة والفاهمون لحجم وحقيقة عبء المسؤولية.

الدكتور «يحيى الجمل» يمارس العمل التنفيذى والسياسى على طريقة موقعة الجمل.. فهو يحاول التخلص من مشكلة بافتعال كارثة، ربما لأنه لا يملك رؤية تؤهله للتعامل مع هذا الملف.. فإذا كان «الرجل الشامخ بسلامته» قد تمكن من إدارة المجلس الأعلى للصحافة بأسلوب جعل تلك المهنة تتراجع باستثناء ابتعاد الصحف الخاصة عن التعاطى مع هذا المجلس.. فإن الدكتور «يحيى الجمل» يمارس القيادة فى هذا الميدان على طريقة من يزعجنى أستطع استقطابه بتنصيبه مسؤولا أو ترشيحه للمسؤولية فى تلك المؤسسات.

(تتمة المقال ص١٢)



محمد عبدالمنعم الصاوى
sawy@culturewheel.com

قرار واحد يُصلح مصر

أراد الله أن يكشف لى معدلات الفساد القياسية فى الحكومة المصرية، وهى معدلات مخيفة ازدادت ترسخًا فى ظل الحكم الديكتاتورى.. تصورت - كما تصور الكثيرون - أنها تسقط بسقوط رموز القهر والفساد. الواقع يؤكد أن عمليات الإصلاح مازالت سطحية، وأن جذور الفساد ضاربة فى أعمق أعماق كل كيان حكومىّ.

أسجل هذا الواقع مدركاً أن المدخن الذى يقلع عن التدخين لا يشفى تمامًا فى نفس اليوم، بل يحتاج عادة إلى سبع سنوات كاملة حتى تعود رئتاه إلى اللون الوردى الطبيعىّ، وتعود شرايينه إلى نقائها الكامل، هذا بخلاف التئام قروح المعدة وإصابات أخرى لا حصر لها.. بفضل الله يشفى المدخن أو المدمن، ويستعيد عافيته تمامًا لو التزم بالامتناع الكامل عن كل ما يضره.

أستخدم هذا المثال لأهميته القصوى ولسهولة القياس عليه. بعد الثورة ازدادت طموحاتنا، فأصبحنا ننشد الإصلاح، ونتطلع إلى علاج الجسد الحكومىّ المتهالك نتيجة لإدمان أغلب القيادات للممارسات المنحرفة مالياً وإداريا.

أسباب الفساد كثيرة، ولكن مفتاحها كلها واحد.. فالفساد يبدأ عادة بالاستثناء: الاستثناء من الوقوف فى الطابور أو استيفاء أوراق أو اتباع إجراءات، الاستثناء من شرط أو قاعدة أو لائحة أو قانون يفتح أبواب جهنم وأدراج الرشوة... المصيبة هى أن ترزية القوانين المصرية فى عصور الظلام لم يعرفوا الحياء، ولم يبالوا بأىّ قسم أقسموه. معظم القوانين واللوائح السارية والمعمول بها فى الحكومة تنص فى نهايتها - كما وضحت فى مقالى السابق - على حرية المسؤول فى أن يفعل ما يحلو له.

هذه القوانين الفاسدة لا بد أن تتغير، فهى لا تقل خطورة عن قانون الطوارئ الذى يُخَوِّل لأىّ ضابط حقّ اعتقال والد الطفل الذى تخانق مع ابنه أو غير ذلك من السخافات التّى كانت سائدة!

أعرف أن القوانين لا يمكن تغييرها إلا من خلال مجلس النواب، وهو ما يعنى انتظارا لا يعلم مداه إلا الله عز وجل.

وحتى يتحقق ذلك، ويتم تطهير القوانين واللوائح من نصوص الاستثناء، فإنى أقترح على رئيس الوزراء - الدكتور شرف - أن يصدر قرارا واحدا ينسف الفساد، ويعلى الشرف. قرار واحد يُصلح مصر الآن.. نصه كالتالى: «على كل العاملين فى الدولة التوقف فورًا عن استخدام حقهم فى أى استثناءات منصوص عليها فى القوانين أو اللوائح، ومن يخالف هذا القرار يتعرض للمحاسبة الشديدة».

هذا القرار سيوقف مهزلة توزيع خمسمائة شقة بالقرعة العلنية، ومائة بتخصيص من السيد المحافظ.. هذا القرار سيمنع الوزير ومن دونه من مسؤولين من تعيين أو انتداب المحاسيب والأقارب والأصدقاء فى مواقع مهمة فى غير أوقات العمل الرسمية. قرار واحد سيوقف بوابة المكافآت الخرافية التى يُساء استخدامها لإسعاد وإرضاء الحبايب على حساب موظفين يعيشون تحت خط الفقر، ونلومهم على عدم إتقان عملهم.. هذا القرار يمنع وزير التعليم من استثناء «حمادة» من شرط السن.

القرار يقطع الطريق على أعضاء مجلس الشعب الذين ينفقون الملايين على أمل استعادتها مضاعفة من خلال توقيعات الوزراء على استثناءات ذات تعريفات معروفة مقدماً.

أثق أن السيد شرف متمسك بالشرف، وأعتبر الاستجابة لهذا الاقتراح خطوة فعالة لإعادة الحقوق إلى أصحابها ووقف نزيف موارد الدولة وبعثرة طاقاتها.

المسؤول الشريف سيفرح بهذا القرار، ويجد فيه فرصة عظيمة للاعتذار عن عدم تعيين أبناء «الكبار» وأصحاب النفوذ الذين اعتادوا أن تجاب طلباتهم بغير مراجعة.

هذا مع ضرورة البدء فورًا فى دراسة ورصد عيوب القوانين واللوائح وفقًا لمنهج علمىّ ينتهى إلى إعادة صياغتها بما يضمن تحقيق المرونة اللازمة للقضاء على البيروقراطية المعيبة، مع تأمين سد كل منافذ وبوابات الفساد والرشوة والمحسوبية وغيرها مما أفرزته كلمة الاستثناء، تلك الكلمة التى كنت أتمنى ألا يكون لها وجود فى لغتنا التى نعتز بها، ونتمنى استعادتها.. ولكن هذا موضوع آخر غير بعيد عن خطط الإصلاح.

تخوفات المصريين



د. عمرو الشوبكى
amr.elshobaki@gmail.com

بالقدر الذى يشعر فيه عموم المصريين بالفخر والاعتزاز لنجاح ثورتهم، إلا أنهم بدأوا يتخوفون من ظواهر كثيرة جعلتهم ينظرون إلى المستقبل بقلق كبير، حتى لو كانت لديهم قناعة بقدرتهم على النجاح بعد أن حققوا ما هو أصعب، أى إسقاط رأس النظام السابق.

والحقيقة أن التخوفات الشعبية مشروعة، والقلق على مصير ومستقبل هذا البلد طبيعى، لكن هناك نوعاً من التخوفات يظل على مشروعيته لا يساعد على التقدم، ويتمثل فى تخويف الناس من كل شىء، بدءا من البرلمان غير المعبر عن القوى الجديدة، مرورا بالرئيس الذى سيكون «مبارك» آخر، وانتهاء بالجيش الذى يخطط للانقضاض على السلطة.

وإذا كان مقبولا أن نعتبر «الشك طريق الإيمان»، وأن المصريين لن يقبلوا إعطاء «شيك على بياض» لأى شخص أو رئيس قادم، فإن هذا التشكك يجب ألا يؤدى إلى عدم الاتساق مع النفس، أو إلى الحركة فى المكان والعجز عن التقدم إلى الأمام.

فعموم المصريين من حقهم أن يكونوا قلقين من الفوضى والخوف من استمرار دولة المواءمات على حساب دولة القانون، وهم يرغبون فى الحصول على عمل شريف وراتب كريم، ومجتمع آمن تسوده الديمقراطية والعدالة، وهنا تبدو قضية وضع خريطة طريق لتأسيس نظام سياسى جديد قضية محورية للكثيرين، ويجب الشروع فيها مهما تكن المشكلات والتحديات المطروحة.

ولعل التخوف الأول يتعلق بالتعديلات الدستورية والنتائج المترتبة على التصويت بـ«نعم» أو «لا»، فهناك تخوف من أن يؤدى التصويت بـ«لا» إلى مزيد من الفوضى، وأن يؤدى التصويت بـ«نعم» إلى سيطرة الإخوان. والحقيقة أن التصويت بـ«لا» سيعنى الاتجاه نحو إعلان دستورى مؤقت بديل للتعديلات المرفوضة لا الفوضى، والتصويت بـ«نعم» سيعنى الاتجاه نحو إجراء انتخابات تشريعية لا تعنى بالضرورة سيطرة الإخوان على الحياة السياسية حتى لو كانوا هم القوة الأكثر تنظيما.

والمؤكد أن هناك فارقاً بين دمج الإخوان فى العملية السياسية، كحزب سياسى، وفق قواعد الديمقراطية والدولة المدنية والمواطنة، وبين الإصرار على تخويف الناس من فزّاعة الإخوان، كما كان يجرى فى العهد السابق.

أما التخوف الثانى فيتعلق «بالانتخابات البرلمانية أولا»، وهنا تثار مخاوف تتعلق باحتمال أن يحصل الإخوان وفلول الوطنى على أغلبية مقاعد البرلمان السابق، ولذا طالب الكثيرون بتأجيلها، حتى يتسنى لباقى القوى السياسية أن تستعد لخوضها هذه الانتخابات.

والحقيقة أن معضلة هذا التخوف ليست فى مضمونه، إنما فى امتداده إلى كل شىء حتى وصل إلى الخوف من الرئيس القادم، الذى سيخطف الرئاسة ويعيد الديكتاتورية، فيكون الحل هو القضاء على صلاحياته (الموجودة فى كل النظم الرئاسية الديمقراطية)، وزرع تخوف آخر من الجيش، لأنه يتحرك وفق أجندة لا نعرفها.

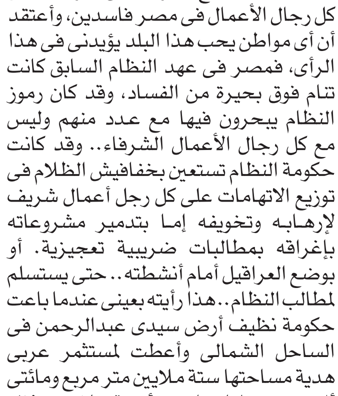
إن الخوف من البرلمان المقبل، على اعتبار أنه سيعكس الحالة الاجتماعية والسياسية التى ستلعب فيها العصبيات العائلية دورا، يتجاهل طاقة الشباب التى يجب أن تلعب دورا آخر فى تشكيل البرلمان المقبل، مثلما ستلعب هذا الدور نفسه فى محاسبة الرئيس القادم.

وهنا يجب ألا يكون التخوف من تركيبة البرلمان أو من صلاحيات الرئيس، إنما من عدم الانحياز لخيار سياسى بعينه، فمن يرون أن البرلمان لن يكون معبراً بشكل كامل عن الخريطة الجديدة للمجتمع المصرى، عليهم أن يراهنوا على أن الرئيس المنتخب بشكل ديمقراطى لمدتين غير قابلتين للتمديد، هو الذى سيكون الأكثر تعبيرا عن هذه الخريطة فى المرحلة الأولى، وبالتالى نتوقف عن تلك الحملة الكارثية ضد صلاحيات الرئيس، فى الوقت الذى ترفض فيه البرلمان وتعتبره غير معبر، وبالتالى تكرس: «لا خيار»، أو بالأحرى خيار الفراغ والفوضى.

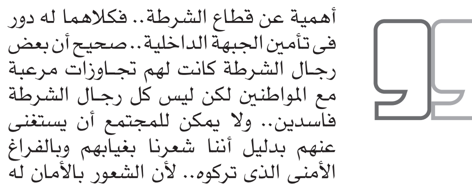
إن من يتابع الخريطة السياسية المصرية الحالية سيكتشف كيف أن الإخوان المسلمين اتخذوا موقفا متسقا مع رؤيتهم، أياً كان الرأى فيها، فهم مع التعديلات الدستورية ومع الانتخابات البرلمانية أولا، لأنهم ببساطةٍ مع الجمهورية البرلمانية، فى حين أن كثيراً من القوى المدنية تشكك فى قدرة البرلمان القادم على أن يكون معبرا عن الجديد، الذى «فتّح فى جناين مصر»، وبدلا من أن تقول إن البديل هو فى نظام رئاسى ديمقراطى ينتخب فيه رئيس جمهورية له صلاحيات ويخضع للمحاسبة، كما فى كل النظم الرئاسية، فعلت العكس، ودعت إلى سحب صلاحيات الرئيس لصالح برلمان ترى فى الوقت نفسه أنه لن يكون معبراً عنها.

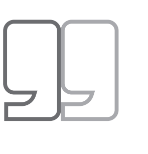
إن التخوف الحقيقى يجب ألا يكون فقط من فلول النظام القديم، ولا من وهم أن مبارك مازال يحكم فى شرم الشيخ، ولا فى أنه يمكن أن يعود مرة أخرى، أو يستنسخ شخصا على شاكلته ليحكمنا.. كل هذا لن يحدث، إنما التحدى والتخوف الحقيقى هو كيف يمكن أن ننجز عملية تحول ديمقراطى دون وجود سلطة من أى نوع،

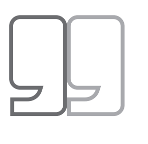
(تتمة المقال ص١٢)



لا تهدموا مصر.. فليس كل رجال الأعمال فاسدين؟







صبرى غنيم
ghoneim-s@hotmail.com

أنا شخصياً مع المقولة التى تقول.. ليس كل رجال الأعمال فى مصر فاسدين، وأعتقد أن أى مواطن يحب هذا البلد يؤيدنى فى هذا الرأى، فمصر فى عهد النظام السابق كانت تنام فوق بحيرة من الفساد، وقد كان رموز النظام يبحرون فيها مع عدد منهم وليس مع كل رجال الأعمال الشرفاء.. وقد كانت حكومة النظام تستعين بخفافيش الظلام فى توزيع الاتهامات على كل رجل أعمال شريف لإرهابه وتخويفه إما بتدمير مشروعاته بإغراقه بمطالبات ضريبية تعجيزية. أو بوضع العراقيل أمام أنشطته.. حتى يستسلم لمطالب النظام..هذا رأيته بعينى عندما باعت حكومة نظيف أرض سيدى عبدالرحمن فى الساحل الشمالى وأعطت لمستثمر عربى هدية مساحتها ستة ملايين متر مربع ومائتى ألف متر بمليار واحد وأربعة ملايين و٥٦٩ ألف جنيه.. يا بلاش.. ثم مليار آخر دفعه نفس المستثمر العربى رغم أنفه لأحد رجال أعمال النظام مقابل «خلو قدم» فوجد مباركة حكومية مصرية عن هذا المليار.. وحتى لا ينفضح أمر حكومة نظيف أمام المستثمر العربى فى المليار الذى حصل عليه رجل أعمال النظام.. فقد سكتت عن المستثمر وهو يقوم بتسويق مشروعه قبل أن يحصل على تراخيص البناء.. انهالت الحجوزات عليه بملايين الجنيهات حتى وصل سعر بيع الفيلات التى على البحر مباشرة إلى ٢٠ مليون جنيه للفيلا الواحدة.. وقد اشتراها عدد من الوزراء والحيتان.. على المخططات أى قبل أن تتم عملية البناء.

أذكر أننى كتبت مقالاً يومها فى هذا الصدد أترحم على حكومة تفضل «العقال والغطرة».. على المستثمر المصرى عندما تبنت هذا المشروع لتذبح مستثمرا مثل منصور عامر يملك مشروعا عقاريا سياحيا.. الأرض اشتراه فى المزاد وليس عن طريق التخصيص لتقييم بورتو مارينا.. وبورتو الجولف على بعد خطوات من مشروع سيدى عبدالرحمن الذى كان سبباً فى غلق أبواب التسويق لمشروعات عامر.. لكن ماذا كنا نقول لحكومة كانت تحب أن تأكل لحم أبنائها وهم أحياء.

رجال أعمال كثيرون كانوا فى وضع منصور عامر.. وأنا هنا لا أحمل قلما للدفاع عنهم.. ولكنى أدافع عن القطاع الخاص الذى يحمى جبهتنا الداخلية اقتصادياً.. فإرهاب القطاع الخاص سوف يؤدى إلى مزيد من البطالة والجريمة والعنف والبلطجة فليس من المنطق أن تأخذنا الشهامة والحمية ونتهم الأبرياء ونحن لا ندرى.. ثم نصبح على فعلتنا نادمين.. رجل الأعمال منصور عامر كان على حق وهو يقول.. القطاع الخاص لا يقل أهمية عن قطاع الشرطة.. فكلاهما له دور فى تأمين الجبهة الداخلية.. صحيح أن بعض رجال الشرطة كانت لهم تجاوزات مرعبة مع المواطنين لكن ليس كل رجال الشرطة فاسدين.. ولا يمكن للمجتمع أن يستغنى عنهم بدليل أننا شعرنا بغيابهم وبالفراغ الأمنى الذى تركوه.. لأن الشعور بالأمان له مردوده النفسى على الفرد وعلى المجتمع.. وأى مخاوف أو تدمير للمستثمر المصرى لها انعكاساتها على المستثمر العربى والأجنبى الذى نسعى إلى اجتذابه.. فكيف يأمن أى منهما على نفسه طالما أن المستثمر المصرى يعيش على أرضه فى حالة رعب.. ولا يشعر بالأمان.

أنا أؤيد ما يقوله منصور عامر على اعتبار أنها وجهة نظر مستثمر مصرى سبق له أن أطلق دعوة عندما خصصت مجموعته ثلث أسهمها كوقف خيرى يذهب ريعه لأعمال الخير.

وعن مشاكل مصر قال لى منصور.. هذه المشاكل تنحصر الآن فى العشوائيات وتكدس المرور والفقر والبطالة وارتفاع الأسعار والتلوث البيئى وانخفاض معدل التنمية..وفى رأيه أن مشروعاً واحداً مثل مشروع الوقف الخيرى الذى تبنته مجموعته يوم أن يصبح على مستوى مصر يرفع كل هذه المشاكل عنها.. فيصبح سعر متر أرض البناء ٣٠٠ جنيه بدلاً من خمسة آلاف.. وسيجد ساكن العشوائيات مسكناً كريماً.. ويحصل المعوق على حقوقه.. ويجد خريج الجامعة وظيفة له.. وسكناً يساعده على الزواج.

الكلام عن الخير لا يتوقف.. لكن المهم أن نتحمس ونتبنى مثل مشروع عامر للوقف الخيرى.. والأهم أن نغسل صدورنا من الغل والانتقام.. ولا نحارب أى رجل شريف.. فقد أحزننى أن أسمع أن رجل أعمال مثل حامد الشيتى لم أقابله فى حياتى ولو رأيت صورته لن أعرفه، هذا الرجل فى رقبته أكثر من ٢٠ ألف أسرة مصرية وهو الوحيد الذى يملك أكبر أسطول برى فى النقل السياحى ويملك ما يقرب من ٢٢ فندقاً وثلاثين مركباً سياحياً.. هارب خارج مصر لمجرد أنه متهم بشراء فندق من المغربى.. مع أن عملية الشراء لم تعط الشيتى حقاً غير حقه وأراضى التنمية السياحية التى حصل عليها كواحد من بين المئات وحسب اللوائح والقوانين.. المهم أنه استثمرها فى البناء ولم يتاجر فيها.

الذى أسعدنى أن أسمع أن الفريق محمد الشحات محافظ مطروح الأسبق وهو أحد العسكريين الشرفاء الذين ضحى بهم النظام لكونه «راجل دوغرى».. على استعداد الآن ليقول شهادة حق فى حق الشيتى الذى كان أول من أدخل الرحلات الأوروبية إلى شرم الشيخ وكان مطلوباً منه إقامة فندق بسعة ١٦٠٠ غرفة فأقام ٢٠٠٠ غرفة فى منطقة ألماظة وقد تكاد تكون مهجورة وهى على بعد ٣٥ كيلو من مطروح ومع ذلك أحدث فيها طفرة.. الكل يبكى على الشيتى بمن فيهم منصور عامر.. خوفاً على اقتصادنا فى السياحة.. فكما يقولون عنه إنه أبوالسياحة الأوروبية.. هذا الكلام أقوله لوجه الله.. لأننى عاشق لتراب مصر.. وأى واحد يضع مصر فى عيونه أضعه على رأسى.

جملة مفيدة

طارق حبيب

أرفض وبشدة نظرية التآمر الخارجى، التى تلوكها بعض الألسن..وأجزم بأن الفاعل الأصلى وراء الأحداث الإجرامية والهجمات الإرهابية.. وشغل البلطجية.. هم أصحاب المصالح الشخصية..أو بقايا من بقايا الحزب الوطنى.. الذين يستحقون «الرجم»..فهم مثل الشيطان «الرجيم»!!

آه يا ناس من ظلم الناس.. دكتور سرور معذور.. فقد أعلن رئيس البرلمان أنه لا يستطيع الدفاع عن الرئيس السابق.. ولى نعمته.. ونسوا أنه مش حيقدر أو يعرف من باب أولى.. يدافع عن نفسه.. وعن عمايله.. موافقون؟

يبدو أن «مفرمة» الرئيس الراحل السادات، التى تحدث عنها فى إحدى خطبه، ولم يستعملها عثروا عليها فى مخازن أمن الدولة.. واستعملوها فى إعدام المستندات.. ومحو أى آثار للجرائم والأسرار.. كانت فى «أدراج» المسؤولين.. وطارت الآن «أدراج» الرياح!!

نقرأ كلاماً على لسان كبار القوم السابقين.. وأن مثلاً فلاناً قال لابنه فى لحظة غضب من فلان أو علان همس لزوجته فى لحظة هرب.. أو ترتان أمر مرؤوسيه بكذا وكذا.. وكأن الكاتب حضر شخصياً تلك اللقاءات الخاصة وسجلها.. وجعلنا طول النهار نسمع الأخبار، ونقرأ هذا النوع من الحوار!!

كل من يبرر ويدافع قائلاً: «مش ذنبى.. كنت أنفذ التعليمات.. وخلاص اللى فات مات.. فأنا كنت عبد المأمور».. أقول له: بل كنت بوقاً لأسيادك.. ومطبلاتى.. وعميلاً مأجوراً!!

طلب الله منا أن «نعتصم» بحبل الله.. ففى الوحدة «قوة».. لكن «اعتصام» العمال أو الموظفين أو المسيحيين.. سيأخذنا إلى «هوة».. أرجوكم اعلموا أن هذا ليس من الديمقراطية.. لأنه يعطل عجلة الإنتاج عن الدوران.. ويمنع استقرار الأمن والأمان!!

المستشار د. جودت الملط.. «عرى» كل الفاسدين اللى مش فاضل لهم غير ورقة توت.. لذلك أرجو عدم التساهل معهم أو السكوت على قضايا الفساد التى ملأت البلاد..فلا نطلق سراحهم..ليعيشوا ويموتوا - بعد أن «كبلوا» الحريات - وبعد ما نهبوا المليارات «مكبلين» بالكلابشات!!

يا للهول - على رأى يوسف وهبى - من الأخطاء اللغوية.. التى تنتشر فى الصحف القومية..وتسىء إلى الصحيفة نفسها..فكان آخر ما قرأت فى جريدة رسمية (المزيعات والموذيعون).. تصوروا.. وقيسوا على ذلك ما يكتب فى اللافتات والإعلانات.. قد يقولون دى غلطة إملائية أو مطبعية طبيعية..لكن ما رأيهم فى رفع المفعول ونصب الفاعل؟ شىء لا يصدقه عقل.. على رأى اللى قال!!

أكرر للمرة المائة أن استعمال كلمة «أقباط» على إخوتنا المسيحيين خطأ شائع.. يردده الشارع.. فكلمة قبطى تعنى «مصرى» فى اللغة القديمة.. وكلنا بالتالى أقباط.. أنا قبطى مسلم.. والزميل العزيز «شارل» مدير التحرير قبطى مسيحى!!

مين يقدر يحل هذه الفوازير؟ بقاء زكريا عزمى فى إدارة الرئاسة.. وعبداللطيف المناوى فى قطاع الأخبار بالتليفزيون.. ورؤساء تحرير الصحف الحكومية.. وبعض رجال وزارة الداخلية.. هل من المعقول أو المقبول أن كل هؤلاء أحرار دون محاكمة علنية وجدية؟!

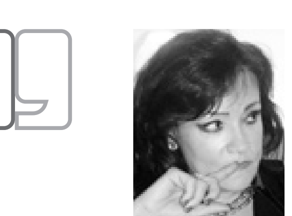
مازلنا فى انتظار محاكمات عاجلة وعادلة.. ولاّ إحنا مش قادرين عليهم..وكل اللى فالحين فيه اتهامات دون سرعة فى التحقيقات.. إن العدالة البطيئة ليست عادلة.. والقرارات عندما تتعثر..وعقاب المخطئين يتأخر..تتيح لهم إخفاء معالم جرائمهم.. وحرام أن دماء الشهداء..تذهب هباء!!

يقول المتخصصون فى شؤون «الرى».. والعهدة على «الراوى».. إنه لا خوف من السدود.. لأن المقصود هو إنتاج الكهرباء.. وليس تخزين ماء النيل أو منعه من الوصول إلينا.. خصوصاً جيراننا الأفارقة..فى أغلب شهور السنة لديهم «أمطار» بـ«الأمتار».. وأنا لا أملك إلا أن أقول من بقهم لباب «السما»!!

رجاء ونداء من أجل مصر..فى هذا الوقت الدقيق والحرج الذى نحتاج فيه إلى الأمان.. إلى المنتقبات.. بخلع النقاب.. دون إحراج.. أو أمر وفرمان.. فهذا سيغلق الباب أمام كل شك أو ارتياب!!

اهتمام الإعلام.. بالثنائى الزمر.. المفرج عنهما بعد الجريمة الدموية، التى وقعت لرئيس الجمهورية.. بطل الحرب والسلام.. وكلامهما عن ثورة ٢٥ يناير السلمية.. وعن الإخوان.. والانتخابات والحرية.. والخطط السياسية..والمعاهدات الدولية..أترك لكم يا أعزائى القراء التعليق على كل ذلك..والسلام ختام!!

الهرولة من أجل التعديلات



كريمة كمال
karimakamal@almasry-alyoum.com

ما الفارق بين أن يخرج علينا «تامر أمين» بعد الثورة ليقدح فى النظام البائد بينما كان يشوه الثورة قبلها بساعات قليلة؟ ما الفارق بين تعديل الدستور وكتابة دستور جديد؟ الفارق هو بالضبط الفارق ما بين الإصلاح والثورة، الإصلاح أن يبقى الأخوان تامر فى التليفزيون والصحف القومية ليغيرا جلدهما وخطابهما، والثورة أن يتم استبعادهما هما وقياداتهما من كل المواقع الإعلامية.. الفارق بين أن يتم تعديل الدستور فى مواد محددة كانت محل اعتراض المعارضة لفترة طويلة وبين إعداد دستور جديد يفصل لمرحلة جديدة.

تدور معركتنا الحالية- فى ظل الفترة الانتقالية التى تشهدها مصر بعد الثورة- حول الاتفاق أو الاختلاف على التعديلات الدستورية، الموقف الذى سيتم الاتفاق عليه فى الاستفتاء القادم على هذه التعديلات.. والواقع أن هذا الاستفتاء لن يكون فقط على التعديلات الدستورية لكنه فى حقيقة الأمر استفتاء على استمرار الثورة لتحقيق كل المطالب أو الاكتفاء بالإصلاح، ما الذى توصلنا إليه حتى الآن خارج ما طرحه مبارك فى خطابه قبل الرحيل؟ ما طرحه مبارك هو فى الحقيقة إصلاح وليس بالطبع ثورة ورفضه كان يعنى الإصرار على الثورة وليس الإصلاح الذى تقدم به، فهل نقبل الآن الإصلاح بدلاً من الثورة التى تهدف إلى تغيير كامل وشامل للنظام وليس الإطاحة فقط برأسه وبعض رموزه.

جميع القوى السياسية ترفض التعديلات ما عدا الإخوان وفى هذا الموقف ليس فقط كشف للإخوان فى مدى التحامهم مع القوى الوطنية وترحيبهم بهذا الالتحام متى كان فى مصلحتهم والخروج عليه، متى كانت مصلحتهم فى الخروج.. ولكن فى هذا كشف لحقيقة أن التعديلات لا تخدم الثورة ولا تنتهى بها إلى تحقيق مطالبها الأساسية بل تحقق للبعض فائدة قائمة، ليس على الوضع الذى أفرزته ثورة ٢٥ يناير ولكن قائمة على وضع ما قبل الثورة.. الثورة كشفت عن أصوات الشباب كما كشفت عن أصوات الكتلة الصامتة من الشعب الذين خرجوا وراء هؤلاء الشباب.. بينما الهرولة لإجازة التعديلات، ومن ثم فإن إجراء الانتخابات البرلمانية هو هرولة تسعى فى الواقع للاستفادة من خريطة القوى السياسية فى مصر قبل ٢٥ يناير وليس بعدها لأن رسوخ القوى الجديدة وإمكانية تشكلها يمكن أن يهددا انفراد القوى التقليدية بالساحة السياسية.

يبقى السؤال الملُح هل يسعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإجراء الاستفتاء على التعديلات ثم إجراء الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية من باب رغبته فى تسليم المسؤولية سريعاً؟ أم أن المجلس يسعى لإقرار خطوات الإصلاح وليس خطوات الثورة؟ من يرفضون التعديلات يؤكدون على أن التعديلات وحدها لا تضمن تحقيق مطالب الثورة وأنه ليس من المؤكد أن تتم كتابة دستور جديد إذا ما تمت الإجازة لهذه التعديلات، هل نقبل الإصلاح أملاً فى الاستقرار أم نسعى لدستور جديد يضمن تحقيق مطالب الثورة وهى التغيير الكامل؟ ليس صدفة أن يرفض الإعلاميون قياداتهم.. ليس صدفة أن يرفض طلبة الجامعات عمداء كلياتهم ورؤساء جامعاتهم، ليس خافياً على أحد أن النظام قد تمت الإطاحة برأسه فقط بينما هؤلاء وغيرهم ممن انتموا للنظام وعملوا من أجله مازالوا قابعين فى أماكنهم، فهل يتصور أن يعملوا من أجل تحقيق الثورة أم من أجل إجهاضها؟ فهل نكتفى بما تم تحقيقه؟ أى نكتفى بنصف ثورة تحقق الإصلاح ولا تحقق التغيير؟

الإصرار على السيناريو القائم لا يعنى سوى الإصرار على الإصلاح بديلاً للتغيير الشامل.. الإصرار على التعديلات لا يعنى سوى إزاحة القوى التى فجرت الثورة من المعادلة السياسية لصالح القوى السياسية التى كانت موجودة دائماً سواء كانت مشروعة أو محظورة، فهل نعود بعد أن تحققت الثورة لنقبل نفس المعادلة القديمة بشقيها؟ وهل يمكن أن تأتى هذه المعادلة ببرلمان يمكن أن يشكل دستوراً يمثل كل المصريين أم نعود لنطرح مصالح قوى بعينها على حساب قوى المجتمع المصرى كافة؟ لمصلحة من إجهاض الثورة؟ لمصلحة من إقصاء قوى الثورة؟ لمصلحة من إجهاض فرصة مصر فى التحول لدولة ديمقراطية مدنية حديثة؟

كلمة أخيرة، من يقبلون الإصلاح ومن يدعون إلى التغيير؟ من يقبلون الإصلاح هم القوى السياسية التى سادت دون غيرها فى العهد الماضى لأن فى بقاء الأمور على ما هى عليه مع قدر من الإصلاح فائدة لهم بينما من يدعو إلى التغيير الكامل وتحقيق مطالب الثورة هو من يسعى للحاق بحق بفرصة مصر المتاحة الآن لكى تلحق بالديمقراطية الحقة، وعلينا ألا نهدرها لذا علينا أن نقول لا للتعديلات.

تخاريف

جلال عامر
galal_amer@hotmail.com

صباح الأحد المقبل

يوم السبت يتجه الشعب لتحديد مصيره فى ظروف مستعجلة وكأننا نعمل «استفتاءً» سريعاً لدواعى السفر أو زواجاً متعجلاً لستر عورة العروسة، فالاختيار صعب بين موقف مثالى يتطلب تغيير الدستور وموقف واقعى يتطلب تعديله، و«فريد الأطرش» هو صاحب رأى (تقول لأ وأقول لأ وتقول قلوبنا آه) وكأن قلوبنا مع التعديل وسيوفنا عليه، فالإعلام الذكى هو الذى يحاول شرح القصة للناس، والإعلام الغبى هو الذى يحاول تحويل «عبود الزمر» إلى «نيلسون مانديلا» (فى حديثه إلى منى الشاذلى وردت كلمة «قتل» ٤٨ مرة بينما لا ترد فى أصعب أفلام الرعب أكثر من ثلاث مرات)، فنحن إزاء منظمة قتلت رئيساً تحاول أن تركب ثورة عزلت رئيساً.. وعندما تبدأ مصر التجربة بنصف دستة من الأحزاب الدينية فإننا لا نعيد تجربة ألمانيا واليابان ولكن تجربة الصومال وأفغانستان.. ويوم السبت ليس المهم النتيجة ولكن المهم السلوك، وتذكر أن هذا هو أول استفتاء لا نعرف نتيجته من الكنترول لذلك فإن مصر فى صباح الأحد سوف تكون أجمل.. يوم السبت لا نريد «بلطجية» فى الشارع وهذه مهمة الأمن ولا «قتلة» على الشاشة وهذه مهمة الإعلام ولا «مزورين» فى اللجنة وهذه مهمة القضاة، فالذى يوافق على تعديل انتخاب الرئيس يقول «نعم» والذى يطلب تعديل صلاحيات الرئيس يقول «لا» الذى يريد الاثنين يقول «بلى» والعياذ بالله.. وحيرت قلبى معاك فإذا كنت أنا الذى أشاهد «معتز الدمرداش» أكثر مما أشاهد أولادى لا أعرف لى بر لأرسى عليه فماذا يفعل المواطن العادى الذى عنده تليفزيونا حديثا فيه ريموت لكن ليس فيه «معتز»، لذلك اخترت موقفا وسطا أن أذهب إلى اللجنة أسلم على القاضى وأسأله عن راتبه وأرجع.. ومن لا يقرأ التاريخ الحديث أو يتناول الفاكهة الطازجة لا يعرف أن «البلطجى» أيضا هو من لا يمارس عمله وأن «المزور» أيضا هو من يكذب علينا وأن «القاتل» أيضا هو من يريد أن يشدنا من هضبة «المقطم» إلى جبال «تورا بورا».. صباح الأحد سوف تبدأ مصر عهدا جديدا مشرقا سواء مع «التعديل» أو مع «التبديل»، لذلك نرجو فى هذا اليوم أن نكون أكثر انتظاما فى العمل وأكثر حضورا فى الدراسة لنعطى نموذجا ومثالا ونكون أكثر تأهبا للمرحلة المقبلة، وأكثر استعدادا لليوم التالى «الإثنين».. عطلة عيد الأم.



د. أيمن الجندى
elguindy62@hotmail.com

مملكة الصمت

كان الأستاذ محمود ينزلق إلى (الصمت) رويداً، مثل قطرة ماء تنزلق فى بطء وإصرار على سطح زجاجى أملس. لا يوجد موعد محدد لدخوله إلى (مملكة الصمت)، فقط كان عمره يقترب من الستين، والطفل داخله لا يصدق أن هذا الرجل المنطفئ الذى يطالعه كلما نظر فى المرآة، ببطنه البارزة ووجهه النحيف، هو نفس الشاب الجامعى الذى كان يُعجب البنات!

كثيرة هى الوجوه التى نرتديها فى رحلة الحياة. لكن أيها وجهه الحقيقى؟ هل هو وجه الطفل الشقى بضحكته الحلوة وأسنانه الأمامية المخلوعة، أم هو الشاب الجامعى الذى كان يكوى ثيابه بعناية، ويحلق ذقنه عدة مرات، أم الرجل الذى كابد الأيام فزادته حزناً وانطفاءً، أم الوجه العليل الذى يطالعه الآن فى المرآة يشهد بمرض الكبد بلا حاجة إلى أشعة ولا إجراء تحاليل، أم هى الجمجمة التى سيؤول إليها عن قريب؟

■■■

ما أعجب ما تأتينا به الأيام!، محمود الشاب الوسيم، الوحيد على أخواته البنات، الممتلئ حماسا، المفعم إيمانا بقدرته على تغيير الكون، ابن الطبقة الوسطى التى كانت تشاهد المسرح وترتاد دور الثقافة، محمود المتأنق فى ثيابه الذى كانت أمه تصفه بـ(المعجبانى)، الذى قامت من أجله منافسة نسائية صغيرة، حسمتها (هنية) ذات الضفائر الطويلة، والوجه الصبوح الأسمر. مَن كان يصدق أن محمود تخبئ له الأيام كل هذه المصائب؟!

■■■

انزلق الأستاذ محمود فى (الصمت)، لأنه لم يعد هناك ما يُقال. أمه ماتت. ابنه الأكبر متعطل، والثانى سافر فى بلاد الله. زوجته دهمتها الشيخوخة. الطبقة الوسطى تآكلت. عمله الحكومى لم يجلب له إلا الفقر. ولأن المصائب لا تأتى إلا دفعة واحدة فقد داهمه مرض الكبد. فى البدء، استشعر فتورا وتعبا لدى أبسط مجهود. حاول فى البداية أن يتجاهل تضخم بطنه لكن القىء الدموى جاء ليشطب بالخط الأحمر كراسة الحياة. أدخلوه العنبر المجانى، اجتمع حوله أطباء صغار لم يبالوا بأن يتحدثوا أمامه عن حقيقة مرضه. ورم فى الكبد تجاوز مرحلة التدخل الجراحى. سمعهم فى لا مبالاة، وكأنهم يتحدثون عن شخص آخر، لأنه كان قد انزلق قبلها إلى مملكة الصمت.

■■■

العنبر المجانى، الهواء الثقيل الراكد، والأسرّة المتلاصقة. وجوه المرضى العليلة وبطونهم البارزة. وفجأة أحس بتعب مفاجئ وتدفق القىء الدموى من فمه وهيمن اللون الأحمر. سمع ضجيجا من حوله لكنه لم يشعر بشىء. انزلق فى يسر إلى عالم أجمل. ضحكت أمه وقالت إن ابنها معجبانى. وابتسمت هنية وهزت ضفائرها فى دلال. صرخ الطبيب فى انبهار - حين شاهد صورة الأشعة السليمة - وقال إن شفاءه معجزة بمعنى الكلمة. عاد ابنه من الغربة مُحملا بالثروة.

ابتسم فى تعب وإعياء وقال لهم إنه سعيد جدا لأن الحياة أخيرا أنصفته. وقال لهم أيضا إنه مُرهق وسيغفو قليلا، وحينما يستيقظ سيغادر معهم المستشفى. بعدها انزلق رأسه على الوسادة وابتسامته الواسعة تملأ المخدة.

المصري اليوم

الخميس ١٧ من مارس ٢٠١١ م- ١٢ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ- ٨ من برمهات ١٧٢٧- السنة السابعة- العدد ٢٤٦٨ Al Masry Al Youm-Thursday -Mar 17 th - 2011- Issue No. 2468- Vol.7

صفوت غطاس: عادل إمام لم يخفض أجره من ٣٠ إلى ٢٠ مليوناً

كتب- محمد طه:

«لم يحدث»..قالها المنتج صفوت غطاس نافياً ما تردد عن تخفيض عادل إمام أجره فى مسلسل «فرقة ناجى عطا الله» من ٣٠ إلى ٢٠ مليون جنيه. قال «غطاس» لـ«المصرى اليوم»: «فكرة تخفيض الأجر لم يتم طرحها من الأساس، فهو يحصل على كل دفعاته المادية بانتظام وانتهينا من تصوير جزء كبير من الأحداث فى استوديو النحاس ونستكمل التصوير حاليا فى استوديو مصر، وتم تأجيل تصوير مشاهد الخارجى لحين استقرار الأوضاع وعودة الأمن إلى الشارع المصرى».

عن قرب





مصر بين الدولة والثورة

تمر بلادنا بواحدة من أصعب مراحل تاريخها الحديث، وأستطيع أن أقول إننا فى مفترق طرق فإما أن نمضى على الطريق الصحيح ونحيل الثورة الشعبية إلى طاقة إيجابية تسعى للبناء والإصلاح وتقتلع الفساد من جذوره وتؤسس لدولة مدنية حديثة قوامها القانون وسبيلها الديمقراطية وهدفها العدالة الاجتماعية وإما أن نمضى على طريق آخر تستهلك فيه الأمة طاقتها بالاستسلام للمواقف الانتقامية وتصفية الحسابات وادعاء البطولات ومحاولة تحقيق أغراض خاصة فى ظروف استثنائية بعد الفشل فى تحقيقها فى الظروف العادية! ولا يعنى ذلكً على الإطلاق التراخى فى ضرب الفساد ومعاقبة الفاسدين- بغير استثناء- لأنه لا يعلو رأس على المصلحة العليا للبلاد فى هذه الفترة التى يمر بها الوطن، ولقد لاحظت فى الآونة الأخيرة أن الكل ينكر الآخر ويجحد الغير، وأنا أعلم أنه فى أعقاب الثورات الشعبية والتغييرات الكبرى- مثلما حدث بعد سقوط بعض الديكتاتوريات فى أمريكا اللاتينية وانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية- تحدث حالة من الفوضى الاجتماعية مع انقسام الولاءات وعدم القدرة على استيعاب المستجدات حيث تسقط رموز وترتفع أخرى ونكون أمام ترتيب جديد فى «لعبة الورق» وتشهد «بورصة البشر» حالات من الصعود والهبوط كل يوم ويتحول أبناء الشعب جميعاً إلى خبراء فى القانون الدستورى وزعماء للحركة الوطنية ومهندسين للسياسة الخارجية، بينما الأجدى والأوفق هو أن تتحول الثورة من انفعال وطنى إلى طاقة عقلية تبنى ما تم هدمه وتعوض ما جرى فقدانه وتختصر الطريق نحو الإصلاح الحقيقى بعيداً عن الشعارات الرنانة والكلمات الكبيرة والعبارات الفضفاضة، وليسمح لى القارئ أن أسجل ملاحظات ثلاثاً:

أولاً: إن أخطر ما يؤرقنى فى هذه الفترة- ربما بحكم التخصص الأكاديمى- هو ما يتصل «بالفتنة الطائفية» فالمطالب الفئوية لا تزعجنى والمظاهرات اليومية لا تخيفنى فتلك كلها مظاهر عابرة تعكس الحالة النفسية لمجتمع يمر بمرحلة تحول بعد سنوات طويلة من التهميش والكبت، ولكن «الفتنة الطائفية» هى المرض المزمن الذى أخشى عوارضه وأتحسب كثيراً من السقوط فى مستنقعها لاسيما أننا تصورنا جميعا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد غسلت العقول وطهرت القلوب وجعلت المصريين على قلب رجل واحد خصوصاً أن دماء المصريين- مسلمين ومسيحيين- قد اختلطت فى تلك الثورة الفريدة لذلك يحزننى كثيراً أن تطل الطائفية بوجهها الكئيب على هذا الوطن فى هذه الظروف وأتصور مخلصاً أننا قادرون على مواجهة ذلك ووأد «الفتنة الطائفية» إلى الأبد لأننى كنت أتصور دائماً أنها ظاهرة مصطنعة أو مستوردة ولكنها ليست نتاجا طبيعيا لوطن تعايشت فيه الديانات وتحاورت الثقافات وتعاقبت الحضارات، لذلكً فإننى أطالب وبشدة بضرورة وضع أسس ثابتة لمنظومة الإصلاح الشامل والذى يجتث بشكل نهائى شبح «الفتنة الطائفية» من وطننا العزيز ويرضى أبناءه جميعاً بغير استثناء ويحقق المساواة الحقيقية وفقاً لمبدأ «المواطنة» الذى نتشدق به صباح مساء دون أن ندرك معناه أو نفكر فى مغزاه.

ثانياً: لا ينبغى أن ننسى فى غمار «مصر الثورة» أن «مصر الدولة» تبلغ من العمر آلاف السنين فى مجتمع نهرى قديم عرف الإدارة منذ فجر التاريخ، ولذلك فإن علينا جميعاً أن ندرك أن نظاما مرفوضا قد سقط ولكن الدولة باقية وإذا كانت بعض مؤسساتها قد واجهت ما يشبه الانهيار ألا كل شىء قابل للإصلاح وفى أقصر وقت إذا صدقت العزيمة واستيقظت الضمائر وتوهجت العقول كما أن الوطن المصرى غنى بالكفاءات عامر بالقدرات بل ومتخم بالخبرات وقد جاء الوقت الذى يجب أن ألا نبدد فيه هذه الثروة البشرية ولا نهدر معه تلك الطاقات البناءة وكفانا ما ضاع عبر العقود الأخيرة لبلد عرف الضغوط الخارجية دائماً والمشكلات الحادة أحياناً ولكنه تواصل مع الزمان بعقد غير مكتوب استطاعت به «مصر» أن تصمد أمام كل التحديات وقهرت الغزاة والبغاة والطغاة على مر القرون.

(تتمة المقال ص١٢)

د.مصطفى الفقى

صباح الخير

مجدى الجلاد يكتب:

«ثمن الحرية»..!

أعرف أنك الآن حائر.. تسأل نفسك حتماً «نعم» أم «لا»؟.. ومثل كثيرين لن تصل إلى إجابة حاسمة جازمة.. لذا سوف تبحث عن مساعدة صديق.. ولكنك ستجده حائراً مثلك، وإذا كان قد حدد طريقه بالفعل فلن يتمكن من إقناعك بأسباب ومبررات اختياره «نعم» أو «لا».. عموماً لا تغضب، فأنت لست استثناءً.. فكل الشعوب التى ثارت وحطمت قيودها واجهت هذه المشكلة فى بداية الديمقراطية.. وربما نظل حائرين عدة سنوات.. سوف نصيب مرة، ونخطئ مرات، وعلينا أن ندفع الثمن طواعية لأننا نجرّب فى أنفسنا..!

حدث ذلك فى أوروبا والدول المتقدمة، لأن الديمقراطية هى التجربة العلمية والمعملية الوحيدة التى يستحيل إجراؤها على الآخرين.. لا الفئران ولا البشر المتطوعين.. ورغم أنها وصفة أثبتت نجاحها فى كل مكان وزمان.. إلا أنها بحاجة إلى الاختبار والتجريب فى كل مرة ومع أى شعب.. وبمرور التجارب والصواب والخطأ تتجذر الديمقراطية فى المجتمع، وتتحول إلى «جين» يجرى فى عروق المواطنين.. وتصبح الحرية أغلى من الخبز، وصندوق الانتخابات قبل محفظة الجيب وخزينة البيت..!

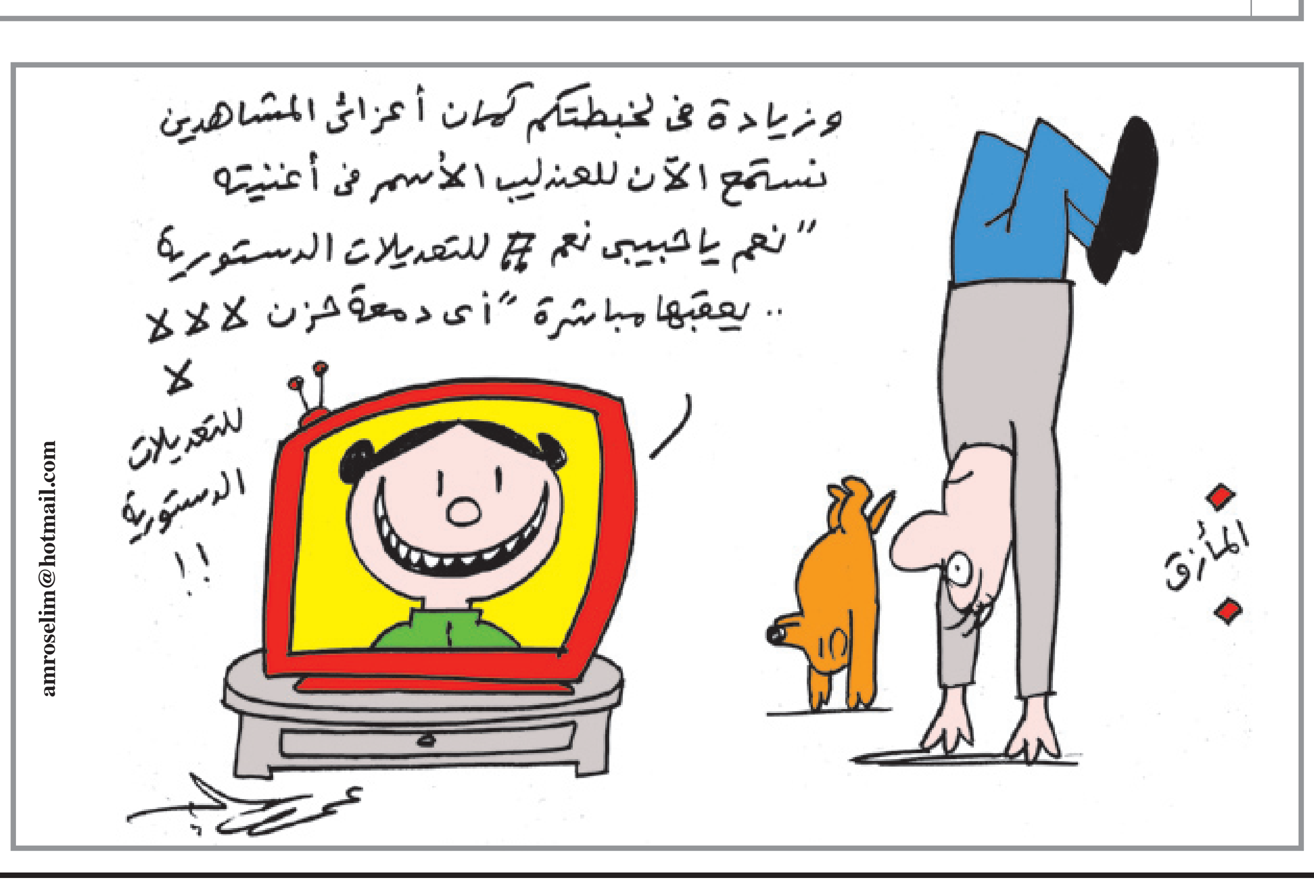
اذهب إلى الاستفتاء دون تردد.. اذهب حتى لو توصلت إلى القرار الأخير أمام صندوق الاقتراع.. اذهب حتى لو فاضلت بين «نعم» و«لا» على طريقة «حادى بادى».. فالمرة القادمة لن تفعلها.. ولكن «حادى بادى» هذه ربما تكون غير مقبولة.. لذا دعنا نساعد بعضنا البعض فى التوصل إلى قرار.. أنت تريد أن تفهم.. وأنا كذلك.. ولأنك صاحب قرار، وأنا أيضاً، لن أقول لك إننى أنصحك بكذا.. فأنا شخصياً لم أصل بعد إلى قرار نهائى.. لذلك فسوف نحلل الموقف سوياً لنفهم، ثم نقرر..!

هذا الاستفتاء، الذى سيجرى يوم السبت على التعديلات الدستورية، تتصارع عليه قوى وتيارات سياسية، وهذا حقها، لأن السياسة منافسة على صوتى وصوتك.. فإذا كنت من المؤمنين بضرورة الاستقرار السريع، وعودة الحياة إلى إيقاعها، مع أخذ بعض الوقت فى الإصلاح، فأنت تتجه نحو «نعم».. ولكن عليك أن تعرف أن المستفيدين من «نعم» هم القوى المنظمة حالياً، بحكم أنها كانت لاعباً أساسياً فى الصراع السياسى أيام النظام السابق.. وبمعنى أدق فإن إقرار هذه التعديلات وإجراء الانتخابات البرلمانية خلال أسابيع معدودة، أو شهور محدودة، هو الحل النموذجى لـ«الإخوان المسلمين»، ورموز الأحزاب القائمة، ممن يمتلكون مفاتيح الانتخابات فى معظم الدوائر.. وسيكون صعباً على الأحزاب الجديدة أو الكيانات السياسية الناشئة خوض المنافسة وتحقيق التمثيل فى مجلس الشعب.

وحتى لا تفهمنى خطأ.. فإن هذا التحليل لا يعكس وجهة نظرى، أو رفضى لهذا السيناريو.. فمن المؤكد أن هناك مواطنين كثيرين يرون أن فى ذلك خيراً لمصر.. ولكن إذا كنت من أنصار التمهل فى الإصلاح لوضع دستور جديد «مرة واحدة»، وإذا كنت تخشى أن تأتى هذه القوى المنظمة إلى البرلمان فيصبح تمثيلها هو المتحكم فى الدستور الجديد، فيلد البرلمان دستوراً بذات الملامح والقسمات التى تجلس تحت القبة، فأنت تتجه حتماً إلى «لا»، ولكن عليك أن تعرف أن فى ذلك إطالة لوجود الجيش فى الحكم، وطرح سيناريوهات جديدة تحددها أزمة رفض التعديلات الدستورية..!

هكذا هى السياسة وصناديق الاقتراع.. لكل اختيار إيجابيات ومخاطر.. وعلينا دائماً أن نقبل بما اختارته الأغلبية..!

melgalad@almasry-alyoum.com



amroselim@hotmail.com

مجريون يقلدوننا ويرفعون لافتات «ممكن ابقى مصرى»

بودابست- (د.ب.أ):

حشد من عدة آلاف من المواطنين المجريين تظاهروا أمس الأول، فى العاصمة بودابست، احتجاجا على قوانين إعلامية جديدة مثيرة للجدل، فى ثالث حلقة من حلقات التظاهر، تنظم عبر موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك». اجتمع المتظاهرون قرب نهر الدانوب، وحمل عدد محدود منهم لافتات كتبت عليها شعارات مثل «أستطيع أن أكون مصرياً أنا الآخر»، و«كفانا فيكتاتورية» فى إشارة لرئيس الوزراء فيكتور أوربان.

ويرى النقاد أن التعديلات التى طرحتها المفوضية الأوروبية ليست كافية لإصلاح قانون الإعلام الذى مرره نواب البرلمان المنتمون للتحالف المحافظ الحاكم بزعامة أوربان.

مبادرة سائقى السكة الحديد: اتبرع بأجر يوم

كتب- خير راغب:

بعيداً عن المظاهرات الفئوية التى تجتاح السكة الحديد وبقية قطاعات الدولة، تقدم عدد من سائقى وعمال السكة الحديد بخطى الواحات والتبين بمبادرة لدعم الاقتصاد المصرى عن طريق التبرع بأجر يوم، وطالبوا وزارة النقل وهيئة السكة الحديد بمساعدتهم فى تفعيل هذه التجربة على مستوى طوائف السكة الحديد.

مصطفى قناوى، رئيس هيئة السكة الحديد قال لـ«المصرى اليوم»: «سأدعم هذه الفكرة فى كل طوائف الهيئة وسأجتمع مع هذه المجموعة التى بادرت بها، وسأرسل خطاباً إلى المهندس عاطف عبدالحميد، وزير النقل، فور اجتماعى معهم لتفعيلها».

قالوا:



«سيغير بطريقة قوية خطط تطوير الطاقة النووية فى العالم»

الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز، متحدثاً عن احتمال وقوع كارثة نووية فى اليابان، ومعلناً تعليق برنامج بلاده للطاقة النووية.



«مجنون»

الزعيم الليبى معمر القذافى، واصفا الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى.



«اكتشفوا فى لحظة واحدة أنهم على خطأ»

سمير عطاالله فى «الشرق الأوسط»، ساخرا من هوجة الاستقالات من الحزب الوطنى.



«يخاف الديمقراطية»

المستشار طارق البشرى فى «الأخبار»، واصفاً من يدعو لإجراء الانتخابات الرئاسية أولا.




«قبل أن تلفظ مصر أنفاسها الأخيرة»

محمد فودة فى «اليوم السابع»، حول الأوضاع الراهنة.






«ليست إهانة للجيش»

اللواء محمد على بلال فى «الأخبار»، واصفا محاكمة مبارك.



!زززز



هيثم دبور

بالتة الألوان

حلال الدنيا دى بيّن
حرامها برضه متبيّن
وأنا واقف بـ«أفرولى»
فى إيدى فُرشة وبلوّن
فى عتم الأرض حواليا
وأدندن زى ما بدندن
لأغنية بصوت سيّد
لكنى عشقتها أكتر..
بصوت فيروزى متسلطن
«زورونى كل سنة مرّة
حرام تنسونى بالمرّة»
يزغزغنى الغنا فبطير
معايا «بالتة» الألوان
أطول الشمس بإيديا
فـ أحط لها عينين اتنين
وأكبر ضحكة فى الإمكان
كما كانت فى كراستى
وأنا صغير فى حصة رسم
أخلص رسم وكأنى بتمّ الفرض
أهيم فى الأرض
ألم العدّة ومروّح
وصوت فيروز يلاحقنى
وآخر كلمة فى الغنوة تقولها «حراام»

طلبة «رياض أطفال» القاهرة يرسمون مبادئ الثورة فى قصص كرتون

كتبت - هبة عبدالحميد:

قد ينجح الشباب فى إدراك مبادئ الثورة والعمل بها، لكن الأطفال لا يعلمون عن هذه المبادئ سوى بعض المظاهر، لذا قررت ٤٠ طالبة فى كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة توظيف مهاراتهن والتعبير عن هذه المبادئ بلغة «الرسوم الكرتونية» التى يفهمها كل الأطفال.

الوحدة الوطنية.. والصحة والإدمان لا يجتمعان.. وحقوق الطفل.. ومعاملة ذوى الاحتياجات الخاصة، بعض المبادئ التى أرادت الطالبات تعليمها للأطفال، من خلال قصص كارتونية وصفتها الطالبات بأنها: قصص مصرية ١٠٠٪، تحمل الثقافة العربية والمصرية الأصلية، ومصنوعة بأيد مصرية بدلا من استيرادها من عالم ديزنى ودبلجتها بالعربية. وأضفن: الفكرة جاءت فى محاولة منا لإثبات الذات المصرية واسترجاع عراقتنا فى تربية النشء، وحسب تأكيد نبيل أحمد على الفنان التشكيلى الذى يدرب الفتيات على إنتاج هذه القصص: «الهدف من مشروعنا هو تطوير وتوسيع إدراك معلمى مصر وخاصة معلمى رياض الأطفال، لإنتاج أفلام كارتون ١٠٠٪ تحت رعاية كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة والشاعر محمد كشيك، مدير عام الجمعيات الثقافية بوزارة الثقافة.

وأضاف: بدأنا الفكرة بتدريب ٤٠ فتاة على إنتاج عشرات القصص الكارتونية تعبر كلها عن الثورة الإبداعية مجسدة على أرض الواقع، تحت شعار «مفيش مستحيل.. ده حلم جيل»، هذه الأعمال ستنتج خلال ١٠ أيام فقط وهى مدة التدريب بعدها ستعرض وزارة الثقافة هذه الأعمال فى معرض يقام فى الأوبرا وساقية عبدالمنعم الصاوى.

رباب رجب طالبة فى كلية رياض أطفال وإحدى المشاركات فى المشروع، قالت: «القصة التى أصممها الآن باسم (أنا المصرى) تحكى عن طفلين أحدهما مسيحى والآخر مسلم يسكنان فى شارع واحد يبدأ بجامع وينتهى بكنيسة، وفى أحد الأيام ينهار منزل كل منهما، فيجرى الناس لإنقاذ أسر المنزلين، وحمل المشايخ الطفل المسيحى إلى الجامع بينما حمل القساوسة الطفل المسلم إلى الكنيسة، وعندما أفاق الطفلان وجدا كل منهما نفسه فى مكان لم يدخله من قبل ولا يعرف عنه شيئاً، من هنا قرر الطفلان أن يعرف كل منهما الآخر وأن يظلا على علاقة صداقة مع بعضهما بغض النظر عن الديانة.




الطلبة أثناء رسم القصص الكارتونية

النساء فى يوم المرأة المصرية: عايزين السياسة

كتبت - هدى رشوان:

قبل ٩٢ عاماً فى ١٦ مارس ١٩١٩ خرجت المصريات لمساندة ثورة ١٩١٩، وسقطت أول شهيدة وهى «حميدة خليل» برصاص الاحتلال، وفى ذكرى الاحتفال بيوم المرأة المصرية، الذى وافق أمس، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أعرب عدد من القيادات النسائية عن حزنهن الشديد، فلم ينظر أحد لما قدمته المرأة من دور إيجابى، سواء فى التظاهر أو فى تأييد أهداف الثورة، فإنه وبعد نجاحها أزيحت المرأة وقضاياها جانبا، وتم إقصاء المرأة من الحياة السياسية.

وأشار بيان صدر عن منظمة قضايا المرأة المصرية ومنظمة العفو الدولية «الأمنيست» إلى أنه يُخشى أن يجرى دفع قضية المرأة إلى الهامش مرة أخرى. لافتا إلى أن الإشارات الظاهرة حتى الآن ليست مبشرة. فلجنة تعديل الدستور التى شكلت فى ١٥ فبراير الماضى لم تضم فى عضويتها أى امرأة، وأضاف البيان الصادر أمس: فى ٢٠ فبراير: حاول أحد القياديين فى جماعة الإخوان المسلمين، وهو محسن راضى، رسم وتحديد مدى مشاركة المرأة فى الحياة العامة قائلاً: «إن من حق الأحزاب السياسية أن ترشح نساءً أو أقباطاً لمنصب الرئاسة، ولكننا نجد ذلك غير ملائم، وربما ينبغى ترشيحهم لمناصب وزارية فقط».

وأشار البيان إلى أن التعديلات الدستورية قصرت المشاركة السياسية على الرجال فقط، وذكر البيان أن بعض المعلقين أشاروا إلى أنه مادامت حقوق المرأة محفوظة فى عقول الرجال خلال عملية التطور هذه فى مصر، فإن المساواة بين الرجل والمرأة ستزدهر.

مصرى أصلى

لا يامن كنت حبيبى

يعرف المقربون منى أننى زملكاوى أحمق أرعن أهوج وأننى من المهووسين بشيكابالا، وأحد المؤمنين بأنه فتنة كرة القدم فى العصر الحديث، وأننى كنت أرى على قدر محبتى له أنه يقف عثرة فى مستقبل الزمالك، بالضبط مثلما كان يقف مبارك عثرة فى طريق مصر، ففى الوقت الذى كان النظام السابق يردد فيه أن مصر من غير مبارك مالهاش مستقبل.. كانت هناك أصوات تقول إن الزمالك بدون شيكابالا «مالوش لازمة».. تحالف الشعب وأسقط النظرية الأولى بنجاح، وبقى أن يتحالف بقية لاعبى الزمالك لإسقاط النظرية الثانية مع كامل حبى وتقديرى لشيكا.

المهم.. فقد حماسى للزمالك قدرا كبيرا من زهوته، ففى خلال المباراتين اللتين لعبهما الزمالك بعد يناير لاحظت أننى لا أشاهد عشر دقائق على بعضها، لم أعد «أتشال وأتحط» على الكنبة مع كل مراوغة للمحمدى أو كعب لشيكا، لاحظت أن خمولا ذهنيا ما يصاحبنى وأنا أتابع الماتشات، مازلت زملكاويا وأرجوك لا تعتبر أن كل ما فات توطئة لتغيير انتمائى والانتقال لتشجيع الأهلى بحجة أن الثورة غيرت كل شىء، لا وألف لا.. فتشجيع الزمالك خط أحمر بالضبط مثل صحة الرئيس فى العهد البائد.

ولكن الثورة غيرت مراكز الحماس فى مخى، وصرت أشعر بخجل ما من أن أمنح مباراة كرة قدم كامل تركيزى وإخلاصى (على الأقل فى هذه الفترة)، تراودنى أفكار بخصوص استغلال اللعبة فى شىء مفيد ربما مباريات استعراضية تمول مشروعات قومية أو تعالج مصابى الثورة أو تنعش السياحة، لكن أن يعود الدورى فى هذه الظروف..!، هو احنا هنرجع تانى نقعد بالست ساعات قدام كابتن مدحت شلبى وهداف مصر فى كأس العالم مجدى عبدالغنى؟، هل نحن بحاجة لأن يتحول حديث المقاهى من الكلام عمن يصلح لرئاسة مصر للكلام عمن يصلح لقيادة هجوم الأهلى فى ماتش إنبى؟، هل يلزمنا فى هذه الأوقات الحرجة أن ننقل انتباه الشعب من ملعب بناء دولة جديدة لملعب دريم؟

لقد أكد خبر عودة الدورى قرارى بـ«لا» للتعديلات الدستورية.. فإذا جاءت نتيجة التصويت بنعم، سيتم انتخاب البرلمان والرئيس بنصف تركيز، وستصبح أى اعتراضات أو محاولة لإثارة انتباه الناس لأى أشياء مريبة غير مجدية لأن الأغلبية العادية ستكون مشغولة بمحاولات إثارة الانتباه التى يقودها إبراهيم حسن وجوزيه.

(تتمة المقال ص١٢)

عمر طاهر

omertaher@yahoo.com

«الممثلين» تستشير تهانى الجبالى فى الجمعية العمومية وقانون الانتخابات

كتب- حمدى دبش:

فى حضور عدد من ضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة تنعقد الجمعية العمومية لنقابة المهن التمثيلية فى نادى النقابة بشارع البحر الأعظم غداً الجمعة، وذلك بعد المخاطبات التى أرسلها سامى نوار وكيل النقابة والمسؤول عن تسيير الأعمال داخلها عقب الاستقالة التى تقدم بها النقيب السابق أشرف زكى ومجلس النقابة عقب ثورة ٢٥ يناير. جاء انعقاد الجمعية العمومية ضروريا لقبول الاستقالات التى تقدم بها أعضاء المجلس ولتحديد موعد الانتخابات الجديدة على مقعد النقيب ومجلس إدارته. سامى نوار أكد أن الانتخابات ستجرى على جميع مقاعد مجلس النقابة وأنه لم يقدم استقالته من أجل تسيير العمل داخل النقابة مشيرا إلى أن مهمته ستنتهى بمجرد انتهاء الانتخابات المقبلة، الأمر نفسه ينطبق على خليل مرسى لأنه أمين الصندوق فكان لابد أيضا ألا يقدم استقالته ويستمر فى العمل حتى انتهاء الانتخابات.

وأكد نوار أنه تم الرجوع إلى المستشارة تهانى الجبالى لتحديد القانون الذى تسير عليه النقابة حاليا حيث أكدت أنه تم إلغاء قانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وسيتم إجراء الانتخابات المقبلة فى ظل قانون ٣٥ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالنقابات المهنية. أشرف زكى، النقيب السابق، أكد أن قرار الجمعية العمومية هو الملزم وليس القانون، فالعمل بالقانون فى الوقت الحالى ليس صحيحا، وقال: القرارات التى ستصدرها الجمعية العمومية يوم غداً واجبة النفاذ حتى لو كانت مخالفة للقانون، نظرا للظروف التى تمر بها البلاد.



زكى

عناوين وأرقام مكاتب تلقى خدمة نشر الوفيات والمشاطرات بالقاهرة والمحافظات

المحافظة	القاهرة	المنصورة	الفيوم	الإسماعيلية	قنا	الأقصر	أسيوط	الإسكندرية
العنوان	١١ ش جمال الدين أبوالمحاسن - جاردن سيتى - القاهرة ٤٩ ش المبتديان - عمارة البنك التجارى الدولى	شارع الجيش بجوار بنك القاهرة الدور الأول أمام محطة اتوبيس شرق الدلتا	برج الإنشاء والتعمير أمام بنك الإسكندرية الفيوم	٤٤ ش محمد على الإسماعيلية	ميدان سيدى عمر الدور الأول قنا	ش التليفزيون فوق فودافون الأقصر	ش الجمهورية أبراج عثمان بن عفان برج ١ - الدور الثانى أسيوط	١ش جمال الدين ياسين - محطة الرمل - الدور الثالث الإسكندرية
تليفون أرضى	٢٧٩٢٦٤٤٠-٢٧٩٨٠١٠٠	٠٥٠٢٣١١١٢٠	٠٨٤٦٣٧٧٠٠٦	٠٦٤٣٩٢٢٤٤٤	٠٩٦٥٣٤٧٧٦٧	٠٩٥٢٢٨٢٣٧٧	٠٨٨٢٢٨٨٠٠٢	٠٣٤٨٧٤٨٣١

الخط الساخن لتلقى العزاءات والمشاطرات: ٠١٢١٤٣٠٦٠٠ مساحات نشر المشاطرات موحدة وثابتة والأسعار موحدة

حوادث وقضايا

«زياد بكير».. شهيد «جمعة الغضب» عثرت عليه أسرته بعد ٤٢ يوماً فى مشرحة زينهم

الضحية كبير مصممى الجرافيك بـ«الأوبرا» وأب لثلاثة أطفال.. والرصاصات أصابته فى صدره

كتب - سامى عبدالراضى:

ظل الأمل يراود أسرة الشاب زياد أحمد بكير طويلا.. بقيت أسرته ٤٢ يوما كاملا وهى تطرق باب المستشفيات وأقسام الشرطة والمشرحة.. ٤٢ يوما وأطفاله الثلاثة لا يتوقفون عن سؤال والدتهم: «ماما.. بابا راجع امتى؟.. هو فين يا ماما؟..».. السؤال يمتد إلى جدهم: «هو حضرتك عرفت بابا قاعد فين؟»، كانوا يقولونها لجدهم حينما يعود منهكا من رحلة بحث يومية لم تتوقف منذ «جمعة الغضب» ٢٨ يناير التى حصدت أرواح شهداء وسالت دماؤهم فى أماكن متفرقة وتلقت صدورهم العارية رصاصا حيا ومطاطيا واستقبلت أعينهم واستنشقت أنوفهم معه قنابل مسيلة للدموع.

اليوم الـ٤٣ كان معلنا لنهاية البحث.. ومعلنا لبدء «فقدان الأمل» وتأكدت الأسرة أن زياد «المفقود» بات شهيدا.. «الأمل» الذى كانت تبحث عنه الزوجة والأبناء الصغار: حبيبة «١١ سنة»، وأدهم «٩ سنوات» وأحمد «٦ سنوات» ها هو يتبدد.. «الأمنية» التى كان ينتظرها الأب والأم بالعثور على «زياد» فى مستشفى أو فى معتقل باتت «حسرة».. «لهفة» الشقيقين سيف الدين وميريت تحولت إلى حزن وانكسار وطعنة فى قلبيهما.. لكن كلمة «شهيد» كانت أكبر من كلمات «الأمنية واللهفة والحزن».. كلمة شهيد وضعت «بردا وسلاما» على قلوب الأسرة.. لكنها خلفت سؤالا لدى الأطفال الثلاثة: «من الذى غيب عنا أبانا؟.. من أطلق عليه الرصاص؟.. من نقله إلى المشرحة؟.. لماذا سالت دماؤه هكذا؟».. ربما يجدون إجابة من خلال متابعة لصحيفة أو برنامج «توك شو» أن شباب مصر «الورد اللى فتّح فى جناين مصر» دفع حياته ثمنا للحرية.. ربما تكون تلك الإجابة معلومة الآن لديهم.. لكنها ستكون واضحة قوية بعد سنوات.. ستكون وساما على صدورهم.


الشهيد زياد بكير

«زياد» شاب مصرى ٣٧ سنة.. هو كبير مصممى الجرافيك فى دار الأوبرا المصرية - الكلام على لسان والده - خرج يوم جمعة الغضب عقب صلاة الجمعة.. قبلها بأيام.. حضر ومعه زوجته وأطفاله الثلاثة إلى منزل الأسرة.. ربما كان قلبه «حاسس» وأراد أن يطمئن على مستقبل أولاده إلى جوار والديه.. كانت الاتصالات «مقطوعة».. ولم تتمكن الأسرة من التواصل مع زياد.. وتابعوا من خلال الفضائيات ما يحدث.. وارتعشت القلوب ووقف الجميع ينتظر اتصالا من «زياد» على هاتف المنزل ولم يحدث.. كان الوضع منفلتا فى ذلك اليوم واليوم الذى تلاه.. لا أمن ولا أمان وانسحبت الشرطة وأصبحت القاهرة «مولد كبير».. بدأت رحلة البحث فى المستشفيات والأقسام - التى لم تحترق والتى كان بها ضباط - والنتيجة «صفر».. لكن الأمل كان موجودا.. الرحلة تكررت فى جميع المستشفيات والأقسام والمشرحة وفى المعتقلات.. والنتيجة كما هى.

فى اليوم الـ٤٣ جاء اتصال من زوجة الشهيد طارق عبداللطيف: «أنا زوجة الشهيد طارق.. ووجدته فى مشرحة زينهم تحت اسم مختلف وأنصحكم بالذهاب إلى المشرحة.. توجهنا إلى هناك.. لم نستطع التعرف على الجثة.. تاهت المعالم.. لكن هذا جسد ابنى.. هو فى نفس الجسم.. لكننى منَّيت النفس ألا يكون هو.. وأجرينا تحليل DNA وكانت النتيجة (صادمة).. وتأكدت أن ابنى دفع حياته ثمنا للحرية.. صدره العارى استقبل رصاصة غدر وهو يقول وزملاؤه: سلمية.. سلمية».

عصر الأحد الماضى احتشد الآف داخل مسجد عمر مكرم للصلاة على الشهيد وردد المصلون الذين اكتظت بهم المنطقة المحيطة بالمسجد هتافات لتحية الشهيد وطالبوا بالقصاص من القتلة ومن عاونهم. وردد البعض الآخر هتافات مطالبة بالقصاص من الرئيس السابق ودوت الأصوات الثائرة والهتافات الغاضبة من داخل المسجد.. وهى تهتف: «دمهم مش هيروح هدر».. بينما كان أبناء زياد الثلاثة يقفون فى ذهول ودموعهم فى أعينهم يتابعون.

تأجيل محاكمة ١٨ متهما فى «رشوة البترول» إلى ١٥ يونيو

كتب - فاروق الدسوقى:

أجلت محكمة جنايات القاهرة، أمس، محاكمة المتهمين فى قضية رشوة الهيئة العامة للبترول التى يواجه فيها ١٨ متهما تهم تقديم وتلقى رشاوى بلغت ٤٠ مليون جنيه، بينهم أعضاء فى مجلس إدارة الجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين فى الهيئة العامة للبترول، مقابل توفير وحدات عقارية لأصحاب الشركات السياحية ورجال الأعمال - إلى جلسة ١٥ يونيو المقبل بناء على طلب الدفاع للاطلاع على تقرير خبير الأصوات.. عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر الشريف، وعضوية المستشارين مصطفى حسين ومحمود المرلى، وأمانة سر مدحت عفيفى.

بدأت الجلسة عندما حضر المتهمون وسط حراسة أمنية مشددة، وسألت المحكمة عن تقرير خبير الأصوات حول القضية، وتبين أنه جاء فى ٢٦٥٠ صفحة، فطلب الدفاع التأجيل للاطلاع على التقرير، واستجابت المحكمة لطلبه.

كانت الأجهزة الأمنية ألقت القبض على المتهمين لاتهامهم بتلقى وتقديم الرشاوى بمبلغ ٤٠ مليون جنيه للحصول على تسهيلات فى بيع أراض وعقارات وشاليهات للجمعية، وكشفت التحقيقات أن المتهمين، مسؤولى الجمعية، أخذوا رشاوى مالية من رجال أعمال وذلك مقابل شراء أراض منهم وعقارات وقرى سياحية بالأمر، وأن هيئة الرقابة الإدارية تمكنت من تسجيل مكالمات للمتهمين.

مقتل هارب من «الحجز» على يد صديقه «البلطجى» فى المطرية

كتب - حسن أحمد حسين:

تخلص مسجل خطر من صديقه الهارب من حجز قسم المطرية، سدد له عدة طعنات أودت بحياته، دلت التحريات على أن الضحية مسجل خطر سبق اتهامه فى ١٨ قضية، وأن المتهم مسجل خطر فى ٢٠ قضية وأن القتيل استدعاه إلى منزله ونشبت بينهما مشاجرة انتهت بالجريمة، ألقى القبض على المتهم، وتحرر محضر بالواقعة أحيل للنيابة التى تولت التحقيقات.

البداية كانت بلاغاً من الأهالى للمقدم وائل طاحون رئيس مباحث قسم شرطة المطرية بوجود رائحة كريهة داخل أحد العقارات، بالانتقال لمكان الواقعة عثر على جثة بها عدة طعنات بأنحاء متفرقة من الجسد، تم تشكيل فريق بحث أشرف عليه اللواء أسامة الصغير مدير الإدارة العامة لمباحث القاهرة قاده العميد سامى لطفى نائب المدير.. بالتحرى عن الواقعة وسؤال الأهالى عن المترددين لزيارة الضحية، تبين أن مرتكب الواقعة يدعى (أحمد .ح) قالت التحقيقات إنه مسجل خطر فى أكثر من ٢٠ قضية وأنه شوهد فى وقت قريب لوقوع الحادث بصحبة المجنى عليه، وبعمل الأكمنة ألقى القبض عليه، وبمناقشته اعترف بارتكابه الواقعة لأن المجنى عليه دعاه لزيارته وافتعل معه مشاجرة حاول فيها التعدى عليه مما دعا المتهم لاستخدام مطواة كانت بحوزته فى قتل الضحية بأن سدد له عدة طعنات بأنحاء متفرقة من الجسد أودت بحياته.

المتهم

.. واتهام ٤ أشخاص بقتل هارب فى أكتوبر

كتب - أحمد عبداللطيف وجيهان عبدالعزيز:

اتهمت ربة منزل ٤ أشخاص من عائلة «عبدالقوى» فى كرداسة بقتل ابنها «سائق». قالت الأم فى التحقيقات وتحريات المباحث إن الضحية هرب من سجن وادى النطرون عقب ثورة ٢٥ يناير، إثر الحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً لاتهامه بقتل عامل منذ شهور، وكشفت التحريات وأقوال شهود عيان أن المتهمين الأربعة تعدوا على القتيل بالضرب، أثناء سيره مساء أمس الأول وسددوا له ١٧ طعنة متفرقة فى الجسم وذبحوه. تحرر محضر بالواقعة وتم إخطار المستشار محمد ذكرى، المحامى العام لنيابات شمال الجيزة، وانتقل محمود حلمى، مدير نيابة الحوادث، الى مكان الجريمة وأجرى معاينة مبدئية، وأمر بتشريح الجثة لبيان سبب الوفاة وطلب تحريات المباحث النهائية حول الواقعة. البداية إخطار تلقاه اللواء عمر الفرماوى، مساعد وزير الداخلية لأمن أكتوبر، من مأمور قسم شرطة كرداسة يفيد بعثور الأهالى على جثة شاب، وأن ٤ مجهولين مزقوا جثته وذبحوه وهربوا، أضاف الإخطار أن المتهمين كانوا يستقلون دراجتين بخاريتين وطاردوا الضحية وتعدوا عليه بالضرب وسددوا له الطعنات. وتبين أن القتيل يدعى تامر محمود كشك، أدين بالسجن ١٥ سنة فى مقتل سعد عبدالقوى فى خصومة ثأرية.





إصابة ١٣ فى انقلاب «ميكروباص» بالمنيا

المنيا - سعيد نافع وتريزا كمال:

أصيب صباح أمس ١٣ شخصا فى انقلاب سيارة ميكروباص بالطريق الصحراوى الغربى مصر - أسوان عند مدخل قرية تونا الجبل غرب مدينة ملوى. تم نقل المصابين للمستشفى، وأخطرت النيابة التى تولت التحقيق.

تلقى اللواء ممدوح مقلد، مدير أمن المنيا، بلاغا من مدير مرفق إسعاف المنيا بانقلاب السيارة رقم ٢٧٥٧٥ أجرة المنيا قيادة أحمد على ناجى «٣٣ سنة» بالطريق الصحراوى الغربى، مما أدى إلى إصابة ١٣ راكبا بينهم سائق السيارة.

تبين من المعاينة المبدئية أن جميع الركاب من مركز ديروط بمحافظة أسيوط، وأن الحادث وقع بسبب السرعة الجنونية للسائق، مما أدى إلى اختلال عجلة القيادة فى يده وانقلاب السيارة.

تم نقل المصابين إلى مستشفى ملوى العام وتجرى النيابة تحقيقاتها برئاسة طاهر أبوزيد.

مؤتمر شعبى للمصالحة بين «الشرطة والشعب» ودعم الوحدة الوطنية فى الشرابية

اللواء طلبة: مؤتمرات شهرية مع المواطنين فى جميع الأقسام


جانب من الحضور أثناء المؤتمر تصوير- طارق وجيه

كتب - حسن أحمد حسين:

نظمت قيادات مديرية أمن القاهرة أمس مؤتمرا شعبيا بمنطقة الشرابية يهدف إلى «المصالحة» بين الشعب والشرطة، حيث شارك فى المؤتمر عدد كبير من أهالى منطقة الزاوية وبعض القيادات الكنسية فيها.

تحدث المؤتمر عن الدور الذى قامت به القيادات الكنسية والإسلامية بالتعاون مع الشرطة والجيش للقضاء على الأذرع الخفية التى خططت للنيل من الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب المصرى، وتناول أيضا مسألة التعديلات الدستورية والتصويت عليها فى الاستفتاء.

بدأت فعاليات المؤتمر بالوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء الشرطة وشهداء ثورة ٢٥ يناير، الذين هم جميعا من أبناء الشعب المصرى، ألقى بعدها اللواء حسن رمضان، نائب مدير أمن القاهرة لقطاع الشمال، كلمته مناشدا أهالى الشرابية الذين تضرروا كثيرا فى الأحداث، ضرورة التكاتف مع رجال الشرطة وطلب فتح صفحة جديدة بين الشعب والشرطة لبناء مصر أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وأن يكون الاحترام المتبادل هو روح العلاقة التى يجب أن تسود بينهما فى الأيام المقبلة.

وأضاف اللواء رمضان أن الجميع يجب أن يشارك فى التصويت بالاستفتاء على التعديلات الدستورية، سواء مؤيدا أو معارضا لهذه التعديلات . وأشار إلى أن دور الشرطة فى هذه العملية هو تأمين مقار اللجان الانتخابية من الخارج، وأن هناك تعليمات من اللواء محمد طلبة، مساعد الوزير، مدير أمن القاهرة، بعدم التدخل فى عمليات التصويت، ضمانا لتحقيق الديمقراطية التى يهدف إليها الجميع.

وأنهى نائب مدير الأمن كلمته مؤكداً أن اللواء محمد طلبة، مساعد الوزير، مدير أمن القاهرة، شدد على ضرورة عقد هذا المؤتمر بشكل دورى وأن يكون فى نفس الموعد من كل شهر لسماع أهالى الشرابية والوقوف على جميع مشاكلهم مع الشرطة، مؤكدا أن هذا المؤتمر سيعمم على باقى أقسام القاهرة لتحقيق التواصل بين الشرطة والشعب.

وقال القس انتيوس إبراهيم، كاهن كنيسة مار جرجس بالزاوية الحمراء، إن هذا المؤتمر عقد لمناشدة قطبى الأمة مسلمين وأقباطاً بضرورة التكاتف والوقوف أمام تفريق وحدة أبناء الشعب المصرى، كما يهدف إلى تقريب وجهات النظر، ويعيد الثقة من جديد بين الشرطة والشعب بشعار «الشعب والشرطة والجيش إيد واحدة».

شارك فى المؤتمر كل من العميد أيمن حسن، مأمور قسم شرطة الشرابية، والعقيد منتصر فتحى، رئيس قسم العلاقات الإنسانية بمديرية أمن القاهرة، والمقدم هانى عبدالرؤوف، رئيس مباحث القسم، بحضور الأنبا ماتريوس أسقف كنائس غرب السكة الحديد وكاهن كنيسة مار جرجس.

يشعلان النار فى مقر «الوطنى» بـ«القبارى» لسرقته

الإسكندرية - نبيل أبوشال:

شب صباح أمس حريق بمقر الحزب الوطنى الديمقراطى بمنطقة القبارى، وانتقلت قوات الدفاع المدنى والحريق، وتمكنت من السيطرة على النيران. أخطرت النيابة لمباشرة التحقيق.

تبين من تحريات ضباط البحث الجنائى أن كلاً من محمد عبدالرحمن «٢٦ سنة» وهدى إبراهيم «٣٤ سنة»، وراء إشعال النيران فى المقر بغرض سرقة محتوياته، وبتفتيش مسكنهما تم ضبط ثلاثة أجهزة حاسب آلى بمشتملاتها وطابعة وسكانر ومروحة وباب ألوميتال وبعض قطع الأثاث الخاصة بالمقر. وبمواجهتهما اعترفا بالاستيلاء على المسروقات من مقر الحزب الوطنى وإشعالهما النار فيه لتضليل رجال المباحث. أحيل المتهمان للنيابة فقررت حبسهما على ذمة التحقيقات، وندب لجنة فنية لحصر خسائر الحريق.

أسرة فى عين شمس تبحث عن ابنتها «المختفية» منذ ١٢ يوما

كتب - حسن أحمد حسين:

عيون دامعة وتساؤلات كثيرة تدور داخل المنزل رقم ١٣ الكائن فى شارع الجنيدى بمنطقة عين شمس الشرقية.. أم مسنة أقعدها المرض حزنا على ابنتها التى غادرت المنزل منذ ١٢ يوما دون رجعة.. الأسرة بالكامل تعيش حالة من الرعب خوفا من أن يكون مكروها لحق بابنتهم، البعض يخشى أن تكون أصيبت فى حادث أودى بحياتها. الجميع يبحث عنها.. الأهل والجيران يخرجون كل صباح يجوبون الشوارع والمستشفيات وأقسام الشرطة.. الأم تنتظر داخل المنزل.. يتجدد الأمل فى قلبها مع كل «دقة باب».. سرعان ما يتحول حلمها فى عودة ابنتها إلى حزن يصيبها بحالة هياج تفقدها السيطرة على نفسها. الأم تمنت أن ترى ابنتها وتطمئن عليها تحت أى ظرف وإن عادت إليها جثة هامدة، لكن أكثر ما يطمئن الأم عدم وجود مشاكل مع أحد، وما يقلقها الانفلات الأمنى الموجود بالشارع واختفاء رجال الشرطة وانتشار البلطجية وقطاع الطرق.


المتغيبة منى محمد

قالت الأم لـ«المصرى اليوم»: «نرتبط بعلاقات طيبة مع الجميع وليس لنا خلافات مع أحد وابنتى المتغيبة خرجت لقضاء احتياجات المنزل.. ابنتى منى محمد محمود أحمد «٢٢ سنة» لا تعانى من أمراض نفسية أو جسدية.

٩ هاربين يسلمون أنفسهم إلى الشرطة فى حلوان

كتب - أشرف غيث:

قام ٩ من المتهمين الهاربين من السجون خلال الأحداث الأخيرة، بتسليم أنفسهم إلى قسم شرطة حلوان، وذلك من خلال قيام ضباط المباحث بالتنسيق مع بعض الأشخاص من ذوى السمعة الطيبة على حث الهاربين على تسليم أنفسهم لعدم تغليظ العقوبة عليهم. وسلم المتهمون الهاربون أنفسهم إلى القسم وهم، أحمد عبدالله على مصطفى «٢٣ سنة» عاطل الهارب من حجز قسم شرطة حلوان، وأحمد عيد سعد جمعة «٣٤ سنة» الهارب من سجن أبوزعبل والمحكوم عليه بالحبس ٥ سنوات فى قضية مخدرات، وعماد زينهم عبدالعزيز صديق «٣٤ سنة» الهارب من سجن أبوزعبل والمحكوم عليه بالحبس ٥ سنوات فى قضية مخدرات، وإبراهيم سمير عبدالشافى عرابى «٢٨سنة» الهارب من سجن أبوزعبل والمحكوم عليه بالحبس ٣ سنوات فى قضية مخدرات، وهانى محمد محمود محمد «٣٦ سنة» الهارب من سجن أبوزعبل والمحكوم عليه بالحبس ٣ سنوات فى قضية مخدرات، وفؤاد عبدالتواب سالم حسن «٣٦ سنة» الهارب من سجن وادى النطرون والمحكوم عليه حكمين بالسجن ٦ سنوات و٣ سنوات فى قضيتين مخدرات وشروع فى قتل، وعوض محمد ففواى عوض «٤٥سنة» الهارب من سجن وادى النطرون والمحكوم عليه بالحبس ١٠ سنوات فى قضية سرقة بالإكراه وانتحال صفة، وكل من راشد سيد عبدالقادر رزق «٢٣ سنة» عامل، ورباب سيد عبدالقادر رزق «٢٧سنة» ربة منزل هاربان من حجز قسم شرطة ثالث القاهرة الجديدة، كما تمكنت وحدة مباحث قسم شرطة التبين من ضبط إبراهيم سالم صبرى يوسف متهم هارب من حجز قسم شرطة التبين فى قضية «مخدرات».

إيداع ٤٦٢ هارباً فى السجون وضبط ٣٣ قطعة سلاح فى المحافظات

كتب - فاروق الدسوقى:

واصلت أجهزة الأمن فى وزارة الداخلية حملاتها الأمنية لإعادة الانضباط إلى الشارع وضبط الخارجين على القانون وتنفيذ الأحكام، وتفعيل الأداء الأمنى بجميع قطاعاتها فى المحافظات المختلفة، وتمكنت الأجهزة الأمنية فى مختلف المحافظات خلال الأيام الثلاثة الماضية من إيداع ٤٦٢ مسجوناً هارباً بالسجون المختلفة، بينهم ٢٦٤ قاموا بتسليم أنفسهم، كما تم ضبط ٣٣ قطعة سلاح نارى، عبارة عن ٤ بنادق آلية ورشاش و٣ بنادق مشخشنة و٦ طبنجات، و١٩ «فرد محلى» و٦٠ طلقة نارية مختلفة الأعيرة. وفى أسيوط، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على عاطل أثناء استقلاله سيارة نقل متجها إلى المدينة، وبحوزته ٣١٦٠ طلقة نارية، وبمواجهته اعترف بحيازته المضبوطات بقصد الاتجار. تحرر محضر بالواقعة، وأخطرت النيابة لمباشرة التحقيقات.

وتمكنت مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بالتنسيق مع قطاع الأمن العام من ضبط أحد الأشخاص قدم شهادة خدمة عسكرية مزيفة، أثناء محاولته استخراج جواز سفر، وبمواجهته اعترف بارتكاب الواقعة لرغبته فى السفر للعمل بالخارج، كما ضبط آخر أثناء محاولته إنهاء إجراءات سفره بمطار سوهاج الجوى متجها إلى إحدى الدول العربية للاشتباه بجواز السفر عن طريق الكشط والتعديل فى الاسم، وتبين أنه ارتكب الواقعة لترحيله من إحدى الدولة العربية ورغبته فى العودة مرة أخرى للعمل هناك، كما ضبط ثالث أثناء محاولة إنهاء إجراء وصوله إلى مطار أسيوط قادما من إحدى الدول العربية بوثيقة سفر منتحلا اسما وبيانات على خلاف الحقيقة، وبمواجهته اعترف برغبته فى العودة للبلاد بسبب وجود خلافات بينه وبين كفيله وتحفظه على جواز سفره.

وتمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط سائق سيارة نقل، يقودها دون حمل رخصة قيادة وانتهاء رخصة التسيير، مخالفا قانون المرور وقواعد السير ولم يمتثل لإشارة منع صعود السيارات النقل أعلى طريق المحور، واستمر فى السير مما أدى إلى اصطدامه بإحدى السدادات الحديدية، ما تسبب فى إصابة شرطى، وفر هاربا فى اتجاه ميدان لبنان، ألقى القبض عليه ونقل الشرطى إلى المستشفى لإسعافه. تحرر محضر بالواقعة وأخطرت النيابة لتولى التحقيقات.

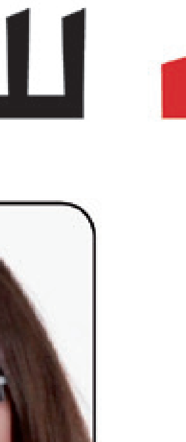
العيسوى

إحنا هنقول لأ للتعديلات الدستورية



نجيب ساويرس

بكل بساطة هقول لأ، لأن اللى بيحصل ده عبارة عن ترقيع لمواد الدستور القديم المعيبة والمتناقضة... وصلاحيات الرئيس فيها مطلقة.



منى زكى

رأيى لأ للتعديلات الدستورية علشان أدى مهلة للأحزاب الجديدة يبقى لهم أرضية وفرصة أكبر لمنافسة حقيقية.

عمرو حمزاوى

هقول لأ لأنى مش مقتنع بآلية التصويت على كل التعديلات بالجملة من غير ما يبقى لى حق أرفض أو أقبل كل تعديل على حدى.



أحمد حلمى

هقول لأ علشان أحقق أبسط مبادئ الثورة وهى العدالة... لازم يبقى فى تكافؤ فرص للأحزاب اللى لسه ما كملتش علشان تقدر تنافس.





عمرو خالد

لا للتعديلات الدستورية لأنها جزء من دستور ٧١ اللى هو ضد المبادئ الأساسية لثورة ٢٥ يناير.

شريف عرفه

أنا هقول لأ للتعديلات مش علشان أنا عندى مشكلة فيها ولكن علشان إحنا محتاجين وقت أكتر نهدأ ونوزن الأمور. الشارع منقسم على نفسه وده مش جو صحى نعمل فيه استفتاء.



محمد البرادعى

فى مصر الجديدة كل واحد من حقه إنه يقول رأيه... أنا رأيى نقول لأ للتعديلات لأنها بتعدل دستور فاسد، فسد البلد. فى مصر الجديدة لازم نبنى على نضيف بدستور جديد.



معز مسعود

أنا هقول لأ للتعديلات الدستورية... ومهما كان رأيك مهم جدا تنزل تشارك.



عمرو موسى

أنا أرى أن أهم ما يريده الشعب المصرى ويحتاج إليه هو دستور جديد... وهذه التعديلات المقترحة لا تناسب تطلعاتنا، وبشوف أنها أقل كثيرا مما يحتاجه الوطن. لذلك أنا لن أصوت لصالح التعديلات.



إحنا صوت جيل بحاله